الإثنين 27 آب 2018
العدد 3549 السنة الثالثة عشرة
Lundi 27 Août 2018 no 3549 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

«الحمرا» تفوز بآلات الكشف في المطار بفارق 16 مليون دولار [6]

ديوان ابن سلمان: نقل المعركة الى لبنان [4]

معركة إدلب
أيلول موعد حاسم
[3 ـ 2]

بالتوازي مع التحضيرات العسكرية لمعركة ادلب، تنضج مسارات سياسية اهمها على خط موسكو ـ انقرة، بهدف التوصّل إلى «تسوية»، تخفّف من الاندفاعة الاولى للجيش السوري (أ ف ب)

قضية

الـ optique والعدسات اللاصقة **فوضى «عَ مدّ النظر»!**

8

رياضة

كأس النخبة النجمة في سباق مع الوقت

10

رحيل

جون ماكين **سكت بوق الحروب**

19

على الغلاف

معركة إدلب: أيلول موعد حاسم

«الجهاديون» يحلمون بـ«أفغانستان» جديدة

كلما تأخر انطلاق معركة إدلب زادت تعقيداتها. التحشيدات في معسكر دمشق وحلفائها مستمرّة، فيما تسعى المجموعات المسلحة بما فيها «الجهاديّة» إلى استغلال الوقت الذي اشترته أنقرة لـ«رص الصفوف» والاستعداد لخوض المعركة معاً». وعلى رغم هيمنة التهديدات الأميركيّة على المشهد السوري العام، فإنها لا تشكل بالضرورة تأثيراً مباشراً على سير العمليّات إذا ما انطلقت المعركة. وسبق للأميركيين أن صعّدوا بطريقة مشابهة في خضمّ معركة الغوطة إلى حدٍ أوحى بأنّ انخراطهم في تلك المعركة بالذات هو مسألة وقت فحسب، لكنّ المعركة استمرّت وصولاً إلى سيطرة الجيش السوري على كامل الغوطة. التصريحات الرسمية التي خرجت من دمشق في شأن إدلب ومحيطها، تقاطعت عند كلمة «تحرير»، بالنار أو المصالحات. كذلك توحي البيانات الرسمية الروسية، بجاهزية لخوض «اشتباك» جديد مع «الشركاء» الغربيين، يزداد احتماله طرداً مع تأخر انطلاق المعارك. وتتشابه لهجة الخطاب الروسي مع تلك التي خرجت قبل وخلال معارك الغوطة، والتي تركز على «استفزازات الجماعات الإرهابية»، وأحقية الحكومة السورية والقوات الجوية الروسية، بالرد على تلك التهديدات. ومع تلويح واشنطن وحلفائها باستهداف دمشق مجدداً، «عقاباً» لهجوم كيميائي «قد يحصل»، خرجت موسكو لتحذّر من «تحضيرات لفبركة هجوم» في منطقة إدلب، لاتهام الحكومة السورية وتبرير توجيه ضربة عسكرية لمواقعها. وبالتوازي، يبدو مسار التفاوض الروسي ـ التركي، الخاص بتطورات منطقة «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها، معزولاً إلى حد بعيد عن أي تأثيرات خارجية. إذ تواصل موسكو استقطاب الزائرين بعد تقديم تصورها عن «تسوية» إلى الجانب التركي، قبل أيام. وينتظر أن تستقبل خلال الأيام الأخيرة لشهر آب الجاري، كلاً من وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ونظيره السعودي عادل الجبير، في زيارتين منفصلتين. على ما يظهر، فإنّ الشهر الجاري ومطلع أيلول سيشكّلان موعداً مفصلياً للاتجاه نحو «اتفاق» أو شبه تسوية ما. لكن ذلك لا يخالف مسألة جوهرية تخص دمشق: حتمية تحرير الجيش السوري لمساحات واقعة تحت سيطرة المسلحين، يختلف حجمها بحسب المواقيت الإقليمية والدولية.

صهيب عنجريني

معركة إدلب المُرتقبة لن تكون قصيرة. هذه أوضحُ الملامح التي يُمكن الإجماع عليها حتى الآن. وتكفّل التأجيل المتكرّر لإطلاق شارة البدء بفتح الباب أمام تغييرات مُحتملة في طريقة تعاطي مختلف الأطراف مع المعركة حال اندلاعها. وبقدر ما أتاحت التأجيلات الفرصة أمام اللاعبين الإقليميين والدوليين لبحث أدقّ التفاصيل المرتبطة بملف إدلب، فإنها قد أسهمت في إضفاء تعقيدات جديدة على المشهد البالغ التعقيد أصلاً.

ولا يمكنُ فصل التصعيد الغربي الأخير ضدّ دمشق عن سيناريوات إدلب واحتمالاتها، على رغم ميل بعض التحليلات إلى قراءة ذلك التصعيد من زاويةٍ أميركيّة/ترامبيّة، عبر الربط بينه وبين زيادة وتيرة الضغوط الداخليّة على الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ما يبدو مُستغرباً هو الاستيقاظ الغربي الذي بدا متأخراً في توقيته، فنواقيس معركة إدلب كانت قد بدأت بالقرع منذ مطلع الشهر الجاري، ما يقود تالياً إلى التساؤل عمّا أفرزته المحادثات الروسيّة التركيّة، والروسيّة الأميركيّة، وراء الأبواب المغلقة على امتداد الشهر الماضي، وعن علاقة ذلك بـ«الصحوة الغربيّة». وينبغي الأخذ في الاعتبار أنّ «الساعة الصفر» لأولى مراحل المعركة كانت لتُعلن في أي لحظة على امتداد الشهر الجاري، وعلى رغم ذلك ظلّ الأميركيون ملتزمين بالصمت، قبل أن يقرّروا أخيراً الدخول على الخط بقوّة من بوّابة «الأسلحة الكيماويّة». وليس من المُستبعد ارتباط التصعيد المتأخّر بتغيّر محتمل طاول الخطط العسكريّة التي أعدّها محور دمشق وحلفائها لإدلب، ليصبح الهدف المتوخّى إقفال ملفها في شكل نهائي بدلاً من تقسيم المعركة إلى مراحل تتخلّلها فترات تبريد للجبهات. المؤكّد أنه مع انتصاف الشهر الجاري أتيح رصد الكثير من التغيّرات، سواء في معسكر دمشق وحلفائها الذي سجّل زيادة لافتة في التحشيد حول إدلب وتوسيعاً لرقعته، أو في معسكر «الجهاديين» الذين باشروا حراكاً ميدانيّاً متسارع الوتيرة في ريفي حلب الجنوبي والغربي، بالتزامن مع حراك أميركي موازٍ بدأ بوتيرة منخفضة قبل أن ينعطف قبل يومين في مسار صاعد سريع (راجع «الأخبار» 17 آب 2018). وحتى نهار أمس، لم توحِ الصورة بأنّ التهديدات الغربيّة ستفضي إلى إخراج معركة إدلب من رأس قائمة أولويات دمشق وحلفائها المرحليّة، لا سيّما في ضوء زيارة وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي إلى دمشق، والتصريحات التي أطلقها وزير الدفاع السوري علي أيوب حول إدلب. وكان أيوب قد أكّد في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإيراني أن «إدلب ستعود إلى حضن الوطن وسيتم تطهير كامل التراب السوري من الإرهاب إما بالمصالحات وإما بالعمليات الميدانية. ما من معركة إلا وانتهت وفق ما تم التخطيط لها بالنصر على الإرهاب». ولا يجافي كلام الوزير السوري الواقع في أنّ المجموعات المسلّحة خسرت جميع المعارك التي خاضتها مُدافعةً، بخلاف ما كان عليه المشهد قبل معارك شرق حلب (2016). وعلى رغم ذلك، فإنّ كواليس إدلب عكست في الأسبوع الأخير سعياً محموماً إلى تحصين المواقع الدفاعيّة على مختلف المحاور، علاوةً على نشاط «إعلامي» يسعى إلى ترميم الروح المعنويّة في معسكر المجموعات المسلّحة. وانخرطت «هيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة» في نشاط لافت لـ«ترطيب الأجواء» مع معظم المجموعات غير المتحالفة معها، في مؤشّر واضح على المخاوف التي تعصف بمعسكر «النصرة» من تركها وحيدة في عين العاصفة. ويُبدي المعسكر «الجهادي» على وجه الخصوص حرصاً على الإيحاء بأنّ الخلافات قد وُضعت على الرفّ في المرحلة الراهنة. وبدت أولى ملامح هذا السلوك مع كلمة مصوّرة لزعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري بُثّت قبل أيام. وعلى رغم أنّ الظواهري لم يدخل في تفاصيل «الجهاد الشامي» فإن الكلمة خُصّصت لدعوة «المجاهدين» إلى «رصّ الصفوف». وتفيد معلومات «الأخبار» بأنّ قادة «تلاحم المجاهدين واتّحادهم» بدءاً بعنوانها «معركة الوعي والإرادة: البنيان المرصوص». وبدا لافتاً تطابق هذا المضمون مع مضمون كلمة زعيم «النصرة» أبو محمد الجولاني التي نُشرت بالتزامن، وخُصّصت للحديث عن معركة إدلب على رغم أنها جاءت في ظاهرها لـ«التهنئة بعيد الأضحى». وحرص الجولاني على الإشارة إلى «اجتماع كل الفصائل» ووضع خُطط دفاعية أمنيّة وعسكريّة وإنشاء غرفة عمليّات مشتركة، كما خصّ المسلّحين الذين وفدوا من مناطق التسويات بالإشادة بـ«بطولتهم وعزمهم على التصدي لأي عدوان يستهدف إدلب». وإذا كان التناغم بين الجولاني والظواهري أمراً غير مستغرب على رغم خلافاتهما، فإنّ الغريب هو حرص زعيم تنظيم «داعش» بدوره على الإشارة إلى وجوب «اجتماع كلمة المجاهدين». وكان أبو بكر البغدادي قد وجّه كلمة صوتيّة طويلة قبل أيام، تناول فيها جوانب كثيرة من بينها «أهميّة وحدة الصف ومخاطر التفرّق». وعلى رغم استحالة «رأب الصدع» بين «داعش» وبقية المجموعات «الجهاديّة» فإنّ التركيز على «الدعوة إلى التلاحم» في الكلمات الثلاث قد يقدّم مؤشراً إلى انعطافة ما في الأدبيّات «الجهاديّة» لمختلف التنظيمات ظاهريّاً على الأقل. وتزيد التفاصيل المذكورة من الخصوصيّة الاستثنائيّة لمستقبل إدلب، بما يتجاوز ملف «الجهاد الشامي» إلى «الجهاد العالمي». ومن المُنتظر أن يتحوّل سلوك المجموعات «الجهاديّة» في معركة إدلب حال اندلاعها إلى اختبار حاسم يضع على المحكّ إمكانيّة تجاوز الخلافات التنظيميّة لمصلحة «الجهاد» بعمومه. ويمكن تلمّس ملامح الطموحات «الجهاديّة» في شأن مستقبل إدلب في رسالة وجّهها «الجهادي» الأردني إياد الطوباسي (أبو جليبيب الأردني) قبل فترة وجيزة إلى «الأمّة». وحرص القيادي في تنظيم «حرّاس الدين» (ذراع جديد لتنظيم «القاعدة» في سوريا) على مقارنة المشهد السوري اليوم بنظيره الأفغاني في العام 2001. ورأى الأردني أنّ الفرصة متاحة لتكرار سيناريو أفغانستان في سوريا، إذا «صمد المجاهدون على رغم سقوط المناطق، وتسلّحوا بالصبر إلى أن تهدأ العاصفة». ولفت أن أبو جليبيب أشار إلى «عدم أهميّة حجم السيطرة الجغرافيّة» في موازين المعركة الكبرى، وهو أحد المضامين البارزة التي احتوتها كلمة زعيم «داعش» قبل أيام.

> نشاط «إعلامي جهادي» يسعى إلى ترميم الروح المعنويّة في معسكر المسلّحين

خسرت المجموعات المسلّحة جميع المعارك التي خاضتها مُدافعةً (أ ف ب)

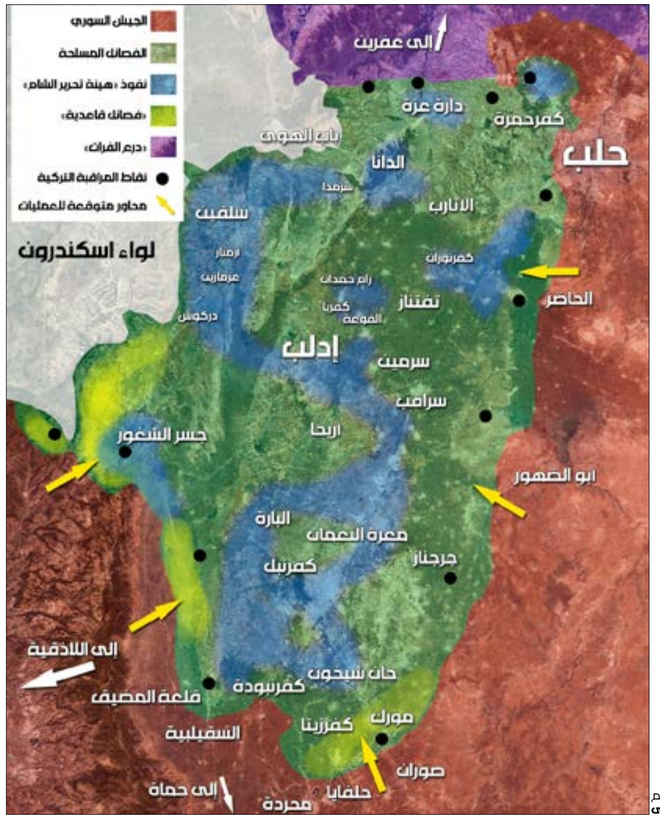

تصميم سنان عيسى

المحيسني: «جيش الفتح» وُلد من جديد

لم يتأخّر السعودي عبد الله المحيسني في الدخول على خط «ترميم الروح المعنويّة» على أعتاب معركة إدلب. وكشف عن أنّ «كل الفصائل قد توافقت على تشكيل غرفة عمليّات تحضيراً لمعركة إدلب»، وأنّ هذه الغرفة هي صورة عن «جيش الفتح» لكن من دون اعتماد التسمية ذاتها. وذكّر بـ«إنجازات جيش الفتح» الذي كان أحد أبرز عرّابيه، قبل أن «يُبشّر» بأنّ «كل فصائل إدلب قد اجتمعت قبل فترة قصيرة، وتوازعت الجبهات وحوّلت نقاط الرباط إلى قلاع مُدشّمة». كذلك، «تمنى على الإخوة استخدامَ اسم جيش الفتح لأنه ماركة مسجّلة حملت رصيداً كبيراً في قلوب المسلمين، ودوراً في دعم الروح المعنويّة». وعلى رغم ما تقدّم، فإنّ كلمة المحيسني بدت «أصدق» من كل الأحاديث «الجهاديّة» التي تؤكّد «طي الخلافات»، فأشار إلى أنّ «القلوب لم تتصافَ بعد، وإن كان الخلاف قد خفّ» وتمنى أن «تصفو القلوب مع اشتعال المعارك ويزول ما بقي من ضغائن وأحقاد».

تحضيرات «الشمال» تطغى على العيد: «هذه المرة غيرا!»

كثافة التعزيزات العسكرية الخاصة بـ«معركة الشمال» تشي باستعداد لفتح جميع الجبهات في آن واحد. تحركات الجيش وحشوده متواصلة شمال شرقي اللاذقية، على وقع انتهاء احتفالات المدنيين بالعيد وعودة السياحة إلى مدينة افتقدتها

اللاذقية ـ مرح ماشي

وسط انشغال أهالي اللاذقية في إقفال نفقات العيد والتحضير لبدء العودة إلى المدارس وإعداد مؤن الشتاء، بما يثقل كاهلهم بالمصاريف، لم ينصرفوا عن متابعة تجهيزات الجيش، الذي يستعد لما هو أكثر خطورة من الشؤون اليومية. سيارات متلاحقة تعبر شوارع المدينة مع آخر أيام عطلة العيد، باتجاه ريف المدينة. أعداد هائلة من الآليات تصل إلى المنطقة، بما يوحي أن جميع الجبهات قد تفتح دفعة واحدة على جحيم ما يسمّى «معركة الشمال». حنين خفي لدى الأهالي والعسكريين في آن، لعبور حدود الجارة إدلب، واستعادة علاقات لطالما تكثّفت في موسم الخريف، مع مواسم الزيت والزيتون وبقية منتجات أرضها الخيّرة. يتابع الناس بعيونهم تحركات الجيش وحشوده العسكرية، التي وعلى رغم كثافتها، لم تزعج جموع المصطافين الهاربين إلى برودة الجبال، هرباً من رطوبة المدينة. كثرة تحليلات الأهالي وهواجسهم حيال فرضيات متعلقة بأي خطر قد يتهدد مدينة اللاذقية، بالتزامن مع ضربات الجيش شرقاً، يلقي اهتماماً في أوساط العسكريين. فالأخطار التي قد تهدد المدنيين تترك أثراً شعبياً أشد وقعاً من ضربات تهدد الوحدات العسكرية المتأهبة على خطوط التماس. مع تقابل عيون المقاتلين والمصطافين في مشهد بين النادل والزوار القادمين. فرصة كبيرة للتحكم بالناس وممارسة القليل من السلطة، التي يهابها أهالي البلاد، ولا يوفرون جهداً للاستمتاع بها، كل بحسب موقعه ومهنته. وعلى رغم إلغاء حجوزات العديد من القادمين من دمشق، وسط هواجس بدء الساحل السوري العمل بنظام «البطاقة الذكية»، ما أفضى إلى حالة من القلق جعلت أعداداً من العائلات الميسورة تستعيض عن قضاء الإجازة محلياً بالسفر إلى بيروت القريبة، إلا أن الازدحام من غير أن يراهم أحد ضمن أفراح العيد وأنشطته المكلفة، فيما غص الكورنيش الجنوبي والشواطئ العامة القليلة الباقية بعائلات لم يهتم بنيل رضاهم أحد.

> لا يضع العسكريون في حساباتهم «التفاهمات السياسية»

مجرد تحليل حيال معركة الوجود الأخير، بالنسبة لمسلحي إدلب، بل إن سعيهم إلى تركيز ضرباتهم، وقدرتها في إصابة بعض الأهداف في محيط الجبهات الحالية، يوحي باهتمامهم إرسال رسائل عن معرفتهم كل شيء من حولهم. وفي شكل مكشوف، يواصل المسلحون حشودهم في كباني، آخر نقاطهم في جبال اللاذقية، كمن يستعد لكثافة النيران الهائلة المتوقعة، ويتحضر للرد عليها. حالة من الثقة تسود أوساط المقاتلين بأن النتيجة محسومة، على رغم الخسائر المتوقعة وصعوبة الاقتحام والتحرك ضمن الطبيعة الجبلية، وعلى رغم التلويح بضربة عسكرية أميركية محتملة، لا يعطي العسكريون بالاً للأمر، بل إنهم لا يضعون في حسبانهم إمكان حصول تفاهمات سياسية تخفف وقع المعركة المقبلة أو تؤجلها أو حتى تلغيها. يعلّق أحد العسكريين على الأمر: «في الميدان لا حسابات لأي تفاهمات متوقعة. الاستعداد لأصعب الظروف هو ما يسود الواقع العسكري الحالي». قوات متنوعة من السوريين وحلفائهم، وسط تخطيط «غير مسبوق» للمعركة التي يأمل اللاذقيون بأنها «الأخيرة»، مع صلوات أن تمر بأقل الخسائر الممكنة في بلاد أنهكتها المعارك.

أين ذهب الفقراء؟

على وقع التحضيرات للمعركة المقبلة وإشراف على القوى البرية المشاركة، ووصول نخب قوات الاقتحام، إضافة إلى كثافة أعداد الآليات المتناسبة مع طبيعة الأرض الجبلية الوعرة. يستذكر العسكريون معارك كسب أقصى الريف الشمالي، قبل أعوام، خسائر بشرية كبيرة دفعها الجيش السوري وحلفاؤه على مدار معارك السنوات الماضية. انسحاب من تلال مترامية على مد النظر، وعمليات قنص خطرة، وكمائن محكمة، وغير ذلك من الذكريات المؤلمة عن صعوبة تمركز القوات في نقاط محررة حديثاً. مصدر ميداني يلفت إلى ضرورات الاستفادة من أخطاء الماضي هذه المرة، وسط ما يشي بمعرفة المسلحين خصوصية هذه المعركة. وليس الأمر جدلياً، يستحيل الأمان المطبق على المكان إلى مسؤولية إضافية وضرورة ملحّة للقيام بحسابات مضاعفة، لدى العسكريين. ويتناقل المقاتلون أخبار التحضيرات، بأن كل شيء مختلف هذه المرة، من إدارة العمليات ودّعت اللاذقية ضيوفها المصطافين خلال عطلة العيد. ازدحام خانق أعاد إلى الذاكرة ماضي المدينة السياحية الحافلة بالغرباء صيفاً، والمتكفّفة إلى أهلها شتاءً. ومع التكتم على استعدادات الجيش لخوض معركته الجديدة، لم تغب أحاديث السياسات عن طاولات المطاعم والمنتزهات، في غمرة انشغال أهالي المدينة بشؤونهم الاقتصادية خلال العيد. أفواجاً أفواجاً، تقاطر الزوار إلى أحد المطاعم المواجهة للبحر في منطقة الكورنيش الجنوبي. الجميع يريد موقعاً الهائل والمبالغ المدفوعة، أوحت بأن فقراء البلاد قلّة. على التبع الأجنبي تسيّدت الطاولات، وسط بذخ في اللباس والطعام، إضافة إلى بطاقات مرتفعة الثمن لحضور حفلات فنانين لبنانيين ومحليين.

يضاف إلى ذلك، تصريح رسمي عن وصول قيمة الأضاحي في سوريا هذا العيد إلى 9 مليارات ليرة. رقم غريب دفع بالبعض أن يتندّر بالحديث عن حق الحكومة بفرض الضرائب وإثقال كاهل المواطنين المقتدرين مادياً. صور عامرة بالحياة والسياحة واحتفالات العيد، لعلّ الغائبين عنها هم الفقراء الذين يتحدث الجميع باسمهم، من غير أن يراهم أحد ضمن أفراح العيد وأنشطته المكلفة، فيما غص الكورنيش الجنوبي والشواطئ العامة القليلة الباقية بعائلات لم يهتم بنيل رضاهم أحد.

قضية اليوم

نصرالله: نحن أكبر حزب ولكن أقلّ حزب يُمارس السلطة

من مدينة الهرمل، أطلّ الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصرالله مُحتفلاً بالذكرى الأولى لتحرير السلسلة الشرقية، «الذي صنعته المعادلة الذهبية: الجيش والشعب والمقاومة»، ثلاثية ثبّتها نصرالله، كما أكد عمق العلاقة مع الرئيسين ميشال عون ونبيه برّي، وشدّد على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة

الذكرى الأولى لتحرير السلسلة الشرقية في 26 آب 2017، كانت مُناسبة ليتحدّث فيها الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصرالله عن ذكرى «التحرير الثانية» (بعد تحرير جنوب لبنان، في أيار 2000، من الاحتلال الإسرائيلي)، متناولاً الوضع اللبناني الداخلي، وموجهاً رسالة إلى «كلّ» أهالي منطقة البقاع. هذه المنطقة التي كانت على تماسٍ مُباشر مع الخطر التكفيري، فاختار حزب الله مدينتها الهرمل ليُنظّم فيها مهرجان «شموخ وانتصار»، احتفالاً بتحرير «صنعته المعادلة الذهبية: الجيش والشعب والمقاومة»، على حدّ قول نصرالله، فضلاً عن دور الجيش السوري من الداخل السوري.

خمس عبر عدّدها نصرالله، أولها «سرعة اتخاذ القرار من أهل المنطقة، ومعهم المقاومة في التصدي

> نصرالله: حين تنتهي الحرب في سوريا والعراق، سيكبر الاستحقاق الأمني

للجماعات الإرهابية، داخل الأرض اللبنانية أو السورية». الموقف الداعم لحزب الله، «حتّى من الذين كانت أحزابهم في موقع آخر، لأنهم كانوا يرون الخطر أمامَ أعينهم، الذي لم تكن تراه قياداتهم التي تسكن في أماكن بعيدة». في المقابل، كانت الحكومة اللبنانية «مرتبكة ولم تستطع أن تتخذ قراراً». ولكن الأهم، أنّ التحرير الثاني ما كان ليتحقق، «لولا انتصارات الجيش السوري في كلّ المنطقة المحيطة بلبنان».

العبرة الثانية المُستخلصة، هي «استجابة الشباب اللبناني وشباب المقاومة لهذه المعركة». رأى نصرالله أنّ هذه النقطة أساسية للتوقف عندها، «لأنه يجب أن نعرف قوتنا لنتكئ عليها... في كلّ المعارك، كان عنصر الشباب وحضوره هو الأساس». وأكد أنّه «إذا أردنا أن نتخذ قرار المشاركة في أي عملية كبرى جديدة في سوريا، سوف نجد أنه تكفي شبابنا الإشارة».

العبرة الثالثة، تكمن في «التأييد الشعبي الكبير لهذا الخيار»، في بيئة المقاومة، كانت الناس تُصرّ على المشاركة، «لم يكتفوا بإرسال أولادهم، بل خيرهم ومونتهم والكشك والمكدوس والقاورما. هذا قيمته في الاحتضان، ومن الأمور التي يُبنى عليها للحاضر والمستقبل». وكانت هذه النقطة مُناسبةً، ليُطمئن خلالها نصرالله إلى الوضع المادي لحزب الله، «ما زلنا في خير، وسنبقى بخير إن شاء الله، على رغم كلّ العقوبات».

التجربة الجديدة لمعادلة الجيش والشعب والمقاومة، هي العبرة الرابعة من معركة الجرود. شرح نصرالله كيف إنّ «كلّ المعطيات تشير الآن إلى تحضيرات جديدة لمسرحية كيميائية في إدلب، لغاية شنّ عدوان على سوريا فيما يسكت عن الجرائم التي تُرتكب بحق أطفال اليمن».

في الشأن اللبناني، بدا نصرالله حريصاً على نفي كلّ ما يُقال عن أنّ «لبنان بات يحكمه حزب الله، وأنّ

الإنماء في البقاع يحتاج إلى التعاون مع الجميع (هيثم الموسوي)

حزب الله يسيطر على الدولة، ولا يُتخذ أي قرار من دون موافقته، وقال: «هذا الكلام له هدف تحميل حزب الله مسؤولية كلّ الأوضاع القائمة في لبنان، والتي لا يتحمّل فيها مسؤولية، أو ممكن أن يكون يتحمل جزءاً من المسؤولية». وأضاف أنّه «نحن أكبر حزب سياسي نعم، ولكن أقلّ حزب سياسي يُمارس السلطة». كما أنّ نصرالله دحض ما يُشاع عن أنّ الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحرّ «يُنفّذان ما يمليه عليهما حزب الله». فالعلاقة القائمة بين حزب الله و«وفخامة الرئيس، كانت ولا تزال وتعزّز، هي علاقة ثقة واحترام متبادل. لا أحد يملي توجهاته على الآخر». واعتبر نصرالله أنّ الهدف من ذلك «استهداف فخامة الرئيس والتيار (الحر) في العالم».

بالنسبة إلى تشكيل الحكومة، «ما زلنا نراهن على الحوار الداخلي، ولكن الوقت يضيق بوجود الوضع المالي في البلد، والتطورات في المنطقة، والاستحقاقات المقبلة». وشدّد على أنّه لا ينبغي «طرح عقد جديدة، مثل العلاقة مع سوريا. لا أحد اشترط شيئاً. والبيان الوزاري نُناقشه بعد تشكيل الحكومة». وسأل نصرالله: «هل مصلحة لبنان أن يعود النازحون بأمان وكرامة؟ كيف؟ إذا فُتح معبر نصيب، ألا تقتضي المصلحة الوطنية أن نُفتح المعابر لنقل المنتجات اللبنانية؟ ما البديل لديكم؟ حتى في التنسيق الأمني، الأجهزة الأمنية الأوروبية، تسعى لفتح علاقات مع الأجهزة الأمنية السورية. نحن بلد مجاور، حين تنتهي الحرب في سوريا والعراق، سيكبر الاستحقاق الأمني».

ووجّه نصرالله رسالة إلى جمهور المقاومة، طالباً منهم «الحفاظ على التحالف العميق بين حزب الله وحركة أمل وكل القوى السياسية التي تؤمن بمحور المقاومة، فهو أهم ردّ على العقوبات الأميركية لكي نتمكن وإياكم من أن نواجه كل محتل وأن نصنع كل انتصار».

وخصص نصرالله حيزاً من خطابه في الهرمل لملف البقاع، أمنياً وإنمائياً وسياسياً. أولاً، فأكد أنّ «ما وعدنا به في الانتخابات النيابية، نعمل على متابعته وإنجازه. تأخير تشكيل الحكومة مؤثر جداً، وعدم اللجوء إلى تشريع الضرورة مؤثر جداً. ولكن نحن نُحضّر». وكشف أنّه خلال اللقاء الأخير بينه وبين رئيس مجلس النواب نبيه برّي، «تحدّثنا في مجموعة مواضيع، على رأسها كان البقاع، واتفقنا أنّ الأولوية هي له». وقال إنّ تشكيل مجلس إنماء بعلبك الهرمل، «قيمة وجوده أنه أصبح هناك إطار قانوني رسمي، يمكن لاحقاً أن نُستجلب له القروض والهدايا». وشدّد على أنّ «الإنماء في البقاع يحتاج إلى التعاون مع الجميع، وبالخصوص الثنائي المقاوم حزب الله وحركة أمل». (الأخبار)

تحقيق

عام على تحرير عرسال: الإنماء أزمة مزمنة

ارتاحت عرسال من احتلال الجماعات الإرهابية لجرودها، لكنّها ترزح اليوم تحت وطأة غياب الدولة والإنماء عنها، فضلاً عن بقايا الألغام التي زرعها المسلّحون، والكمّ الكبير من النازحين السوريين الذين ينافسون أهلها في العمل والتجارة

رامح حمية

بعد أن دفعت عرسال أثماناً باهظة طوال السنوات الست الماضية، تعود الحياة اليوم إلى شوارعها وأحيائها. الحركة طبيعية، لا ينغصها قلق من بيك آب أو سيارة «مفيّمة» أو دراجة مفخخة، أو من مسلحين يسرحون ويمرحون في الأزقة، أو يقتحمون منزلاً ويخطفون أو يقتلون صاحبه أو يحاكمون مواطنين في محاكمهم «الشرعية». حتى المراكز والنقاط العسكرية خففت من إجراءاتها وتعزيزاتها، بعد أن كانت عرسال «مطوّقة» بأكثر من 5 آلاف عسكري مع إجراءات مشددة للداخلين إليها والخارجين منها.

«الحمد لله اللي تحررنا» عبارة يجمع عليها العراسلة، كما عبارة «تنذكر وما تنعاد» التي يشدد عليها ابن عرسال احمد الفليطي. يقول إن «ما عاشته عرسال طوال سنوات لم تشهده أي بلدة أخرى، احتلال للحجر والبشر، خطف وقتل وتنكيل واغتيالات، أما اليوم، فنحن بألف نعمة والحمدلله، الفضل لربنا ولدماء شهداء المقاومة والجيش». لكن الفليطي يلفت إلى حاجة البلدة إلى «معركة إنماء شبيهة بمعركة التحرير من الإرهابيين».

ثمة ما يزال ينغص حياة العراسلة، بدءاً من المساحات الشاسعة المزروعة بالألغام، وصولاً إلى غياب خطة إنمائية ـ خدماتية للبلدة. ما يقارب 100 كلم2 من مساحة عرسال عبارة عن مساحة محظورة بفعل آلاف الألغام العشوائية التي زرعها مسلحو جبهة النصرة وداعش على «خطوط التماس بينهما، وقد تمتد لمسافة 5 الى 7 كيلومترات، وفي أماكن أخرى تكون عشوائية، بحسب ما يشرح أحد ضباط الجيش. الأراضي المزروعة بالألغام تمتد في جوار الشيح وسهل الرهوة الأسفل في مساحة كبيرة بين نهاية الجرد الأدنى القريب والجرد الأوسط. محاولات الجيش تُني بعض الأهالي عن التوجه الى أراضيهم في تلك المنطقة باءت أحياناً بالفشل، ما أدى الى سقوط عدد من الضحايا من العراسلة والسوريين، وعلمت «الأخبار» أن اجتماعات عقدت بين بلدية عرسال وجمعيات تعنى بنزع الألغام منذ قرابة شهرين، وأفضت إلى أن المنطقة المزروعة بالألغام تحتاج الى مسح دقيق يمتد لقرابة ثلاثة أشهر، على أن يستتبع بفترة نزعها التي تمتد لما يزيد على تسعة أشهر.

وإذ تشدد نائبة رئيس بلدية عرسال ريما كرنبي على أهمية هذا الملف، تدعو إلى إبلاء الدولة الأهمية اللازمة للمعركة الانمائية في عرسال، خصوصاً في ظل تردّي الوضع الصحي والبيئي نتيجة التلوث الحاصل من الصرف الصحي والحفر السطحية المنتشرة بالقرب من أكثر من 100 مخيم للنازحين السوريين، وتلوث المياه الجوفية وظهور حالات حمى الـ«أونا» الأخيرة. وتكشف كرنبي عن وعود تلقّتها عرسال من جهات مانحة لإقامة محطات تكرير «إلا أنها بقيت وعوداً حتى اليوم»، تستدرك بالقول «الجهات والجمعيات المانحة كثيرة جداً ولكن مشاريعها بالكاد يحكى عنها». مجلس الانماء والاعمار والهيئة العليا للإغاثة يسهمان في تمويل تعبيد عدد من الطرق، أما معمل تدوير النفايات الذي وعدت به جمعية الهلال الاحمر القطري منذ سنتين «فما زلنا ننتظره»، تقول.

لكن ماذا عن قطاع حجر الزينة الذي كان يعتبر الدعامة الاساسية لاقتصاد عرسال ومصدر الدورة الاقتصادية في البلدة؟ يشرح محمد الحجيري، صاحب أحد مقالع الصخر في عرسال، أن قطاع حجر الزينة كان يضم 430 منشرة صخر، و180 مقلعاً ويعمل في كل منشرة أو معمل 6 عمال كحد أدنى، وكان يوفر مدخولاً يومياً لعرسال يقارب نصف مليون دولار. القطاع الذي كان بأكمله خارج الطوق الذي فرضه الجيش، تعرض من قبل مسلحي جبهة النصرة وداعش للسرقة والنهب والتخريب والحرق. بعد تحرير الجرود، عادت بعض المقالع والمناشر والمخارط للعمل، وإن بشكل جزئي، وبنسبة 20%، وسط تحديات عديدة. ويضيف الحجيري أن آليات الحفر والنقل والمولدات سرقت أو نهبت، وهي باهظة الثمن، وأصحابها يحتاجون الى «دعم من قبل الدولة لمساعدتهم في العودة إلى العمل مجدداً»، بالإضافة الى الحد من منافسة الحجر الصيني والمصري والاردني الذي دخل الاسواق اللبنانية إبان احتلال عرسال، وتسهيل الجيش نقل ديناميت تفجير الصخور بموجب تراخيص.

> لا تزال آلاف الألغام تنتشر في الجرود وتحرم الأهالي من أراضيهم

من جهته، يشير محمود الفليطي إلى أن القطاع الزراعي ايضاً تعرّض لكارثة حقيقية في كل من الجرد الأدنى المروي، والجرد الأوسط، في حين لم تتجاوز نسبة الخسارة خمسة في المئة في الجرد الأعلى. في الجرد الأدنى، تعرضت شبكات الري والآبار بمضخاتها وكابلات الكهرباء فيها للسرقة من قبل المسلحين، ما أدى بحسب الفليطي الى هلاك سائر الاشجار المثمرة من كرز ومشمش وتفاح، على امتداد المنطقة الممتدة من شبيب عرسال الى شبيب الفاكهة. أما في الجرد الأوسط، فقد تعرضت البساتين من قبل المسلحين للقطع لاستعمالها في التدفئة. وتشير ريما كرنبي إلى أن الدولة اللبنانية دفعت 10ملايارات ليرة كتعويضات لمزارعي عرسال المتضررين، و«هذا المبلغ أقل من نصف موسم زراعي واحد في عرسال، وقد طالبنا بتعويضات أضافية، ووعدنا بالكشف قريباً على المنازل المهدمة ومقالع وكسارات ونحن ننتظر الايفاء بذلك» تقول.

عرسال تحتضن أكثر من 45 الف نازح سوري، بالإضافة الى 37 الف عرسالي، ورأت ريما كرنبي أن الوضع «يزداد سوءاً» في ظل عدم تنظيم وجود النازحين السوريين، فالمحال التجارية التي افتتحها السوريون في البلدة تفوق محال العراسلة بثلاث مرات، وتقول إن «النازح السوري لديه مساعدة شهرية وتقديمات مختلفة ولا مترتبات مالية في ذمته، وينافس العرسالي بالعمل بيومية خمسة الاف ليرة لبنانية، في الوقت الذي لا يستطيع العرسالي العمل بيومية عشرة دولارات». ومن المفترض أن يبدأ مركز الامن العام اللبناني بالعمل اليوم في مبنى بلدية عرسال السابق، بعدما جرى التواصل مع الامن العام، بهدف تسهيل تسجيل اسماء السوريين الذين ينوون العودة طوعاً الى سوريا ويحول دون ذلك انتقالهم الى اللبوة والمرور على حاجز الجيش بين عرسال واللبوة.

الدولة لم تقدم تعويضات كافية وقطاعا حجر الزينة والزراعة تضررا بشكل كبير (أرشيف)

تقرير

ديوان ابن سلمان: لنثقل المعركة إلى لبنان

كشف تقرير دبلوماسي غير معلن، وصل الى جهات لبنانية نافذة، واطّلعت «الأخبار» على مضمونه، عن اجتماع عقد في الرياض برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وحضور عدد من المسؤولين، أبرزهم وزير الخارجية عادل الجبير ورئيس جهاز الاستخبارات خالد الحميدان ومساعد خاص لولي العهد. ويشير التقرير إلى أنه «جرى تداول معطيات النتائج السياسية والعسكرية في الجنوب السوري الذي حرره الجيش مؤخراً بمعاونة روسيا وحلفاء النظام. كما جرى التداول بنتائج المعارك الأخيرة في اليمن ودراسة التأثيرات والتداعيات السلبية لها على مكانة السعودية بين الدول العربية والإسلامية، وكيفية التعويض عن هذه الخسائر لإيجاد توازن جديد مع إيران في المواقف التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بينما تمارس بعض أحزابه السياسية عدوانيتها تجاهنا، فلا شيء يجبرنا على تحمل حالة الانفصام السياسي التي يعيشها لبنان». وختم بالقول إنه «حان الوقت لكي يُحسم الموقف داخل لبنان، وخارج لبنان، فإما مواقف صلبة من الداخل تضع النقاط على الحروف ضد الحزب الذي يجاهر بعمالته لإيران، أو مواقف حازمة من الخارج تضع لبنان دون تمييز بين نظامه السياسي وأحزابه الإيرانية في موقعه الحقيقي ضمن المحور الإيراني». (الأخبار)

تقرير

«لا تلعبوا بالنار»!

هي عبارة مقتضبة أنهى بها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كلامه عن مساعي جهات لبنانية وغير لبنانية لاستخدام المحكمة الدولية من جديد في مواجهة الحزب داخلياً. لم يشرح السيد تفاصيل كثيرة عمّا يجري، لكن كلامه كان لافتاً في نبرة التحذير وربطه بإشارات وردت أخيراً في مجالس محلية وتصريحات فرقاء من خصوم الحزب. وقال نصرالله إن «بعض الأوساط في 14 آذار تقول إن السبب الحقيقي لتأجيل تشكيل الحكومة هو أن المحكمة الدولية ستصدر قرارات، وبالتالي سيكون هناك وضع جديد سيبنى عليه، وصدرت إشارات في نفس هذا الاتجاه». وجدّد نصرالله تأكيد موقف الحزب من أن المحكمة «لا تعني لنا شيئاً على الاطلاق، وما يصدر عنها ليس له قيمة على الاطلاق، لأننا لا نعترف بالمحكمة ولا نعتبرها جهة ذات صلة، ونقول لمن يراهنون على ذلك لا تلعبوا بالنار».

مصادر مواكبة أوضحت أن الأمر يتصل بكون المحكمة الدولية اقتربت من مرحلة المرافعات النهائية لفريقي الادعاء والدفاع، قبل الدخول في مرحلة الإعداد للحكم، وأنه بعد نشر مذكرة فريق الادعاء، بادرت جهات لبنانية (فريق في تيار «المستقبل» وليس كل التيار، والقوات اللبنانية، وشخصيات من بقايا 14 آذار، وأفراد من مجموعة العشرين القريبة من الحريري والتي تديرها السعودية، وجهات إعلامية على صلة بالسفارة الأميركية في بيروت، وآخرون) الى استخدام مضمون ما ورد في مذكرة الادعاء على أنه مؤشر على طبيعة الحكم المرتقب من جانب المحكمة، خصوصاً أن المذكرة تتحدث في أحد مقاطعها عن دوافع الجريمة، فتشير الى أسماء واتصالات بين شخصيات سياسية من حزب الله ومن سوريا، وبين المجموعة التي اتهمتها المحكمة بالتورط في الجريمة. ويبدو أن الفريق الخصم لحزب الله في لبنان وجد أن من المفيد استخدام هذا الملف بوجه الحزب، سواء من خلال العودة الى البحث في ملاحقة المطلوبين للمحكمة، أو في الكلام عن أن الحزب كمؤسسة سيكون متهماً بالجريمة، وبالتالي، يجب التعامل معه على أنه منظمة إجرامية لا يمكن أن يكون جزءاً من السلطة السياسية، وأنه في حال صدور الحكم، ستتم المطالبة بحكومة لا تضمّ حزب الله.

تقرير

عون ونصرالله يسحبان ذرائع تعطيل التأليف

يوم الخميس الماضي، أعلن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن "الاستراتيجية" الدفاعية ستُبحث بعد تأليف الحكومة. كلام عون صدر خلال استقباله مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الأمن الدولي روبرت ستوري كارم. هل لكلام عون علاقة بتأليف الحكومة؟ منذ ما قبل الانتخابات النيابية في أيار الفائت، أعلن عون أنه سيدعو الى بحث "الاستراتيجية" بعد الانتخابات. لاحقاً، لم يعد هذا البند مطروحاً على طاولة النقاش. سفراء الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة في لبنان جهدوا لمعرفة أسباب "التراجع" عن الدعوة إلى عقد طاولة حوار "تبحث في مستقبل سلاح حزب الله". وعلى مدى الأشهر الماضية، كان هؤلاء السفراء يفاتحون مستقبليهم بهذا الأمر، الى أن توصلوا الى نتيجة مفادها أن "حزب الله طلب من عون إرجاء البحث في السلاح". لم يربط المعنيون بتأليف الحكومة هذا الملف بتأخير إبصارها النور. لكن حالة الاستعصاء غير المبررة تدفع الى البحث عن الأسباب الحقيقية التي تحول دون صدور مرسوم الحكومة الجديدة. فالخلافات على الحصص موجودة وما زالت، وتخطيها لا يحتاج الى وقت كالذي استهلكه الرئيس سعد الحريري حتى اليوم. ومهما حاول الأخير إقناع اللبنانيين بأن العقدة محصورة في مقعد للعونيين وآخر للقوات وثالث للنائب طلال أرسلان، فإن المعنيين بالمفاوضات يدركون أن العقد لا تزال في مكان آخر. الأزمة أن الحريري لم يتلقّ بعد الضوء الأخضر من الخارج لتأليف الحكومة. وعندما يُقال له أن يسير في التأليف، فستُحلّ جميع العقد، إما بالإقناع أو بالفرض. وبرأي معنيين بالتأليف، فإن إعلان عون بحث الاستراتيجية الدفاعية بعد تأليف الحكومة يسحب ذريعة رئيسية من أمام تأليف الحكومة، لأن القوى الغربية تعوّل جدياً على بحث الاستراتيجية الدفاعية.

خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في الهرمل أمس، في الذكرى الأولى للتحرير الثاني، لاقى مسعى رئيس الجمهورية. فنصرالله تولّى سحب ذريعة أخرى استخدمها الحريري للتلويح بعدم التأليف، وهي العلاقة مع سوريا. وتأكيد نصرالله أن هذا الملف يُبحث بعد تأليف الحكومة، ينزع من الحريري ورقة المماطلة بذريعة رفضه ما يسميه "تطبيع العلاقة مع النظام السوري".

على صعيد آخر، علمت "الأخبار" أن مساعد وزير الدفاع الأميركي طالب عون بموقف لبناني من العقوبات الأميركية على إيران شبيه بموقف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي أعلن التزام بلاده تنفيذ العقوبات، إلا أن عون رفض منح ضيفه الأميركي أي موقف في هذا المجال. كذلك بدا من كلام كارم أن بلاده بدأت تيأس من إمكان تأثر جسم حزب الله التنظيمي بالعقوبات، وأنها مهتمة بتحديد كيفية حصوله على الأموال بصورة مستمرة.

(الأخبار)

تقرير

باسيل على طريق الرئاسة: أي خطة وأي مواجهة؟

يتحدث خصوم الوزير جبران باسيل عن خطته نحو الرئاسة منذ ما قبل الانتخابات النيابية، وحتى تشكيل الحكومة. هل ينجح باسيل في ضبط إيقاع التشكيلة الحكومية على قياس خطته؟ وماذا سيفعل المعترضون؟

هيام القصيفي

يستأنف الرئيس المكلف سعد الحريري بدءاً من اليوم اجتماعاته مع القوى السياسية الأساسية، في محاولة جديدة لحسم الأحجام وتوزيع الحقائب، على أن يرفع قريباً تشكيلة حكومية إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تتضمن توزيعاً للحقائب والحصص طائفياً وسياسياً مع الأعداد من دون الأسماء، فإذا وافق عون عليها، ينتقل البحث إلى المرحلة الثانية، أي اختيار كل قوة سياسية أسماء وزرائها.

وفي انتظار موافقة عون على التشكيلة الحريرية المرتقبة، وهي مستبعدة، لا يزال الجو السياسي الذي نشا من المفاوضات الحكومية والسجالات حولها ضبابياً، ويطرح علامات استفهام حول عناصر الثقة التي باتت مفقودة بين أطراف التفاوض. فكيف يمكن للقوى السياسية التي تريد حقوقها

> **جاءت نتائج الانتخابات لتعزز رؤية السعودية حول توازن سياسي لا يزال قائماً في لبنان**

الحكومية، أن تتقدم في التفاوض، طالما أن التيار الوطني الحر لا يتحدث مع القوات اللبنانية ولا مع الحزب التقدمي الاشتراكي، وهو الطرف الأساسي الذي يتحفظ على حصصهما. ولا رئيس الجمهورية يدخل مباشرة على خط التأليف مع هاتين القوتين، لا بل يحيل المراجعين إلى رئيس الحكومة المكلف، وكيف يمكن التقدم في الشأن الحكومي، طالما أن كرة الاعتراض على دور وزير خارجية في التأليف واتهامه بأنه وراء المراوحة، مستمرة في التدحرج، وصولاً إلى الكلام عن أنه يستخدم الحكومة تمهيداً لمعركة الرئاسة.

حتى أن القوى السياسية تتكفّ عن الحديث عن التأليف إلا من زاوية دوره وتحضيره لمعركة رئاسة الجمهورية.

قد يكون رئيس الجمهورية سامح بكلامه عن تقدم باسيل في السبق الرئاسي عمداً أو عن غير قصد، في هذا الأمر. لكن واقع الحال أيضاً أن خصوم باسيل ساهموا أيضاً عن قصد أو عن غير قصد، في تحويل المعركة من نقاش حول موقعهم السياسي والحقائب التي يريدونها، إلى معركة حول دور رئيس التيار الوطني الحر وطموحه السياسي ـ الرئاسي. وكلما زاد هؤلاء في استهدافه، يتقلّ عن باسيل أنه يرتاح إلى موقعه ودوره، خصوصاً أنهم لا يملكون أي خطة واضحة لمواجهته، علماً أنه لا يتصرف منفرداً في هذه المعركة، بل بغطاء كامل من رئيس الجمهورية. في حين يعبر بحسب معلومات خصومه عن انزعاج كامل من الحملة عليه مستخدماً إياها لرص صفوفه داخل التيار الحر باعتبار أنها موجّهة ضد العهد وليست ضده، الأمر الذي يمنعه من التراجع، حتى لا يفسر ذلك أنه نوع من الانكسار للعهد.

خصوم باسيل، ليسوا فقط منافسيه المسيحيين أي القوات اللبنانية وتيار المردة. هناك الحزب التقدمي الاشتراكي وهناك فريق في تيار المستقبل وحتى من المحيطين بالرئيس المكلف سعد الحريري غير راضين عن تفاهمه معه. هذان الفريقان يقولان كلاماً كثيراً ومفصلاً، لأنهما باتا ينظران إلى دور باسيل الحالي في التأليف، على أنه من ضمن سياق خطة بدأ بها قبل الانتخابات النيابية. فماذا تقول معطيات هؤلاء؟

كانت الانتخابات النيابية بالنسبة إلى الحريري وباسيل تهدف إلى تأمين قاعدة نيابية عددية، تجعل من الحليفين، قوة برلمانية قادرة على الاستغناء عن أي حليف آخر. لكن النتائج قلبت الطاولة عليهما. لا الحريري تمكن من تأمين ما وعده به نادر الحريري، ولا باسيل تمكن منفرداً من الفوز بكتلة نيابية صافية. وتالياً لم يعد الطموح النيابي للحريري وباسيل كافياً لاستكمال ما باشرا به قبل التسوية الرئاسية وبعدها. بعد استيعاب نتائج الانتخابات، انتقل الطرفان إلى المرحلة الثانية، مع مفاوضات التشكيل الحكومية. لكن الحريري، بفعل النتائج النيابية المخيبة للآمال، وبعد إبعاد نادر الحريري،

يستظل باسيل، في التيار وخارجه، بغطاء غير محدود من رئيس الجمهورية

أراد تدوير الزوايا مع السعودية. وإذا كان الحريري رضخ بفعل الضغوط السعودية، إلا أنه أراد أيضاً في المقابل الحفاظ على الرابط الذي يجمعه بالعهد، من خلال الاستمرار في المراوحة، فلا يكسر الجرة معه أو مع «القوات» و«الاشتراكي»، بل أعاد وصل ما انقطع معهما، بوتيرة متسارعة، ولكن مضبوطة الإيقاع. فلا يعطيهما من كيسه، بل يحفظ معهما «خط الرجعة» فحسب.

باسيل من جهته، فعل العكس. لم يأخذ بنتائج الانتخابات النيابية، على رغم أنها برهنت له فعلياً، داخل صفوف التيار أن أمراً ما تغير في التصويت الشعبي. بالنسبة إلى خصوم باسيل، هو قفز فوق النتائج، واستمر في محاولته استثمار ما زرعه، لتحصيل حصة وزارية صافية، تضيف إلى رصيده النيابي، وتجعل منه مرشحاً أول لرئاسة الجمهورية. على طريق طموحه الرئاسي، يحقق باسيل نقطتين: الأولى، داخلية في التيار إذ يعمد إلى تقليص نفوذ خصومه وفريق رئيس الجمهورية العائلي والحزبي تدريجاً وإبعادهم عن مراكز القرار الحكومي، كما فعل نيابياً، مستفيداً من غطاء بلا حدود من رئيس الجمهورية.

النقطة الثانية، هي استكمال تطويق خصومه المسيحيين، سواء القوات اللبنانية والمعركة بينهما لا تحتاج إلى كثير من الشروحات، وحزب الكتائب، وتيار المردة. بالنسبة إلى من يتابع مفاوضات التأليف، فإن انكفاء تيار المردة عن خوض مواجهة مفتوحة ومباشرة مع باسيل، يبدو واضحاً بقوة، وسط كلام عن أن باسيل يعرف تماماً أن طرفين أساسيين يؤثران في موضوع المردة هما سوريا وحزب الله، وكلاهما اليوم ليس في موقع تقديم تيار المردة على التيار الوطني الحر أو على العهد.

على المقلب الآخر، لا يمكن إعطاء زيارة باسيل إلى عين التينة أكثر من حجمها، فالطرفان يعرفان حدودها، كما يعرف بري طموح رئيس التيار الحر لتطويقه، كما أراد تطويق رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. من دون أن يمنع ذلك باسيل من الاعتقاد أن جنبلاط مضطر إلى التصرف بواقعية، حين تضطره الوقائع السياسية، كما أن طريق بري تمر حكماً بحزب الله، وهذا يجعله أكثر اطمئناناً إلى أن ما يرسمه قابل للتحقيق.

هذا المشهد الذي يقدمه أفرقاء أساسيون من اتجاهات مختلفة، يتعزز في رأيهم، في مفاوضات تشكيل الحكومة، من خلال حصة أساسية لا لبس فيها، لأنها ستكون المعبر الأساسي إلى مرحلة يتركز فيها دور باسيل «الآمر الناهي» في الجمهورية.

السؤال، ليس في ما يخطط له باسيل، بل ماذا ستفعل هذه القوى لمواجهة ما تعتبره خطة رئيس التيار الوطني الحر الرئاسية؟ وإلى أي حد يمكن لها مواجهة العهد، ما دامت المعركة حتى الآن تخاض بالقفازات؟ وكيف ستتصرف إذا أصبح لباسيل قوة حكومية صافية، تجعله مرتاحاً في إدارته معركته المبكرة؟. حتى الآن لا تزال الأجوبة مبهمة، لأن قدرة التعطيل لا تزال تقف فقط عند حدود الحكومة. أما حين تتشكل فحينها يصبح للكلام عن مرحلة باسيل الرئاسية، له أبعاد أخرى.

تقرير

أصدقاء للسعودية «غب الطلب»

يحلو للسياسيين المقرّبين من السعودية التأكيد دائماً أنها تمتنع، منذ 4 تشرين الثاني 2017، عن التدخل في الشأن اللبناني. الأدق، كان يستدعي أن يوضح هؤلاء أن الدبلوماسية السعودية في بيروت سلّمت مهمة التعبير عن مواقفها إلى «أصدقائها» المحليين

ليا القزي

تحوّل الدبلوماسية السعودية في بيروت إلى «بعثة ترفيه»، من خلال «فنجان القهوة» أو جولة دراجات «الهارلي» النارية، لا يعني أنّ السعودية نفضت يديها من التدخّل السياسي في البلد. هو مُجرّد قناع حتّى توحي للرأي العام أنّها «دبلوماسية ناعمة»، وما «الحملات» التي تُساق ضدّها إلا «افتراء»، وبالتالي تنجح في «استعطاف» أصحاب القلوب الرقيقة.

أما مهمّة مهاجمة الرئيس ميشال عون، ورئيس الحكومة المُكلّف سعد الحريري، وتسوية الـ2016 الرئاسية، فقد سلّمها الوزير المفوض وليد البخاري إلى سياسيين من فريق 14 آذار، يبدو أنّهم تحوّلوا إلى ناطقين بما لا يقوى عليه رأس الدبلوماسية السعودية في بيروت، ومُعبّرين عن مواقف الرياض الحقيقية من الشأن اللبناني. يكفي أن يدلي هؤلاء بمواقفهم على وسائل التواصل الاجتماعي، حتّى يُسارع الدبلوماسي النشيط «افتراضياً» إلى وضع علامة «إعجاب» للمنشور.

بعد استدعاء الزميل حسين مرتضى بتهمة تهديد البخاري، غرّد النائب السابق فارس سعيد على «تويتر»، قائلاً إنّ «وضع حدّ لشتيمة السعودية في لبنان يتمّ عبر استدعاء سياسي للمسؤولين عن حزب الله و إبلاغهم الخروج من التسوية إذا استمر الهجوم. استدعاء الصغار لا يفيد». التغريدة نالت إعجاب «دبلوماسي الهارلي»، وتكرّر الأمر مع منشورات أخرى لعضو الأمانة العامة سابقاً في 14 آذار نوفل ضوّ، وصحافيين آخرين يدورون في الفلك السياسي نفسه. وجدت السعودية في بعض السياسيين المحليين «أداة خلاص» لها: يتكلّمون لغتها، ويُنفّذون أجندتها، من دون أن تجد هي حاجة إلى رفع صوتها. تماماً كما يحصل في ملف تشكيل الحكومة. ففي العلن، تتمسّك الرياض بـ«احترام القرارات اللبنانية»، أما في الباطن، فتتشدّد في أن ينال حلفاؤها سمير جعجع ووليد جنبلاط الحصّة التي ترضيهما، وإلا فالسعودية لن تسمح لسعد الحريري بإعلان الحكومة، «وفقاً لشروط ميشال عون وحزب الله».

صحيحٌ أنّ البخاري «مُدمنٌ» على «تويتر»، ولكن تأييده لتغريدات سياسية تضعه في مواجهة ثنائي عون ـ الحريري، مؤشر إلى موقفه الحقيقي المعارض للتسوية الرئاسية. لا يقتصر الأمر على ذلك، بل إنّ الدبلوماسي السعودي يُنفّذ سياسة ضغط على أركان الدولة اللبنانية ويُهوّل عليهم بأنّه إما أن يضعوا حدّاً للمغردين والصحافيين، ويكمّوا أفواه كلّ رأي معارض أو منتقد للرياض، وإلا فإنّ الأخيرة ستُطيح التسوية وترمي بالبلد في المجهول. ويقول أحد أبرز هؤلاء السياسيين إنّ «التسوية كانت قائمة على معادلة انتخاب رئيس جمهورية ووضع قانون انتخابات بشروط حزب الله، مقابل تحييد لبنان عن المسائل الخلافية وتطبيق الناي بالنفس. ولكن مع الكشف عن اتصال عون بـ(الرئيس بشار) الأسد، واستقبال السيد حسن نصرالله لوفد من أنصار الله، انهارت التسوية». السؤال الذي يطرحه السياسي نفسه: «ما البديل من التسوية القديمة؟ هل بإنتاج تسوية جديدة؟ أم إطاحة اتفاق الطائف وتغيير النظام؟ أم عودة العنف والاغتيالات؟».

فوّضت السعودية نفسها حقّ الإملاء على لبنان موقعه ومواقفه السياسية. لا تنظر إليه بوصفه «بلداً عربياً شقيقاً»، بل تريد من دولته أن تكون تابعة لها، مُنفّذة لأجندتها، ومؤيدة

> **يُنفذ البخاري سياسة التهويل بإطاحة التسوية**

لمواقفها المعارضة للقضية الفلسطينية وجرائمها في اليمن. وإذا مانع لبنان ذلك، فإنّ السعودية لا تتهاون في استعمال كلّ الوسائل لـ«معاقبته»، بدءاً من تعطيل صفقة تسليح الجيش، مروراً بالتضييق على اللبنانيين في الدول الخليجية، وصولاً إلى إجبار الحريري على تقديم استقالته. على الرغم من ذلك، يُصرّ المؤيدون لها في لبنان على أنّ السعودية «منذ أن انتهت الانتخابات النيابية، تتعرّض لهجوم ممنهج، وتُتّهم بالتعطيل». ينبري هؤلاء للدفاع عن السعودية وتلميع صورتها، في وقت بات فيه حتّى «المجتمع الدولي» يجد نفسه «مُحرجاً» من القفز فوق إجرام قوات التحالف في اليمن، أو الاعتقالات لناشطات داخل السعودية يواجهن اليوم الحكم بالإعدام. جماعة «أحُبّ الحياة» في بيروت، يُصرّون على أنّهم «مع المملكة، لإنّها لا تزال تدعم منطق الدولة، ولم تُسلّح طائفة بوجه طائفة أخرى». أما ما يحصل في الداخل السعودي أو مجازر اليمن، «فلا مصلحة لنا في رؤيته»!

انتقاد السعودية ممنوع؟

في فصل جديد من فصول «استضعاف» الصحافة، قررت «السلطة» بجناحها الحريريّ، استخدام فرع المعلومات لقمع الصحافيين، بسبب مواقفهم من السياسات السعودية في لبنان والمنطقة. فقد استدعى فرع المعلومات، بناءً على إشارة النيابة العامة التمييزية، مدير مكتب قناة «العالم» الإيرانية في دمشق، الزميل حسين مرتضى (وهو لبناني)، لاستجوابه بسبب مواقف أدلى بها، يعارض فيها أداء القائم بالأعمال السعودي في لبنان وليد البخاري. وفيما لم يلبِّ مرتضى طلب مثوله أمام جهاز أمني، أقفل المحضر نتيجة الضجة التي أثيرت حوله، وخشية تدخل قوى سياسية لحماية مرتضى. واللافت أن قرار استدعاء الزميل مرتضى أتبع بحملة من قبل بعض الشخصيات السياسية والإعلامية المعروفة بتبعيّتها للسعودية، تطالب بمنع «التعرّض للمملكة»، وهي حملة حظيت برعاية البخاري الذي سبق أن دعا، يوم 13 آب، في مؤتمر صحافي، إلى معاقبة وسائل إعلام لبنانية لأنها تنتقد سياسة بلاده التي تخوض حرباً مدمّرة على شعب اليمن وتحاصره وترتكب مجازر ممنهجة بحق أطفاله.

تقرير

آلات الفحص في المطار إلى القضاء: الفارق 16 مليون دولار

داود رمال

تلقّى مرجع رسمي رفيع ملفاً أحاله إلى القضاء المختص، الذي سيضع يده عليه بدءاً من اليوم. وقد تبيّن أن هذا الملف يتعلق بشراء آلات الفحص في المطار، حيث يوجد هنالك شكوك في أن دفتر شروط العقد وُضع على قياس «شركة الحمرا» التي أُبرم معها اتفاق بالتراضي، بعد استبعاد باقي الشركات، وبعضها قدم عرضاً أرخص بـ16 مليون دولار.

وفي المعلومات، فإن رجل الأعمال اللبناني الأميركي (ف.م.أ.)، الذي يملك معظم أسهم شركة Astrophysics Lebanon (سبق أن قدمت، في عام 2009 هبة عينية لصالح مطار رفيق الحريري الدولي، هي عبارة عن جهاز تفتيش X-RAY لحقائب المسافرين)، شارك في استدراج عروض أعلنت عنه إدارة الطيران المدني، لشراء وتركيب وصيانة ثلاثة أجهزة X-RAY لتفتيش السيارات. وقد تضمن العرض تركيب ثلاثة أجهزة متطورة لقاء مبلغ مليون دولار أميركي لكل جهاز. لكن مع بداية العام الحالي تم رفض عرض شركة (ف.م.أ.) وقبول عرض مقدم من قبل «مجموعة الحمرا» (وكيلة شركة RAPISCAN الأميركية في أبو ظبي) بالرغم من أن التكلفة التي قدمتها «الحمرا» هي 19مليون دولار أميركي لقاء تركيب الأجهزة الثلاثة بتقنية مختلفة عن تلك المستخدمة في أجهزة (ف.م.أ.). وعندما جرى الاستفسار عن الأمر، كان الجواب أن سبب رفض عرضه عدم موافقته لدفتر الشروط، إذ إن المطلوب هو جهاز X-RAY يستخدم أشعة سينية ترتدّ عند الاصطدام بجسم صلب (SENCKSORS)، بينما الجهاز الذي عرضه يستخدم أشعة سينية تخترق الجسم الصلب ولا ترتد (FORWARD).

وكان لافتاً بحسب ما تردّد من مصادر الشركة أن هذه التقنية «أفضل من المطلوب في دفتر الشروط لأنها تعطي صورة كاملة للجسم الذي يتم الكشف عليه ومحتوياته مع إمكانية عرض الصورة بالألوان وليس باللونين الأبيض والأسود فقط». وعليه، فقد أثيرت الشبهات بشأن تفصيل دفتر الشروط على قياس الشركة التي رست عليها المناقصة، خاصة أن فارق التكلفة شاسع ما بين عرض (ف.م.أ.) الذي يبلغ 3 ملايين دولار أميركي وعرض شركة «الحمرا» (19 مليون دولار)، فضلاً عن الفارق في التقنية.

وبالفعل، فقد ركّبت شركة «الحمرا» الأجهزة الثلاثة التي تعتمد تقنية تسمى BACKSCATTER عند حاجز الجيش المؤدي الى المطار وعند مدخل مبنى الشحن ومدخل الادارة العامة الداخلي، بعدما وقّع معها العقد كونها الشركة الوحيدة التي تنطبق عليها الشروط (هي صاحبة الوكالة الحصرية لهذا النوع من الأجهزة)، علماً بأن هذا العقد لا يشمل الصيانة أو لوائح قطع الغيار.

وعندما استفسرت «الأخبار» من وزارة الأشغال عن حقيقة الأمر، كان جواب أحد المقرّبين من الوزير يوسف فنيانوس أن إدارة الطيران المدني فوّضت منذ أن طرح الأمر قيد البحث لجنتين عسكريتين من الجيش وقوى الأمن الداخلي تحديد شروط ومواصفات الأجهزة، وعندما أتت العروض، تم تكليف اللجنتين بدرسها واتخاذ القرار المناسب بشأنهما، فأتى لمصلحة شركة «الحمرا».

ولاحقاً، تبيّن وجود فارق مالي كبير، ما استوجب أخذ الملف إلى مجلس الوزراء في نهاية ربيع عام 2017، وهناك طرحت آراء عدة، فكان الجواب أنه في ما يخص أمن المطار، علينا العودة إلى ما يقرره الجيش وقوى الأمن برغم الفارق في الأسعار «لأننا بموضوع الأمن بالمطار ما منلعب»، على حدّ تعبير أحد الوزراء المعنيين بملف أمن المطار، في جلسة عقدها مجلس الوزراء في حزيران 2017. ويضيف المقرّبون من فنيانوس أن المتضررين من نتيجة المناقصة زاروا الوزارة واعترضوا، وبعضهم طلب تعديل دفتر الشروط، وطلبنا منهم أن يراجعوا مجلس شورى الدولة، فكان أن ردّ المجلس مراجعتين اعتراضيتين. ويشير هؤلاء إلى أن دور وزير الأشغال اقتصر على تأمين قوة دفع من أجل الإفراج عن المخصصات المالية في هذا المشروع وغيره، ربطاً باحتياجات المطار «لا أكثر ولا أقل».

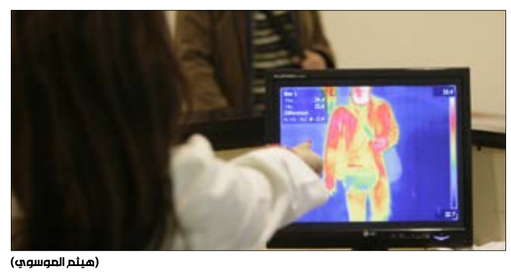

(هيثم الموسوي)

قضية

محال الـ optique وبيع العدسات اللاصقة

فوضى «عَ مدّ النظر»!

في لبنان قانون لمزاولة مهنة صنع النظارات الطبية وبيعها عمره نصف قرن. وفي لبنان، أيضاً، يفحص النظر من لا ترخيص لديه بمزاولة المهنة. وتباع العدسات اللاصقة الطبية وغيرها في محال الحلاقين ولدى بائعي الـ«فوبيجو». فوضى «عَ مدّ النظر» تحكم قطاع المهن البصرية

ريم طراد

بين قانون عمره خمسون سنة، أي قبل أن يشيع استخدام العدسات اللاصقة في لبنان، وآخر يقبع منذ 15 عاماً حبيس أدراج اللجان النيابية، يعيش قطاع المهن البصرية في حال فوضى تسمح ببيع العدسات اللاصقة ومحاليلها في محال «الكوافير»، مثلاً!

بحسب نقيب المهن البصريّة أحمد شرّي، تزخر الأسواق اللبنانية بعدسات لاصقة لا تستوفي الشروط والمعايير اللازمة، وتباع في غير مراكز مزاولة المهن البصريّة، أو ما يعرف بمحالّ الـ optique. ويلفت الى أنه «يجب أن تمرّ العدسات اللاصقة المستوردة على معهد البحوث العلميّة لتخضع للاختبارات اللازمة، ثمّ على وزارة الصحة للتأكد من حيازتها ترخيصاً في بلد المنشأ، قبل طرحها في الأسواق». الفوضى في ذلك العدسات الطبية وتلك الملوّنة التي يجب أن تخضع لشروط بيع العدسات العادية، لأنها على تماس مباشر مع العين. وعدم مراعاة هذه الشروط قد يكون له عواقب وخيمة، تصل إلى حدّ فقدان البصر. هذا «ما يجب»، أمّا ما يحصل، في الواقع، فمختلف تماماً، إذ يُدخل تجّار كثر إلى الأسواق عدسات غير مستوفية للشروط ولا تخضع لأي اختبارات

قانون «ممارسة مهنة صنع وبيع النظارات» المعمول به حالياً عمره خمسون عاماً (مروان طحطح)

في لبنان، ومن دون التأكّد من شحنها بطرائق سليمة، فضلاً عن بيعها في غير مراكز مزاولة المهن البصرية، كمحال تصفيف الشعر أو محالّ بيع أدوات الزينة والـ«فوبيجو».

الفوضى نفسها تنسحب على مراكز مزاولة المهن البصريّة. فبعض محالّ الـ optique «غير حاصلة على ترخيص أساساً»، بحسب النقيب. وحتّى في المحال المرخّصة، قد يقوم بقياس نظر المريض تقني غير مختصّ، إذ إن قانون «ممارسة مهنة صنع وبيع النظارات» المعمول به حالياً صادر في 1968، وهو بعيد كل البعد عن مواكبة التطوّر في المهنة. فهذا القانون، على سبيل المثال، لا يتطرّق إلى إمكان قيام تقني البصريات بفحص العيون أو لا. أمّا القانون الجديد الموجود أمام المجلس النيابي منذ 15 عاماً، فيصنّف الاختصاصيين في المهن البصرية ضمن نوعين، ويحدّد مهام كلّ منهما: مجاز في قياس النظر وصناعة الأجهزة البصرية يسمّى «فاحص بصر»، وتقني في صناعة الأجهزة البصرية يسمّى «تقني البصريّات». الأول مرخّص له بفحص البصر بعد نيله شهادة قياس نظر جامعيّة أو إجازة تقنيّة LT. وهذا الاختصاص يدرّس حالياً في الجامعة اللبنانية وفي جامعتين خاصتين. ويساوي القانون الجديد سنوات الدراسة الجامعية للاختصاص بـ4 سنوات

> بعض محالّ الـ optique غير حاصل على ترخيص بمزاولة المهنة

إضافة إلى سنة تدريبيّة في كافّة الجامعات. أمّا تقني البصريات فيحقّ له تصنيع النظّارات وصرف وصفات الطبيب أو المجاز في قياس النظر من دون أن يقوم بالفحص بنفسه. وبالتالي، يحصر القانون الجديد فحوصات النظر بالمجاز في قياس النظر وبطبيب العيون. ويمنع عرض النظّارات والعدسات اللاصقة وأجهزة الإعاقة البصريّة وبيعها في كافة المراكز الطبيّة، من ضمنها عيادات الأطباء والصيدليات، كما يمنع بيعها «بالواسطة» في المنازل مثلاً (أو على وسائل التواصل الاجتماعي!)، ويحصرها بمحالّ الـ optique المرخّصة.

القانون الذي وصل الى اللجان النيابية عام 2003 لم يقرّ بعدما واجه اعتراضات من بعض أطباء العيون الذين يعتقدون بأنّ هذه المهن «ستخسرهم زبائنهم».

وفي انتظار «الترياق» النيابي، أطلقت نقابة المهن البصرية أخيراً، بالتعاون مع وزارة الصحة، حملة «عيونك كنز انتبه لما تختار وتأكد من وجود الشعار». والشعار المقصود هو لاصق قانوني يحمل عبارة «موافق عليها من نقابة المهن البصرية ـ لبنان»، سيلصق ابتداءً مطلع الشهر المقبل على منتجات العدسات اللاصقة ومحاليلها التي حازت موافقة وزارة الصحة، وذلك «لحماية بصر المواطنين وتحذيرهم من ذكاكين الغش والتزوير»، وفق شرّي، «وإلّا فذنب المواطن على جنبه»!

النظّارات الشمسية

يغيب التنظيم أيضاً عن بيع النظارات الشمسية. ينصح نقيب المهن البصريّة أحمد شرّي بشراء هذا النوع من النظارات من مراكز مزاولة المهن البصريّة فقط، لا من محال الألبسة أو محال بيع أدوات الزينة. كما ينصح، في حال شرائها من أي مكان آخر، بفحص زجاجاتها في أيّ من هذه المراكز.

تقرير

لبنان الرابع عالمياً في تعليم الرياضيات والعلوم

(هيثم الموسوي)

حلّ لبنان الأول عربياً والرابع عالمياً لناحية جودة تعليم الرياضيات والعلوم. ووفق ترتيب «المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2018، حلّت سنغافورة في المركز الأول وتبعتها فنلندا وسويسرا.

ويأتي تصنيف «جودة تعليم الرياضيات والعلوم» ضمن خانة «جودة التعليم العالي والتدريب» التي حلّ لبنان فيها في المرتبة 74 عالمياً. كما تتضمّن هذه الخانة مؤشرات إضافية مثل «جودة إدارة المدارس» التي حلّ فيها لبنان تاسعاً، و«جودة نظام التعليم» (المرتبة 18).

وصنّف لبنان في المرتبة 105 من بين 137 دولة وفق «مؤشر التنافسية العالمية» بنسخته لعام 2017 ـ 2018، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، متأخراً أربع مراتب عن العام الماضي. واعتمد المؤشر معايير عدة لتقييم القدرات التنافسية للدول وتصنيفها، منها عمل المؤسسات (حلّ لبنان في المرتبة 124). ويستند تقييم أداء المؤسسات على مؤشرات مثل حقوق الملكية وحماية الملكية الفكرية وثقة الشعب بالسياسيين واستقلالية القضاء وسواها. ومن المعايير المعتمدة جودة البنى التحتية حيث جاء لبنان في المرتبة 113. واللافت أن تقييم جودة البنى التحتية يشتمل من بين مؤشرات عديدة على جودة البنى التحتية للسكك الحديدية التي أشير إلى أنها «غير قابلة للتقييم». وفي خانة الابتكار جاء لبنان في المرتبة 58 عالمياً.

واعتبر التقرير أن «أداء لبنان مستقر نسبياً»، لافتاً إلى أن البلاد تحاول جاهدة لتطوير الأعمال التجارية والاستعداد التكنولوجي والابتكار، إلاّ «أنها لا تزال مثقلة بأعباء بيئة الاقتصاد الكلي الرديئة والمؤسسات غير الكفوءة وسوق العمل». وربط التقرير بين هذه النتائج وتأثير «الوضع في سوريا والتدفق الكبير للاجئين الذي استنزف أكثر الموارد الاقتصادية ووضع نظام الصحة والتعليم الوطني تحت الضغط». وأشار إلى «تحسّن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفضل زيادة عرض نطاق الإنترنت الدولي واشتراكات النطاق العريض».

(الأخبار)

تقرير

مناقصة معمل الكفور: كلاكيت ثالث مرة!

أمال خليل

بقي مصير تلزيم معمل الكفور معلّقاً في نهاية الاجتماع الذي خصص يوم الجمعة الماضي في اتحاد بلديات الشقيف ـ النبطية، لفض العروض المقدمة لمناقصة اعادة تلزيم معمل معالجة النفايات. وعليه، يبقى مصير نفايات المنطقة معلقاً.

مصادر مواكبة للاجتماع قالت إن المناقصة انحصرت بين «شركة الجنوب للمقاولات» المدعومة من قبل نافذين في حركة امل وشركة «معمار» القريبة من حزب الله. انحصار كفيل بأن يعيد الامور الى المربع الأول كما في عام 2015. في ذلك العام، أزيحت «الجنوب للمقاولات» عن جمع ونقل نفايات بلديات النبطية وإدارة مطمر الكفور واجريت مناقصة لتلزيم تشغيل المعمل الذي شيد لصالح الاتحاد بتمويل من الاتحاد الاوروبي ووصاية وزارة التنمية الإدارية. وقد رست حينها المناقصة على «معمار» مدعومة من بلديات حزب الله في الاتحاد لا سيما مدينة النبطية. الا ان رئاسة الاتحاد المحسوبة على «امل» ألغت المناقصة مستخدمة الصلاحيات المناطة بالاتحاد بحسب العقد. بعد أشهر من اقفال المعمل وانتشار المكبات العشوائية، اسند الاتحاد تشغيله الى شركة «دنش ـ لافاجيت» (مدعومة من «امل»)، لكنها فشلت في ادارته. اخيراً، أعيد طرح المناقصة وسط حديث عن توافق ضمني بين الحزب والحركة لتطويق أزمة النفايات في المنطقة. وانتشرت شائعات حول موافقة بلديات «امل» على تلزيم «معمار»، لكن مجريات اجتماع الجمعة لم تعكس ذلك التوافق. رئاسة الاتحاد المحسوبة على الحركة لم تحسم المناقصة لصالح «معمار» التي حلت أولى من حيث الشروط الفنية، في حين لم تلغ عرض «الجنوب للمقاولات» رغم ان صاحبها علي عياش قدم ثلاثة أسعار، الامر الذي اثار اعتراض «معمار». حسم التلزيم أحاله الاتحاد الى وزيرة التنمية الإدارية عناية عز الدين التي من المنتظر أن تدرس العرضين هذا الاسبوع.

تقرير

1600 مليار ليرة تنفقها الدولة على الصحة والاستشفاء

ألف و654 مليار ليرة هو مجموع إنفاق الدولة على الصحة والإستشفاء سنويا، بحسب «الدولية للمعلومات» التي أحصت، استناداً الى موازنة 2018، نفقات الجهات الحكومية الضامنة المتمثلة بوزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الإجتماعية والإستشفاء العسكري وصناديق التعاضد في مجلس النواب والجامعة اللبنانية والقضاء.

وحازت وزارة الصحة على النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي الإجمالي على الإستشفاء والصحة (509 مليارات ليرة)، تليها نفقات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي التي وصلت مساهمات الدولة فيها الى نحو 332 مليار ليرة.

أمّا بقية الجهات الحكومية الضامنة، فقد توزعت نفقاتها على الشكل الآتي:

ـ تعاونية موظفي الدولة: 328 مليار ليرة.

ـ الاستشفاء في الجيش: 247,4 مليار ليرة.

ـ الاستشفاء في قوى الأمن الداخلي: 137,7 مليار ليرة.

ـ وزارة الشؤون الاجتماعية: 65 مليار ليرة.

ـ صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية: 35,5 مليار ليرة.

ـ الاستشفاء في الأمن العام: 28 مليار ليرة.

ـ صندوق تعاضد مجلس النواب: 14 مليار ليرة.

ـ صندوق تعاضد القضاة: 9,6 مليار ليرة.

ـ الاستشفاء في أمن الدولة: 9,31 مليار ليرة.

ـ الاستشفاء في الجمارك: 8,6 مليار ليرة.

ـ صندوق تعاضد قضاة المحاكم الشرعية المذهبية (تضاف إلى مساهمة الدولة عائدات أخرى من طوابع على الدعاوى): 5 مليارات ليرة.

ـ صندوق تعاضد موظفي مجلس النواب: 1,9 مليار ليرة.

ـ صندوق تعاضد المساعدين القضائيين: 600 مليون ليرة.

ـ صندوق تعاضد المساعدين القضائيين في المحاكم الشرعية: 260 مليون ليرة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

مفكرة

إحذروا «المنفخ» و«النفيخة»!

دعت جمعية «غرين آريا» الدولية الى مواجهة محاولات بعض المسامك بيع أسماك بحرية سامة. وأوضحت في بيان أمس أن هذه الأسماك ممنوعة في أوروبا، محذرة من محاولات بعض الصيادين التقليل من شان السموم التي تحتويها. وذكّرت بقرار وزارة الزراعة 1/676 بتاريخ 27 تموز 2011، حول «منع صيد ونقل وبيع واستهلاك بعض أنواع الأسماك»، ولا سيما منها «النفيخة» و«المنفخ» (Lagocephalus spp و Torquigener spp). وأكدت أن هذه الأسماك تحتوي على سم tetrodotoxin «وهو سم خطير لا ترياق له».

«بورصة الحرائق» إلى ارتفاع

سجلت «بورصة الحرائق» نشاطاً ملحوظاً في اليومين الماضيين. فقد أدى إطلاق مفرقعات نارية في أحد الأعراس الى اندلاع حريق في نفايات مرمية في واد بين بلدتي حليا وعدبل (عكار)، وساهم الهواء في امتداد النيران إلى عمق الوادي، والتهامها مساحات كبيرة من الأشجار المثمرة. والتهمت النيران امس اشجاراً على مساحة 12 ألف متر في بلدة السويسة في الجرود بين الهرمل وعكار العتيقة. وفي كفرحاتا (الكورة) أتى حريق على اشجار سنديان وشربين وزيتون قبل أن يتمكن عناصر الدفاع المدني من إخماده. كما اندلع حريق في بلدة مشحا العكارية أتى على نحو 10 آلاف متر من الأشجار.

واندلع حريق كبير مساء السبت في احراج بلدة كفرفاقود (الشوف)، أتى على مساحات من الأشجار الحرجية. والتهمت النيران التي اندلعت في بلدة دبين (مرجعيون) السبت أشجار زيتون معمرة.

بلدية مجدل عنجر: مصلحة الليطاني غير كفوءة

رد رئيس بلدية مجدل عنجر سعيد ياسين على إنذار المصلحة الوطنية لنهر الليطاني للبلدية عن تلويث مياه النهر بالصرف الصحي ورمي النفايات، ودعا المصلحة في بيان الى أن «توجه تهمتها للجاني الأساسي المتمثل بوزارة الطاقة التي مدت شبكات الصرف الصحي قبل وجود بلديتنا بزمن طويل وقامت بجرها إلى مجرى النهر بدل أن ترمي سهامها جزافاً على المجني عليهم والمتضررين». ولفت الى أن شبكة الصرف الصحي للبلدة «قائمة منذ أكثر من خمسين سنة، كما غيرها من الشبكات في البلدات المجاورة، والحل الوحيد هو الإسراع بتنفيذ محطة التكرير في سهل قب الياس التي وعدنا بها». واتهم المصلحة بـ«عدم المهنية وعدم الكفاءة في تحديد الأسباب والوسائل لتلوث النهر وتنظيفه».

«مخاطر المحارق» ندوة للشيوعي

«إدارة النفايات ومخاطر المحارق» عنوان ندوة دعت اليها قيادة بيروت الكبرى في الحزب الشيوعي اللبناني، يحاضر فيها الخبير والناشط البيئي ناجي قديح. تعقد الندوة السابعة مساء غد في «مركز ألف»، الحمرا، مقابل مركز دراسات الوحدة العربية، بجانب مكتبة المركز الثقافي العربي.

متعاقدو المهني للاعتصام غدا

دعت لجنة الأساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني الى اعتصام العاشرة من قبل ظهر غد في ساحة رياض الصلح، تزامنا مع انعقاد لجنة التربية النيابية، رفضا لاقتراح قانون المباراة المفتوحة. وكررت اللجنة، بعد اجتماع السبت، «المطالب المرفوعة منذ عام 2006 من تثبيت وتأمين بدل نقل للأساتذة المتعاقدين والضمان حتى حصول التثبيت». وأكدت انها مع المباراة المحصورة.

حاول لاعبو الاخاء إغلاق مناطقهم للحدّ من خطورة النجمة (عدنان الحاج علي)

كأس النخبة

النجمة في سباقٍ مع الوقت
الامتحان الحقيقي أمام العهد في «السوبر»

للمرة الـ 11 في تاريخه (رقم قياسي) والثالثة على التوالي يتوّج نادي النجمة بكأس النخبة. فرحة بحث عنها النجماويون منذ فترة ولو أنها تأتي من بوابة مسابقة تنشيطية، لكن البحث الأهم هو عن الخروج بتشكيلة قوية يمكنها المنافسة على الألقاب الأهم خلال الموسم المقبل.

شربل كريّم

تخطّى المدرب الصربي بوريس بونياك المباريات الثلاث الأصعب في بداية مشواره مع النجمة، لكن شيئاً لم ينتهِ بحسب ما قاله فور نهاية المباراة، بحيث أن الفريق يحتاج إلى الكثير من العمل. المباراة النهائية لكأس النخبة أمام الاخاء الأهلي عاليه (1-0)، بعد ظهر السبت، لم تكن كسابقتها في نصف نهائي المسابقة أمام العهد. الأداء كان عادياً جداً على الصعيدين الفردي والجماعي، لكن النجمة خرج بالفوز بالهدف العكسي الذي سجله المدافع البرازيلي – الإيطالي كريستيان لوكا في مرماه خلال الشوط الأول. بعد اللقاء كان السؤال المشترك المطروح لدى محبي النجمة، هل فريقنا جاهز لمقارعة العهد في الكأس السوبر؟

سؤال يأتي لإدراك الجميع بأن الفريق الأصفر الذي واجه النجمة في نصف نهائي النخبة سيكون غيره في السوبر، ما يعني أن المباراة ستكون أصعب من أي وقتٍ مضى، وخصوصاً أن الأجواء العهداوية تشير بوضوح إلى أن موسم بطل لبنان ومشوار حصد الألقاب يبدأ من الكأس التي تفتتح رسمياً الموسم الجديد.

رأي فني يقول إن صعوبة الفوز الذي حقّقه النجمة في اللقاء أمام الاخاء ليست بالمؤشر السلبي، ولو أن الاداء بدا باهتاً إلى حدٍّ كبير، إذ إن الفريق الجبلي أيضاً يتحمل مسؤولية في مكان ما لظهور النجمة بهذه الصورة. هذا الرأي يرمي إلى عدم فتح الفريق الجبلي للملعب والمبادرة إلى مهاجمة النجمة رغم استحواذه على الكرة في فتراتٍ غير قصيرة في المباراة، وهو إذا لعب بخمسة لاعبي وسط كان بإمكانه فرض سيطرته والمبادرة أكثر إلى الأمام بحكم الزيادة العددية التي امتلكها في منتصف الملعب، حيث كانت الغلبة في الشوط الثاني تحديداً للنجماويين رغم وجود ثلاثة لاعبين في مواجهة خماسي الاخاء هم علي بزي، نادر مطر وحسن معتوق.

لكن الواقع أن النجمة غير جاهز بنسبة مئة في المئة للقول بأنه سيكرر الفوز على فريق مثل العهد بنفس السهولة التي عرفها في نصف نهائي النخبة. ففي وقتٍ يمكن القول فيه بأن بطل الدوري في الموسمين الأخيرين أصبح مكتمل الصفوف، وهو أصلاً يملك البدلاء حتى لو لم يكن قد أنهى ملف لاعبيه الأجانب (ضمّ اسماً جديداً إليه بتعاقده مع المدافع السوري أحمد الصالح) فإن النجمة منقوص بشكل كبير.

وهذه المشكلة بلا شك هي التي تعدّ المعضلة بالنسبة إلى بونياك، والتي ظهرت بشكل واضح في مواجهة الاخاء. الصربي لا يملك الخيارات الكثيرة وليس لديه مقعد بدلاء فيه لاعبون كثر يمكنهم تعويض الأساسيين في حال غاب أحدهم بسبب الإصابة أو تراجع مستواهم، وهو ما يحتم إعلان حالة الطوارئ من قبل إدارة النادي لإبرام أكثر من صفقة محلية من أجل تعزيز صفوف الفريق، وخصوصاً أنه مدعو لخوض أربع بطولات في الموسم الجديد (الدوري والكأس المحليان وكأس العرب لأندية الأبطال وكأس الاتحاد الآسيوي)، ما يعني أن بونياك بحاجة إلى العمق في تشكيلته.

ويمكن أخذ إصابتي ماهر صبرا وحسن العنان كدليل على هذا الكلام، إذ ترك الأول فراغاً كبيراً على الجهة اليسرى من الملعب، فهي ليست المفضلة للمدافع البديل حسين شرف الدين الذي يشغل مركز قلب الدفاع بشكل أفضل، بينما بدا أمير الحصري غير جاهز حتى الآن لإظهار إمكاناته الحقيقية، إضافة إلى ظهوره غير متناغم مع المجموعة وهو أمر طبيعي كونه وصل حديثاً إلى الفريق.

وإذا كانت المشكلة الدفاعية ليست بالأساسية حالياً مع العودة المرتقبة للسوري أحمد دبس وبروز السنغالي ادريسا نيانغ كقلب دفاع رغم أن الفريق خسره في خط الوسط، فإن الخط الأخير هو الذي يحتاج إلى مروحة خيارات أكبر. وهنا يعود الحديث للكلام عن سياسة التعاقد مع اللاعبين، إذ إن النجمة وحتى هذه اللحظة وقّع مع لاعبَين لا يبدو أنهما ضمن خيارات المدرب الحالي، أمثال (الموهوب) علي الموسوي القادم من البقاع الرياضي (النبي شيت سابقاً)، ومحمود كعور الذي انضم أيضاً إلى الفريق قبل وصول بونياك قادماً من الإصلاح البرج الشمالي.

إذاً مشكلة العمق في التشكيلة هي المشكلة الأبرز في الوقت الحالي، وخصوصاً وسط ضيق الخيارات المحلية الموجودة في السوق، وذلك في ظلّ ندرة اللاعبين المتاحين الذين يمكنهم اللعب مع فريق بمستوى النجمة أو حتى في الدرجة الأولى، وهي أيضاً مشكلة يعاني منها الاخاء كما بدا واضحاً من خلال مقعد بدلائه وخيارات المدرب العراقي عبد الوهاب ابو الهيل. ولهذا السبب علمت «الأخبار» أن النادي الجبلي في طريقه لضم لاعبَين مميّزين إلى صفوفه خلال الأسبوع الحالي هما لاعب النجمة والأنصار السابق خالد تكه جي ونجم الإصلاح حبيب شويخ. وإذ إن مهمة الاخاء لا تبدو صعبة لإنهاء هذا الملف، فإن وضع النجمة أصعب لأن الوقت يداهمه، وتبدو دائرة العمل المطلوب منه واسعة جداً، إذ إنه لم ينهِ حتى ملف الأجانب. وهنا تكمن النقطة المفصلية، ففي ظل عدم دخول الفريق سوق الانتقالات المحلية بالزخم المطلوب، فإنه يفترض أن يعوّض هذه المسألة في ملف الأجانب، ليس من خلال ضم هدافٍ قوي فقط، بل بحسم مسألة بقاء نيانغ من عدمه. وفي هذا الكلام مفاجأة كبيرة، إذ وبحسب معلومات خاصة، حُكي في دائرة ضيقة عن إمكانية فسخ عقد «الجوكر» السنغالي الذي أثبت حضوره في الوسط والدفاع، لعدم اقتناع بونياك به، مفضّلاً التعاقد مع لاعب عربي عرفه في الملاعب الكويتية حيث حاز جائزة أفضل لاعب أجنبي في الدوري مرتين!

تتسارع الأحداث والنجمة في سباقٍ مع الوقت الذي يمرّ بسرعة، إذ بقدر فرحة حمل كأس يقال إنها نذير شؤم على الفريق في كل مرّة يفوز بها، فإن مصير وصيف الدوري في الموسم الماضي بين يديه، لكن كل هذا يتوقف على مدى نشاطه في المكاتب قبل الملاعب خلال الأيام القليلة المقبلة.

لم ينتهِ ملف الأجانب في النجمة فهناك كلام عن الاستغناء عن نيانغ!

لقطات

■ سجّل جمهور نادي الإخاء الأهلي عاليه أعلى حضور له في مباراة لفريقه خارج ملعبه حيث حضر ما يقارب 600 مشجع إلى ملعب المدينة الرياضية في بيروت لدعم فريقهم في سعيه نحو إحراز لقب كأس النخبة للمرة الأولى في تاريخه. ورغم عدم نجاح الفريق في الفوز باللقب إلا أن الجمهور خرج راضياً وكان يشجّع فريقه معظم أوقات المباراة وحتى الدقيقة الأخيرة. فالوصول إلى نهائي كأس النخبة يعتبر إنجازاً كبيراً بالنسبة إلى الجمهور الجبلي الذي اطمأن لوضع فريقه قبل انطلاق البطولة بعد ثلاثة أسابيع.

■ لم يكن الحضور الجماهيري على مستوى نهائي كأس نخبة خصوصاً من جانب جمهور النجمة الذي تراجع عدد حضوره عن العدد الذي حضر في نصف النهائي أمام العهد. إذ لم يصل الحضور «النجماوي» الى خمسة آلاف مشجع جلس معظمهم إلى يمين المنصة بعكس اللقاء الماضي حين شغلوا المدرجات المواجهة للمنصة.

■ كان لافتاً خلال المباراة النهائية حضور «الترّاس سوبر نوفا» على المدرجات المخصصة لجمهور لنجمة خلف المرمى الجنوبي. إذ إنه للمباراة الثانية بعد لقاء العهد يوجد ما يقارب المئة وخمسين شخصاً في مكانهم، مشجعين النجمة بطريقة خاصة بعيدة عن المشاكل.

■ رغم عدم وجود نادي العهد كطرف في المباراة النهائية، إلا أنه حضر على مدرجات فريق النجمة، حيث هتف الجمهور مرات عدة ضد العهداويين. أما على صعيد منصة الشرف فلم تشهد في هذه المباراة أي إشكال رغم العدد الكبير الموجود فيها بغض النظر عن عدد البطاقات المباعة. ونظراً لغياب الحساسية بين الناديين كانت الأجواء هادئة في المنصة.

■ يعكس المباراة الماضية مع العهد، غابت عن منصة الشرف صناديق جمع التبرعات للاعب السابق محمد الفاعور رغم إطلاق حملة لمساعدته على غرار المبادرة التي أطلقت الأسبوع الماضي لدعم الطفل محمد العوطة.

■ كان الحضور النجماوي الرسمي على أعلى مستوى بعكس المباراة الماضية مع العهد. ففي نصف النهائي اقتصر الحضور على عضوي الإدارة خليل الغول وسامي الوزان، لكن في نهائي النخبة حضر إلى جانب الوزان والغول كل من الرئيس أسعد صقال ونائبه الأول صلاح عسيران وأمين السر سعد الدين عيتاني. وبدا مشهد الحضور كسعي لتلميع صورة الإدارة بعد الكلام الكثير عن خلافات عميقة بين أعضائها. وبعد المباراة احتفل الثلاثي طويلاً مع الجمور رافعين الكأس ومحمولين على الأكتاف وخصوصاً الصقال وعسيران.

■ بعد انتهاء المباراة وخسارة فريقه، خرج حارس مرمى الإخاء الأهلي عاليه شاكر وهبي وهو يبكي بحرقة ويرافقه مدير النادي محمد الرفاعي. وبدا التأثر واضحاً على وهبي الذي كان يمنّي النفس بتحقيق أول لقب له.

إعداد **عبد القادر سعد**

فيتشر

«فرخ البط عوّام». يُستخدم هذا المثل الشعبي عادةً للدلالة على توارث الأبناء لمهن آبائهم. او في اتباع خطواتهم نحو الملاعب الرياضيّة. ينقسم المجال الرياضي في لبنان بين فئتين. لاعبون شجّعوا اولادهم على اكمال مسيرة العائلة الكروية. واخرون سعوا جاهدين لإبعاد اولادهم عن سكّة الملاعب خوفاً عليهم من ضياع مستقبلهم. وما بين التشجيع والمنع، الكثير من الدوافع والاسباب. لكنّ الإجماع يبقى حول ضرورة توعية الأبناء من عواقب الانغماس في اللعبة على حساب العلم، والذي يعتبر السلاح الأهم لمواجهة تقلّبات المستقبل

آباء وأبناء في الملاعب
«لقّحوا أولادكم ضد كرة القدم»

إبراهيم وزنة

كثيرون من لاعبي كرة القدم شجعوا أولادهم للنزول إلى المستطيل الأخضر بهدف إكسابهم الشهرة والنجومية. سلّموهم الراية، ثمّ راحوا يواكبونهم من المدرجات، تشجيعاً وإرشاداً. عباس رحال، لاعب فريق الشبيبة المزرعة إلى الستينيات، من أبرز هؤلاء. دفع رحال بأولاده الأربعة إلى الملاعب مع فريق البرج، ومثله فعل الراحل الياس جورج، نجم نادي الراسينغ والمنتخب الوطني في الخمسينيات والستينيات، الذي شجّع ولديه للانضمام إلى فريق السلام زغرتا. وإلى جانب هؤلاء، سهر قائد فريق الراسينغ ونجم منتخب لبنان السابق في السبعينيات طوني جريج، على صقل موهبة ابنه فادي حتى صار اليوم من أبرز مهاجمي لعبة كرة الصالات في لبنان. الراحل جوزيف أبو مراد، قائد الراسينغ ومنتخب لبنان سلّم قميصه لابنه جورج ليواصل اللعب لعدّة سنوات ضمن صفوف القلعة البيضاء. أنطوان فنيانوس، عمدة نادي السلام زغرتا والمنتخب الوطني في الستينيات، شجّع أيضاً ولده انطونيو لمواصلة الدرب في نفس مركزه في قلب الدفاع، وكذلك فعل أميل رستم مواكباً مسيرة ابنه الكروية بين الحكمة والراسينغ والأنصار. اللائحة تطول بالأمثلة الأخرى التي تعكس تشجيع الآباء لأبنائهم في الملاعب من جهة، ويمهدون لهم الطريق العملي والمهني في حياتهم من جهةٍ أخرى.

ليتنا أبعدناهم عن الملاعب

يتحسّر أكثر من لاعبٍ سابقٍ لتشجيع ابنه على ممارسة كرة القدم، فاللعبة الشعبية ضيّعت بوصلتهم وأبعدتهم عن تحصيلهم العلمي. محمود الخنسا، لاعب التضامن بيروت في الثمانينيات، يبدي إعجابه بأداء ولديه، حسن قائد فريق الحكمة الحالي وحسين لاعب خط الوسط في نادي المبرة، لكنّه لا يخفي «ندمه على تشجيعه لهما منذ البداية». الولدان اللّذان أصبحا في السادسة والعشرين من العمر، «لا يزالان من دون وظيفة تعينهما على مواجهة الحياة ومتطلباتها مستقبلاً». مؤكداً أنّ «كرة القدم في بلادنا ما بتطعمي خبز». في السّياق نفسه، يتحسّر لاعب نادي شباب الساحل محمود علامة لدفعه بولديه علي وحسن إلى الملاعب حيث «الأفق ضبابي بامتياز».

في التسعينيات، كتب اللاعب السابق في صفوف الأنصار والتضامن بيروت وشباب الساحل هاني وزنه، مقالاً بعنوان «لقّحوا أولادكم ضد كرة القدم» في ظلّ ما يعانيه لاعبو كرة القدم في لبنان من معاملةٍ «سيئة» في الأندية أو مستقبلٍ مجهول. حينها، منع وزنه ابنه الموهوب من الانضمام إلى أي فريق، فتخرّج في ما بعد مهندساً وأستاذاً جامعياً، مشيراً إلى أنّه «لو وافقت على انضمامه إلى أي فريق لما أكمل علومه كما يجب». وعلى خطى وزنه سار حسين فرحات، لاعب الأنصار والبرج، الذي فاز بوظيفة بعد جهد جهيد، فلم يشجّع ابنه الموهوب عادل للانضمام إلى أي فريق سوى إلى منتخب الجامعة ليتخرّج مهندساً ميكانيكياً. حول هذا الواقع، لفت المدرب الوطني سمير سعد الانتباه إلى تخوّف معظم لاعبي كرة القدم من دفع أولادهم إلى ممارسة اللعبة، موضحاً أنّ «الأكاديميات باتت تفقد معظم رؤادها عند وصول طلابها الكروييين إلى المرحلة الثانوية، وهذا يدلّ صراحة على أن الأهل باتوا يدركون المخاطر المنتظرة فيما لو أمعن أولادهم بالبقاء داخل المستطيل الأخضر». ويضيف «هناك العديد من اللاعبين القدامى الذين منعوا أولادهم من اللعب مع الأندية وكثيرون منهم وجّهوا أولادهم إلى رياضات أخرى». يتساءل سعد عن الأسماء الكبيرة التي وُجدت في ملاعبنا ولم يكمل أولادهم من بعدهم المسيرة، كعدنان الشرقي، سميح شاتيلا، أحمد علامة، يوسف الغول، محمود برجاوي وغيرهم الكثير. كما يشير سعد إلى أنّه «لطالما سعى اللاعبون لنيل وظيفة موازية لمسيرتهم الكروية، إذ توزع كثيرون منهم على المصارف وشركة الميدل ايست وبعض الشركات الخاصة أو وظائف في سلك الدولة، قبل أن يخرجوا من الملاعب بحنين».

جمال الحاج وولداه.. حالة خاصة

برز اللاعبان الواعدان، يوسف وعلي الحاج (18 و17 سنة)، نجلا الكابتن والمدرب جمال الحاج، في صفوف فريق النجمة مؤخراً. قضية علي ويوسف شغلت الشارع الكروي بعد اتخاذ الحاج قراراً جريئاً بدفع ولديه إلى الملاعب. الحاج ليس نادماً على خطوته هذه، ويقول: «أدرك تماماً أن معظم اللاعبين لا يحبّذون دفع أولادهم إلى الملاعب لأنهم الأكثر خبرة بما سيلاقونه من خيبات ونكسات وأجواء غير سليمة، لكنّني تركتهما يلعبان الكرة لأنهما وجدا نفسيهما في ساحاتها»، متمنياً لهما الاحتراف في الخارج «ففي لبنان ما زالت اللعبة تدور بعبثية وتُدار بارتجالية».

كالشيو

ميلان يخسر مباراته الأولى
خبرة أنشيلوتي تتفوق على حماسة غاتوزو

ربما لم يكن في صالح نادي ميلان الإيطالي أن تتأجل مباراته الأولى من الموسم الجديد التي كان من المقرر أن يلعبها ضد نادي جنوى. حادثة سقوط الجسر في مدينة جنوى أدت إلى تأجيل اللقاء. خاض ميلان مباراته الأولى أمام نابولي «العنيد» ومدربه الجديد كارلو أنشيلوتي، على ملعب السان باولو في مدينة الجنوب الإيطالي. ميلان لم يكن محظوظاً

حسن رمضان

جاء موعد المباراة الأولى للفريق الذي يأمل الكثيرون أن يقدّم هذه السنة أداءً مميّزاً في الـ«سيري إيه». يريد عشاق ميلان أن يشاهدوا فريقهم بصورة مغايرة لما كان عليه الوضع في السنوات الأخيرة. المباراة الأولى، ميلان في مواجهة فريق الجنوب نابولي وعلى ملعب الأخير في السان باولو، الملعب الذي اكتظ بالجنوبيين، بالمشجعين المتعصبين لناديهم. أجواء اعتدنا عليها في أي مباراة لـ«سيليستي» في معقله، إضافة إلى قطعة العناق الحار قبل صافرة البداية بين مدربي الفريقين جينارو غاتوزو وكارلو أنشيلوتي، لقطة أعطتنا نوعاً من التفاؤل بمباراة ستكون ممتعة بين الفريقين. عناق وحب من الخارج، تقابلهما روح تنافسيّة من الداخل، فكل من المدربين سيحاول أن يثبت نفسه كمدرّب قادر على صناعة الفارق لناديه ولأعبيه. بدأت المباراة بالطريقة التي يجب أن تبدأ بها، استحواذ كبير على الكرة من قبل لورينزو إنسيني ورفاقه. هذا نابولي وهذا السان باولو. استمرّ الضغط الناپوليتاني على مرمى الحارس الشاب جيانلويجي دوناروما، دون أن يسفر عن خطورة تذكر. حتّى جاءت الدقيقة 15 من عمر المباراة التي حملت معها الخبر السار لـ«روسونيري». هدف على طريقة لاعب ميلان السابق زلاتان إبراهيموفيتش، تسديدة «أكروباتية» من لاعب خط الوسط والذي يعتبر من بين أبرز لاعبي ميلان في السنوات الأخيرة، جياكومو بونافينتورا.

تقدّم صدم به بونافنتورا جماهير الفريق الأزرق الذي كان مهاجماً منذ البداية، فلم يتوقع لاعبو نابولي ومدربهم هدفاً في الدقائق الأولى من المباراة. لم يستسلم أحفاد مارادونا، بل حاولو الوصول مراراً وتكراراً إلى مرمى الحارس دوناروما، ولكن ثنائي الدفاع، قائد الفريق البيسو رومانيولي والأرجنتيني موساكيو كانا بمثابة الحائط الذي منع جميع كرات هجوم نابولي. هنا الأمر ليس اعتيادياً، فأن تقف في وجه هجوم فريق اعتاد على التسجيل في كل مباراة يلعبها وبأرقام كبيرة، هذا يعني أمراً واحداً، ميلان غاتوزو ناجح حتّى اللحظة التي انتهى معها شوط المباراة الأوّل.

على الورق، تشكيلة «الديافولو» ليست بالقويّة، وقرر غاتوزو أن لا يشرك سوى لاعب واحد من الصفقات الجديدة التي أبرمها خلال فترة الانتقال الصيفية الأخيرة. أبقى جينارو كلاً من الأوروغوايانيين لاكسالت، وجناح فيارال السابق الوافد الجديد إلى قلعة «السان سيرو» غونزالو هيغواين. الأخير لم يكن مرتاحاً طيلة المباراة، بل إن تحركاته حدّ من خطورتها المدافع السينغالي كوليبالي، إضافة إلى عدم وجود صانع ألعاب حقيقي قادر على صناعة التمريرات الحاسمة في الوقت المناسب. افتقد غاتوزو أيضاً لخدمات لاعبه التركي هاكان شالهانوغلو بسبب الإيقاف. في الشوط الثاني، استمرّ المشهد على ما انتهت عليه حصّة المباراة الأولى، ضغط من نابولي يقابله مرتدّات ميلانية. نجح الفريق اللومباردي من تسجيل الهدف الثاني عبر الظهير الأيمن دافيدي كالابريا. ومع تسجيل الظهير الإيطالي الصغير لهدف ميلان الثاني، كانت نقطة تحوّل المباراة. بدأت عجلة ضغط فريق الجنوب في الدوران من جديد، حتّى تمكن لاعب خط الوسط البولندي بياتر زيلينسكي من تسجيل هدفين حقق بهما التعادل لفريقه، وسط صدمة لاعبي ميلان. نقطة يجب التوقف عندها، الاختلاف والفارق الكبير بين مدربي الفريقين. قراءتهما للمباراة مختلفة، الشخصية من السهل أن تلاحظها. ظهر ميلان غاتوزو وكأنه يلعب على التعادل، من بداية المباراة حتى بعد أن تلقّى الهدف الثالث من البلجيكي دريس ميرتينز. لا وجود لنزعة وروح هجوميّة تجعل المشجعين يتاملون في أن ميلان قادر على العودة من جديد في المباراة. أنشيلوتي «الداهية» قام بإجراء تغييرات «ذكيّة» خلال اللقاء، أوّلها بإدخال أمادو دياوارا كلاعب ارتكاز جاهز بدنياً والثاني بإقحامه ميرتينز في مركز الجناح، لاعبان جاهزان بدنياً عززا من قدرة نابولي على محاصرة ميلان والحد من خطورة لاعبيه. مباراة انتهت عند نتيجة 3-2. نتيجة عندما يراها الـ«ميلانيستا»، يعتقد بأن فريقه قدّم مباراة بطولية أمام فريق هجومي وفي السان باولو، إلّا أن الواقع مختلف كثيراً. أسوأ مباراة لميلان من الناحية «التكتيكية» منذ وقت، أي بمعنى أدق، أسوأ مباراة لغاتوزو، الذي يواصل عجزه عن صنع ميلان مختلف، ميلان قادر على مواجهة أندية إيطاليا التي تمتلك بمعظمها مدربين قادرين على صنع الفارق. في إسبانيا مثلاً هناك لاعبون قادرون على صنع الفارق، ليونيل ميسي مع برشلونة، أو أنطوان غريزمان مع أتلتيكو مدريد، ولكن من يعرف الكرة الإيطالية، يدرك أنه على المدرب أن يقدم الكثير، وهو ما يعجز عنه غاتوزو حتى اللحظة.

> تحركات المهاجم الارجنتيني غونزالو هيغواين لم تشكل خطورة على دفاع نابولي

> سيمو كاستييخو على مقاعد البدلاء، حالهما كحال الصفقة الأخيرة التي أبرمها النادي قبل إقفال سوق الانتقالات، وهو الفرنسي تيمو باكايوكو. في كرة القدم كما في الحياة، كل قاعدة لها استثناء، بدأ غاتوزو المباراة بالمهاجم الأرجنتيني

للمباراة الثانية يفوز نابولي بعدد كان متأخرا بالنتيجة (أ ف ب)

بريمير ليغ

توتنهام x مانشستر يونايتد
«السبيشل وان» أمام الفرصة الأخيرة

يواصل المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو هوايته المفضلة وهي «الاعتراض». لم يتوقف الـ«سبيشل وان» عن انتقاد لاعبيه منذ الفترة التحضيرية للدوري. ينتقد إدارة أي فريق يكون مدرّباً له. المشكلة باتت كبيرة بينه وبين متوسط ميدانه وبطل العالم مع المنتخب الفرنسي بول بوغبا. وكل هذا يُضاف إلى النتائج السلبيّة خلال المباريات. مورينيو في وضع صعب قبل مواجهة توتنهام

حسن رمضان

وصفته الجماهير بالكثير من الأوصاف، منها الدفاعي والغير هجومي، صاحب خطّة «ركن الحافلة»، وهو مصطلح أطلق في الأوساط الكروية عن الخطة التي يعتمدها مدرّب ما، حين يغلق كل السبل المؤدية إلى المرمى. إلّا أن كل هذه الصفات لم تؤثّر ولو بالشيء البسيط على أفكار المدرب البرتغالي لنادي مانشستر يونايتد جوزيه مورينيو. مورينيو يبقى مورينيو، يبقى المدرّب الذي يبحث عن الأمور التي تثير الجدل أمام صحافة تتعطّش لمثل هذه الأمور، الصحافة الإنكليزية. فوز صعب في المباراة الأولى من الدّوري أمام ليستر سيتي إضافة إلى خسارة في المباراة الثانية من الدوري أمام برايتون خارج ملعبه. اليوم سيكون «السبيشل وان» ولو أن هذا اللّقب بات بعيداً جداً عن مدرّب كمورينيو، أمام تحدّ صعب، مسألة حياة وموت. تفوز على توتنهام، تتمسّك ببصيص الأمل الذي قد يبقيك على دكّة بدلاء الأولد ترافورد. تنتهي المباراة بأي نتيجة سلبية (تعادل أو خسارة)، سيحتّم على الإدارة حينها التفكير جدّياً بإقالة المدرب البرتغالي.

بالنسبة إلى توتنهام، يعتبر النادي اللندني من بين أصعب الفرق التي من الممكن أن يلتقي بها اليونايتد. فريق منظّم يقوده مدرّب يعلم جيداً ماهيّة الأدوات التي يمتلكها بين يديه. سيدخل المدرّب الأرجنتيني ماوريتسيو بوتشيتينو بتشكيلته التقليدية التي اعتمدها منذ منتصف الموسم ما قبل الماضي. ثلاثة لاعبين في مركز قلب الدفاع، إضافة إلى لاعبي ارتكاز وثلاثي في المقدّمة يترأسهم المهاجم الإنكليزي هاري كاين، هداف كأس العالم. فريق صعب المنال ولو أن المباراة ستكون في الأولد ترافورد، فعلى مورينيو أن يثبت بأنه قادر على المنافسة بشكل جدّي هذا الموسم وذلك مع تحقيقه الفوز أمام فريق «اللحي اليهودي» عروضه القوية، فهو يمتلك منظومة متجانسة، ولاعبين بمتوسط أعمار صغير قادرين على صنع الفارق وضرب خطوط أي دفاع.

بدأت الجماهير ترفع اللافتات الغاضبة على مدرّجات الملعب التاريخي لليونايتد. بعض الجماهير الإنكليزية، فوز صعب في المباراة الأولى من الدّوري أمام ليستر سيتي إضافة إلى خسارة في المباراة الثانية من الدوري أمام برايتون خارج ملعبه. اليوم سيكون «السبيشل وان» ولو أن هذا اللّقب بات بعيداً جداً عن مدرّب كمورينيو، أمام تحدّ صعب، مسألة حياة وموت. تفوز على توتنهام، تتمسّك ببصيص الأمل الذي قد يبقيك على دكّة بدلاء الأولد ترافورد. تنتهي المباراة بأي نتيجة سلبية (تعادل أو خسارة)، سيحتّم على الإدارة حينها التفكير جدّياً بإقالة المدرب البرتغالي.

بالنسبة إلى توتنهام، يعتبر النادي اللندني من بين أصعب الفرق التي من الممكن أن يلتقي بها اليونايتد. فريق منظّم يقوده مدرّب يعلم جيداً ماهيّة الأدوات التي يمتلكها بين يديه. سيدخل المدرّب الأرجنتيني ماوريتسيو بوتشيتينو بتشكيلته التقليدية التي اعتمدها منذ منتصف الموسم ما قبل الماضي. ثلاثة لاعبين في مركز قلب الدفاع، إضافة إلى لاعبي ارتكاز وثلاثي في المقدّمة يترأسهم المهاجم الإنكليزي هاري كاين، هداف كأس العالم. فريق صعب المنال ولو أن المباراة ستكون في الأولد ترافورد، فعلى مورينيو أن يثبت بأنه قادر على المنافسة بشكل جدّي هذا الموسم وذلك مع تحقيقه الفوز أمام فريق «اللحي اليهودي» عروضه القوية، فهو يمتلك منظومة متجانسة، ولاعبين بمتوسط أعمار صغير قادرين على صنع الفارق وضرب خطوط أي دفاع.

بدأت الجماهير ترفع اللافتات الغاضبة على مدرّجات الملعب التاريخي لليونايتد. بعض الجماهير

جماهير اليونايتد غاضبة من وضع الفريق الحالي

في مباراة الفريق الافتتاحية للدوري أمام ليستر سيتي، رفعت لافتة مكتوب عليها «مورينيو، إلعب لعبك الهجومي أرجوك». صورة معبّرة عن وضع الجماهير التي لطالما

> يبدو بول بوغبا غير راض عن المركز الذي يشركه فيه مورينيو حالياً

اعتادت على نوع معيّن من اللعب في الفترة الذهبية التي كان فيها المدرب الإسكتلندي الكبير «السير» أليكس فرغيسون مدرباً للفريق. ومن حقّ هذه الجماهير بأن تطالب المترجم السابق في نادي برشلونة بأن يغيّر من أفكاره. من حقها أن تعترض على الـ«مو» ليس بسبب اللعب الدفاعي المبالغ فيه فحسب، بل في المقام الأول بسبب سوء النتائج. فأن يكون لديك أسلوب لعب معيّن وتنجح من خلاله، لن تتكلّم كثيراً هذه الجماهير، «فالنتائج تخفي العيوب». أمّا في حالة مورينيو، مدرّب يعتمد كثيراً على أفكار وأسلوب لعب لا يجدي نفعاً، وتستمر في اعتماده، هنا يكمن جوهر المشكلة التي يعاني منها اليونايتد.

تصريحات بطل العالم في روسيا الفرنسي بول بوغبا لاعب اليونايتد بعد مباراة ليستر كانت مثيرة للجدل، خصوصاً بعد أن تداولت الصحف الإنكليزية كثيراً من الأخبار التي تثبت انعدام الراحة النفسية وتوتر العلاقة بين مورينيو وبوغبا. الأخير قال بعد نهاية المباراة الأولى لليونايتد في الـ«بريميرليغ»، «في الواقع هناك الكثير من الأمور التي تحدث ولا يمكنني التحدّث عنها، وإذا تكلّمت سأعاقب». تصريح ليس بالعادي من لاعب فعل كل شيء لينتقل من جديد ويلعب في صفوف الفريق الذي بدأ معه كرة القدم. أمر آخر يدل على صحّة كل ما قيل سابقاً ويقال اليوم، وهو تصريحات وكيل أعمال بوغبا «الثعلب» مينو رايولا، الذي اعترف بمحاولة إخراج الفرنسي من «الزنزانة الحمراء» كما وصفها، ما يجعلنا نتأكد بأن بوغبا ليس في أفضل حالاته مع اليونايتد، خاصة وأنه غير راض عن المركز الذي يشركه فيه مورينيو. يلعب بوغبا إلى جانب الصربي نيمانيا ماتيتش في محور الارتكاز، بينما في المنتخب الفرنسي يشارك بول أمام كل من نغولو كانتي وبليس ماتيودي أو كورنتان توليسو كلاعب خط وسط حر.

مشاكل عدّة يعاني منها فريق «الشياطين الحمر» ولكن لكل مشكلة حلّها المناسب، ربّما ستكون مباراة توتنهام بمثابة ردّة الفعل التي يتوقّعها وينتظرها مشجّعو الفريق الأبرز تاريخياً في مدينة مانشستر. فالتصاعد في الأداء الذي يشهده قطب المدينة الآخر، مانشستر سيتي فريق بيب غوارديولا، يعتبر صعب التقبّل من قبل الجماهير. ستكون مباراة توتنهام لقاءً خاصّة لمورينيو، مباراة لا تقبل القسمة على اثنين، فإمّا الفوز أو المزيد من المشاكل، وربّما في حالة الخسارة، ستكون هي المباراة الأخيرة لمورينيو كمدرب لليونايتد.

لا ليغا

الـ«VAR» يُنقذ برشلونة... والأرضية «الشاطئية» تثير الجدل

مباراة صعبة خاضها نادي برشلونة الإسباني على أرضية ملعب «نيوفو جوسي زوريبيلا»، عندما حلّ ضيفاً على بلد الوليد في المرحلة الثانية من الدوري الإسباني لكرة القدم. نجح النادي الكاتالوني بتحقيق الأهم والفوز بهدف دون رد جاء عن طريق المتألق عثمان ديمبيلي، ليرفع بذلك رصيده إلى 6 نقاط من فوزين في أوّل جولتين. في اللقاء دفع المدرب إرنستو فالفيردي بالبرازيلي فيليبي كوتينيو أساسياً، إلى جانب الثلاثي الهجومي ديمبيلي والأوروغوياني لويس سواريز والأرجنتيني ليونيل ميسي، وأبقى على لاعب الوسط التشيلي أرتورو فيدال القادم من بايرن ميونيخ، على مقاعد البدلاء في البداية. وجاء الشوط الأول عقيماً لبرشلونة الذي عانى أمام خط دفاع بلد الوليد وحارسه جودري ماسيب، فيما اختبر المهاجم التركي الدولي الشاب أينيس أوزال المعار من فنربخشة التركي بتسديدة صاروخية أبعدها بصعوبة في الدقيقة الـ«31» من عمر اللقاء. وانتظر برشلونة حتى الدقيقة 57 ليفتتح التسجيل عن طريق ديمبيلي، بعد رأسية خلفية من الظهير سيرجي روبرتو تابعها الفرنسي المتوّج ببطولة العالم مؤخراً إلى داخل الشباك. وقامت فالفيردي بإراحة ديمبيلي في آخر ربع ساعة من اللقاء لحساب فيدال، فيما واصل بلد الوليد محاولاته لإدراك التعادل أمام تير شتيغن دون أن ينجح. وكان الوقت بدل عن الضائع حاسماً، حيث أنّه في الدقيقة الـ93 سجل البديل كيكو أوليفاس هدفاً برأسه في مرمى برشلونة الغاء الحكم بمساعدة من تقنية الفيديو بداعي التسلل.

وخلال اللقاء الثاني لبرشلونة لم يظهر المهاجم الأوروغوياني لويس سواريز بالصورة المطلوبة، إذ بدا تائهاً في معظم فترات اللقاء، وسط علامات استفهام كبيرة حول تراجع أدائه خلال الأشهر الماضية، وافتقاده لحاسة التهديف. ومن جهته أعرب مدافع برشلونة جيرارد بيكيه الذي خاض 300 مباراة في الدوري حتى الآن، عن رضاه بنتيجة اللقاء رغم أرضيّة الملعب السيئة، وقال: «إذا أردنا أن نبيع الدوري الإسباني يجب أن نحسّن وضعية العشب. هذا يسبب الضرر للاعبين ويعرضهم للإصابة. العشب كان اليوم مؤسفاً».

وأثارت أرضية ملعب بلد الوليد الكثير من ردود الفعل الغاضبة، رغم أنّه تم تبديلها في الفترة الأخيرة، إلّا أنها كانت سيئة للغاية خلال مباراة برشلونة، وكادت أن تعرّض لاعبي الفريقين لإصابات كبيرة. وأعرب سيرجيو بوسكيتس لاعب النادي الكاتالوني عن غضبه من سوء أرضية ملعب «نيوفو جوسي زوريبيلا»، وقال لصحيفة «موندو ديبورتيفو» الإسبانية «من المؤسف أن نلعب مباريات على ملعب مثل هذا، ويقولون إنه أفضل دوري في العالم. لم يتقبل أي شخص المجيء مبكراً للتحقق من حالة العشب، كان اللعب على هذه الأرضية أقرب إلى مباراة على الشاطئ». وأكّد بوسكيتس أن المباراة كانت صعبة للغاية على زملائه خاصة في الشوط الثاني، حيث ظهر لاعبو بلد الوليد بشخصية مميّزة. ومن جهتها أعلنت رابطة الدوري الإسباني لكرة القدم فتح تحقيق تأديبي مع نادي بلد الوليد، حول سوء أرضية ملعبه. وقال خافيير تيباس رئيس الرابطة، إن «ملعب زوريلا لا يفي بالحد الأدنى من الشروط، للمنافسة في مثل هذا الدوري، من الواضح أننا سنفتح ملفاً تأديبياً حول هذا الأمر».

كادت أرضية الملعب السيئة أن تسبب إصابات للاعبين

الاعتراضات على سوء أرضية الملعب أجاب عليها مدرب بلد الوليد سيرجيو غونزاليس، الذي قال: «فريقنا أيضاً مكوّن من لاعبي كرة قدم، وليس مزارعين. لا أحد يريد اللعب على أرضية سيئة، ولكن لم يكن لدى النادي الكثير ليقوم به، وفعل كل ما بوسعه ليكون الملعب في أفضل حالة. العشب كان هو نفسه للجميع والحل الوحيد هو التأقلم مع ما هو موجود». ومن المتوقع أن تثير قضية أرضية الملعب جدلاً كبيراً في إسبانيا، خاصة بعد قرار رابطة الدوري الإسباني الخاص بلعب بعض المباريات في الولايات المتحدة الأميركية وهو ما ترفضه غالبية الأندية في الدوري الإسباني لكرة القدم.

غريزمان يواصل التألّق

قاد المهاجم الفرنسي الدولي أنطوان غريزمان فريقه أتلتيكو مدريد إلى فوزه الأول في الدوري الإسباني، بتسجيله الهدف الوحيد أمام ضيفه رايو فايكانو. ورفع وصيف الموسم الماضي وحامل لقب الدوري الأوروبي رصيده إلى أربع نقاط، بعد تعادله المثير على أرض فالنسيا 1-1 في المرحلة الأولى من «لا ليغا». وبعد ساعة من تقديمه كأس العالم التي أحرزها مع بلاده هذا الصيف في روسيا لجماهير ملعب «وانداميتروبوليتانو»، استفاد غريزمان من ركنية لعبها مواطنه توماس ليمار وحولها من مسافة قريبة في شباك رايو بطل الدرجة الثانية في الموسم الماضي. وساهم حارس أتلتيكو السلوفيني يان أوبلاك في نهاية المباراة بالحفاظ على تقدم فريقه حتى صافرة النهاية، بعد قيامه بالعديد من التصديات الحاسمة. وقبل تسجيله هدف اللقاء، عانى غريزمان من سوء الانسجام داخل الفريق، قبل أن تتحسن الأمور في الشوط الثاني. وقال الأرجنتيني دييغو سيميوني مدرب أتلتيكو مدريد «كانت المباراة صعبة منذ البداية وقدم رايو مباراة جيدة. لكن ردود فعلنا كانت جيدة لأننا فزنا».

(الأخبار)

اخبار عربية

تألق عربي في فنون القتال

تفوق فيصل الكتبي في وزن 94 كلغ محرزاً الميدالية الذهبية في الجوجيتسو، بينما آلت الفضية للأردني زيد سامي، والبرونزية للكوري الجنوبي ميينغسي هوانغ والكازاخستاني ريزات ماخاشيف، كما حققت الإمارات ميداليتين في وزن 62 كغ، بفضية عمر الفضلي وبرونزية سعيد المزروعي وآلت البرونزية الثانية في هذه الفئة الى الأردني فريح الحراحشة. وفازت الإمارات أيضاً بذهبية وفضيتين في الجوجيتسو. وحصد حمد نواف ذهبية وزن تحت 56 كلغ بفوزه على مواطنه خالد البلوشي في النهائي، ونال طالب الكربي فضية في وزن تحت 69 كلغ، ومهرة صالح فضية وزن تحت 49 كلغ. وفي منافسات الكاراتيه وزن ما فوق 84 كغ، حقق السعودي طارق حامدي الميدالية البرونزية مثله مثل الكازاخستاني دانيار يولداشيف. وآلت ذهبية هذا الوزن للإيراني سجاد كنج زاده، والفضية للفيتنامي مينه فونغ نغوين. وتصدرت الإمارات ترتيب الميداليات بين الدول العربية، بثلاث ذهبيات وأربع فضيات وبرونزية، يليها الأردن مع سبع ميداليات (ذهبية وفضية وخمس برونزيات)، لبنان أربع ميداليات (ذهبية وفضية وبرونزيتان)، العراق ذهبية لصفاء راشد في رفع الأثقال، السعودية وقطر بميداليتين (فضية وبرونزية) والبحرين (ذهبية وفضية).

البحرين تفوز بذهبية ماراتون آسيا

حققت بطلة العالم روز شيليمو ذهبيّة سباق الماراتون في دورة الألعاب الآسيوية الـ18 (آسياد 2018) المقامة حالياً في أندونيسيا، وبهذا الفوز وجهت البحرينية رسالة قوية إلى منافسيها مظهرة سعيها للتتويج بذهبيّة الألعاب الأولمبية في طوكيو 2020. وحققت شيليمو توقيت 2,34:51 ساعة، وعبرت خط النهاية بمفردها بعدما خلّفت فارقاً كبيراً عن منافساتها بعد عتبة الكيلومتر الخامس والعشرين من السباق الممتد على مسافة نحو 42 كلم. وسبق لمواطنة شيليمو أونيس جبكيروي أن حصدت الذهبية في الدورة الماضية من الألعاب في أنشيون الكورية الجنوبية عام 2014. وأحرزت اليابانية كيكو نوغامي الفضية بتوقيت 2,36:27 ساعة. وآلت البرونزية للكورية الجنوبية كيم هاي-سونغ بتوقيت 2,37:20 ساعة. وبدا الفارق واضحاً بين شيليمو ومنافستها المباشرة نوغامي، إذ إن اليابانية دخلت «الاستاد» في جاكرتا حيث يختتم سباق الماراتون على مضمار ألعاب القوى، بعدما كانت البحرينية قد عبرت خط النهاية. وقالت شيليمو بعد السباق، «كان الأمر سيئاً، كان الطقس حاراً أيضاً شعرت بأمر ما في حلقي. الهواء، هنا يشعرك بأن التنفس صعب. أخطط للبحث عن الذهب في طوكيو وأمل في أن يسير كل شيء على ما يرام» وشكت اليابانية أيضاً من ظروف السباق قائلة: «عندما تخليت عن النظارتين في مراحل متأخرة من السباق، بدأت أشعر بلسعة في عيني وشعرت أن الأمر سببه تلوث الهواء، لكن بصراحة الحرارة المرتفعة كانت أسوأ».

السوبر المصري ـ السعودي قائم

قرر نادي الهلال السعودي تراجعه عن اعتذاره عن المشاركة في كأس السوبر المصري ـ السعودي والذي سيجمعه بالأهلي المصري في العاشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تسمى المباراة كأس الرئيس عبد الفتاح السيسي. وأوضح النادي في بيان له أنه اعتذر في وقت سابق بسبب عدم تأكيد موعد المباراة، وجاء في البيان، «يأتي قرار المشاركة بعد الجهود التي بذلها مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك وسعيه لإنجاح فكرة المباراة، وتهيئة السبل كافة لإقامتها لتعزيز أواصر العلاقات بين البلدين الشقيقين».

البحريني الحسن العباسي يتعرض للدفع

اتهم العداء البحريني الحسن العباسي منافسه الياباني هيراتو إينوي بدفعه في الأمتار الأخيرة من سباق الماراتون في دورة الألعاب الآسيوية في أندونيسيا، حيث حرم من التتويج بالميدالية الذهبية للسباق ليكتفي بالفضية. وتفوق إينوي على العباسي بفارق أعشار من الثانية بعد تنافسهما الذي استمر حتى الأمتار الأخيرة، قبل أن يحدث احتكاك بينهما حيث قال البحريني إن منافسه تعمد الدفع، أما الياباني حمل العباس المسؤولية. ودخل العداءان معاً إلى استاد جاكرتا، وبدا أن الياباني تمكن مع الاقتراب من خط النهاية من صنع فارق ضئيل، إلا أنه وفي الأمتار المئة الأخيرة، قلص العباسي الفارق وغدا قريباً من التجاوز، وحاول القيام بذلك عبر الجزء الداخلي من المضمار، قبل أن يتراجع بعض الشيء، إثر احتكاك ظاهر مع إينوي. وقال العباسي للصحافيين بعد السباق: «إينوي دفعني، كنت سأفوز»، فيما علق مدربه غريغوري كيلونزو «عندما رأى الياباني أنه سيتم تجاوزه، قرر دفع منافسه». بدورهم، رفض منظمو السباق الشكوتين، ما يعني أن إينوي احتفظ بالذهبية، في الوقت الذي يرفض فيه مسؤولون في البعثة البحرينية استئناف القرار.

وسجل التوقيت نفسه للعداءين في نهاية السباق (2,17:22 ساعة) مع أفضلية ضئيلة للعداء الياباني. وآلت الميدالية البرونزية للصيني ديو بوجي الذي أنهى السباق بفارق 26 ثانية.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الحملة المستعرة على حزب العمل البريطاني:
معاداة السامية أم معاداة الاستعمار؟

جوزف مسعد *

يتمحور أغلب الجدل المستعر والمسموم الدائر في بريطانيا بشأن اتهام حزب العمل بمعاداة السامية حول التعبير عن معارضة القوانين والممارسات والأيديولوجيات والبيانات الإسرائيلية. فلا يمكن عاقلاً، على سبيل المثال، أن يفهم وصف ونستون تشرتشل لـ«اليهود الدوليين» في صحيفة «صنداي هرالد» في عام 1920 بأنهم يخططون لـ«مؤامرة كونية لإسقاط الحضارة»، على أنه ليس تعبيراً عن معاداة السامية. كذلك لا يمكن عاقلاً أن لا يرى في بيانات اللورد آرثر بلفور التحذيرية عام 1905 التي تنعت هجرة يهود أوروبا الشرقية إلى بريطانيا بوصفها «شرّاً لا لبس فيه» بأنها غير معادية للسامية (وما لا يجب إغفاله هنا، أن تشرتشل وبلفور كانا من عتاة الصهاينة المتنفذين والداعمين للحركة الصهيونية).

لكن الحرب المتواصلة في بريطانيا لا تقوم في أساسها باستهداف هؤلاء العنصريين الهامشيين الذين لا يزالون يؤمنون بمؤامرة يهودية كونية تسعى للسيطرة على العالم، بل تقوم على تعريف وصف إسرائيل بالمستعمرة الاستيطانية على أنه ضرب من ضروب معاداة السامية، وعلى أن المقاومة المناوئة للاستعمار التي تحارب الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وقوانين إسرائيل العنصرية ليست إلا وجهاً من وجوه اللاسامية، أو أن مساءلة الامتيازات الاستعمارية والعرقية، القانونية والمؤسسية، التي تُمنح ليهود إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني ليست إلا تعبيراً عن معاداة السامية.

يبدو هذا السجال محيِّراً ومشوَّشاً لأي مراقب سياسي عادي، حيث إن إسرائيل هي

> **إسرائيل ومؤيدوها هم من يقومون بالخلط بين إسرائيل وكل اليهود**

التي تدعي أنها «الدولة اليهودية» وأنها تمثّل يهود العالم، على الرغم من أن أغلبيتهم ليسوا مواطنين إسرائيليين.

التناقض الذي ينخر هذا السجال البريطاني (أو الفرنسي أو الألماني أو الأميركي) حتى النخاع، هو أن الجانب الداعم لإسرائيل، ومعه قادة إسرائيل وأيديولوجيوها، هو مَن يدعو الناس إلى الاعتقاد بأن ممارسات إسرائيل هي ممارسات يهودية وأن إسرائيل تمثّل يهود العالم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحركة الصهيونية هي من اختارت أن تسمي دولتها «إسرائيل»، وهو الاسم الذي منحه الله ليعقوب في التوراة، حيث أصبح أبناء يعقوب يسمَّون «بني إسرائيل» أو «إسرائيل»، والآخيرون هم من أصبح «الشعب اليهودي»، أي أن «إسرائيل» تعني «الشعب اليهودي».

ومن خلال تسميتها لدولتها «الشعب اليهودي» وليست وطن المواطنين الإسرائيليين من مختلف الإثنيات والأديان، وأن «الدولة تعتبر تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية وستقوم بتشجيعه وبالدفع لإقامته وتعزيزه». بناءً على ما تقدّم، لا يحق لمؤيدي إسرائيل الاستفادة من شقي التناقض هذا: فلا يجوز لهم من جهة الزعم أن للحركة الصهيونية الحق في استعمار أرض الفلسطينيين باسم اليهود، وأن لهذه الحركة الحق بمنح امتيازات لليهود وباضطهاد الشعب الفلسطيني والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي» الذي تتكلم باسمه ونيابة عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من ينتّد بإسرائيل إنما ينتد بالشعب اليهودي!

يقوم أغلبية المنددين في بريطانيا للمفارقة، إن أغلبية المنددين بإسرائيل، بخلاف أغلبية مؤيديها، هم من يرفضون مزاعم إسرائيل بأنها تمثل كل اليهود، بل يصرون على أن قوانين إسرائيل العنصرية وسياساتها الاستعمارية إنما تمثل الحكومة الإسرائيلية لا الشعب اليهودي. وعندما يقاوم الشعب الفلسطيني الاستعمار والعنصرية الإسرائيليين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، بل يقاوم طبيعتها الاستعمارية والعنصرية، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن مَن استعمرها كان مسيحياً أو مسلماً أو بوذياً أو هندوسياً، وأن ما لا يتحمله الفلسطينيون هو يهودية مستعمِرهم لا استعماره.

وبينما يقوم المنددون بإسرائيل في بريطانيا وخارجها بإدانة الاستيطان ـ الاستعماري لليهود وباضطهاد الشعب الفلسطيني والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي» الذي تتكلم باسمه ونيابة عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من ينتّد بإسرائيل إنما ينتد بالشعب اليهودي!

ومؤيديها هم من يقومون بالخلط بين إسرائيل وكل اليهود، ومن ثم يزعمون أن التنديد بإسرائيل وبسياساتها وقوانينها وممارساتها وأيديولوجيتها ليس إلا تنديداً بالشعب اليهودي، فما يجري تجاهله في هذا السجال، أن المزاعم الأشد عداءً للسامية التي ترد فيه هي تلك المزاعم بعينها التي تطلقها الحكومة الإسرائيلية ومؤيدوها البريطانيون.

وخارجها الذين يستنكرون قوانين إسرائيل وسياساتها وممارساتها بالتنديد بسياساتها وممارساتها الاستعمارية-الاستيطانية وعشرات القوانين العنصرية التمييزية السارية فيها، بما فيها قانون الدولة القومية الذي صدر الشهر الماضي، لا بالتنديد بيهوديتها.

لكن قانون الدولة القومية يؤكد مرة أخرى أن إسرائيل هي «الوطن القومي للشعب اليهودي» وليست وطن المواطنين الإسرائيليين من مختلف الإثنيات والأديان، وأن «الدولة تعتبر تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية وستقوم بتشجيعه وبالدفع لإقامته وتعزيزه». بناءً على ما تقدّم، لا يحق لمؤيدي إسرائيل الاستفادة من شقي التناقض هذا: فلا يجوز لهم من جهة الزعم أن للحركة الصهيونية الحق في استعمار أرض الفلسطينيين باسم اليهود، وأن لهذه الحركة الحق بمنح امتيازات لليهود وباضطهاد الشعب الفلسطيني والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي» الذي تتكلم باسمه ونيابة عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من ينتّد بإسرائيل إنما ينتد بالشعب اليهودي!

يقوم أغلبية المنددين في بريطانيا للمفارقة، إن أغلبية المنددين بإسرائيل، بخلاف أغلبية مؤيديها، هم من يرفضون مزاعم إسرائيل بأنها تمثل كل اليهود، بل يصرون على أن قوانين إسرائيل العنصرية وسياساتها الاستعمارية إنما تمثل الحكومة الإسرائيلية لا الشعب اليهودي. وعندما يقاوم الشعب الفلسطيني الاستعمار والعنصرية الإسرائيليين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، بل يقاوم طبيعتها الاستعمارية والعنصرية، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن مَن استعمرها كان مسيحياً أو مسلماً أو بوذياً أو هندوسياً، وأن ما لا يتحمله الفلسطينيون هو يهودية مستعمِرهم لا استعماره.

وبينما يقوم المنددون بإسرائيل في بريطانيا وخارجها بإدانة الاستيطان ـ الاستعماري لليهود وباضطهاد الشعب الفلسطيني والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي» الذي تتكلم باسمه ونيابة عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من ينتّد بإسرائيل إنما ينتد بالشعب اليهودي!

يقوم أغلبية المنددين في بريطانيا للمفارقة، إن أغلبية المنددين بإسرائيل، بخلاف أغلبية مؤيديها، هم من يرفضون مزاعم إسرائيل بأنها تمثل كل اليهود، بل يصرون على أن قوانين إسرائيل العنصرية وسياساتها الاستعمارية إنما تمثل الحكومة الإسرائيلية لا الشعب اليهودي. وعندما يقاوم الشعب الفلسطيني الاستعمار والعنصرية الإسرائيليين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، بل يقاوم طبيعتها الاستعمارية والعنصرية، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن مَن استعمرها كان مسيحياً أو مسلماً أو بوذياً أو هندوسياً، وأن ما لا يتحمله الفلسطينيون هو يهودية مستعمِرهم لا استعماره.

وبينما يقوم المنددون بإسرائيل في بريطانيا وخارجها بإدانة الاستيطان ـ الاستعماري لليهود وباضطهاد الشعب الفلسطيني والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي» الذي تتكلم باسمه ونيابة عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من ينتّد بإسرائيل إنما ينتد بالشعب اليهودي!

يقوم أغلبية المنددين في بريطانيا للمفارقة، إن أغلبية المنددين بإسرائيل، بخلاف أغلبية مؤيديها، هم من يرفضون مزاعم إسرائيل بأنها تمثل كل اليهود، بل يصرون على أن قوانين إسرائيل العنصرية وسياساتها الاستعمارية إنما تمثل الحكومة الإسرائيلية لا الشعب اليهودي. وعندما يقاوم الشعب الفلسطيني الاستعمار والعنصرية الإسرائيليين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، بل يقاوم طبيعتها الاستعمارية والعنصرية، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن مَن استعمرها كان مسيحياً أو مسلماً أو بوذياً أو هندوسياً، وأن ما لا يتحمله الفلسطينيون هو يهودية مستعمِرهم لا استعماره.

وبينما يقوم المنددون بإسرائيل في بريطانيا وخارجها بإدانة الاستيطان ـ الاستعماري لليهود وباضطهاد الشعب الفلسطيني والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي» الذي تتكلم باسمه ونيابة عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من ينتّد بإسرائيل إنما ينتد بالشعب اليهودي!

يقوم أغلبية المنددين في بريطانيا للمفارقة، إن أغلبية المنددين بإسرائيل، بخلاف أغلبية مؤيديها، هم من يرفضون مزاعم إسرائيل بأنها تمثل كل اليهود، بل يصرون على أن قوانين إسرائيل العنصرية وسياساتها الاستعمارية إنما تمثل الحكومة الإسرائيلية لا الشعب اليهودي. وعندما يقاوم الشعب الفلسطيني الاستعمار والعنصرية الإسرائيليين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، بل يقاوم طبيعتها الاستعمارية والعنصرية، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن مَن استعمرها كان مسيحياً أو مسلماً أو بوذياً أو هندوسياً، وأن ما لا يتحمله الفلسطينيون هو يهودية مستعمِرهم لا استعماره.

الأيديولوجيا حين تصطنع الهوية وتفارق الحقيقة: الصهيونية كمثال دالّ

محمد عبد الشفيع عيسى *

يمكن تعريف الأيديولوجيا السياسية بأنها منظومة من الاعتقادات المعبّرة عن مجموعة من الرؤى والمصالح والمشاعر لجماعات اجتماعية معيّنة مقابل جماعات أخرى، وتتسم بقدر معيّن من الثبات النسبي عبر الزمن، وبالتزام قوي من طرف معتنقيها. بعبارة أخرى، إنها تمثل النظرية وقد انخرطت في الممارسة أو الحركة السياسية، وتبلور الصورة التي ترغب الجماعة في أن تنظر إلى نفسها وإلى الأغيار من خلالها، كعقدمة للفاعلية الحركية. أي أنها تبلور ما يعرف بالهوية.

وتتباين الأيديولوجيات من حيث القرب أو البعد عن تمثيل الحقيقة الموضوعية للكون والمجتمع، فقد تقترب اقتراباً شديداً من تلك الحقيقة لدرجة التطابق النسبي؛ وقد تبتعد عن الحقيقة ابتعاداً تاماً لدرجة صيرورتها نوعاً من «الوهم». وهذا الأخير هو ما نجده منطبقاً على الأيديولوجية الصهيونية، على سبيل المثال الدالّ، كما سوف نرى.

ولقد بدأ شيوع مصطلح الأيديولوجيا خلال القرن التاسع عشر في خضم توسع المدى العقائدي للفكرة القومية في أوروبا. وكان لكارل ماركس (1818-1883) نوع من فضل الريادة في استخدام المصطلح بمعنى اجتماعي في كتابه «الأيديولوجية الألمانية» الصادر عام 1845. وبشكل عام كانت للأيديولوجيا دلالة سلبية في «رجعية» إن شئت. وبهذا المعنى، فإن كارل مانهايم (1893-1947) رائد «علم اجتماع المعرفة»، في كتابه «من الأيديولوجيا إلى اليوتوبيا»، خصّ مصطلح اليوتوبيا بالمدلول الثوري القائم على التغيير في الطابع التقدمي، كنقيض للأيديولوجيا التي تميل، عنده، إلى إضفاء الشرعية على الوضع القائم.

ولكن «الأيديولوجيا» سرت مسرى النار في الهشيم في أتون توسع وتعمّق كل من الحركة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني التنموية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستخدمت في كليْهما بالمعنى الثوري العام.

ونحن نرى أن الأيديولوجيا يمكن أن تكون «ثورية» كما قد تكون «رجعية»، وهي في الحالين تطبع صورة الهوية القومية أو الطبقية أو «الجماعوية» على صفحة الفكر ذي الطابع الفلسفي، لتعبّر عن رؤى ومصالح ومشاعر مندمجة في كلٍ عقائدي ملتحم.

بهذا المعنى نرى أن الصهيونية هي أيديولوجية قبل أن تكون حقيقة تاريخية، وهي أيديولوجية رجعية بالتأكيد. وكذلك كانت منذ بلورتها في أعمال «المؤتمر اليهودي العالمي» بدورته الأولى المنعقدة في مدينة بال السويسرية عام 1897 بقيادة هرتزل، كتمظهر حديث للفكرة «اليهودية السياسية» الرافضة دائماً لفكرة الاندماج الأوروبي والساعية إلى «الانسلاخ» (انطلاقاً من الانعزال «الغيتوي»). وقد وقع ذلك عبر البحث عن «ملاذ وطني» للأقليات اليهودية، يكون خارج بلدانها الأصلية الواقعة في القارة الأوروبية بالذات، شرقاً وغرباً، (وليكن ذلك في أوغندا أو الأرجنتين أو فلسطين أو غيرها) هروباً مما يعتبرونه «الاضطهاد». وتفاعلت تلك الفكرة بجذورها وجذورها مع تطورات الأحداث في أوروبا على امتداد القرن التاسع عشر، على نحو ما تم تصويره بمناسبة الحادثة المعروفة بقضية «دريفوس» في فرنسا، لتصوغ فكرة «الانسلاخ» للتخلص من «الاضطهاد». وقد تمت محاولات من أجل نقد ونقض الفكرة اليهودية السياسية، كما ظهر، على سبيل المثال، في كتيّب «المسألة اليهودية» لكارل ماركس، المنشور عام 1843.

وتعتبر الأيديولوجيا الصهيونية الرجعية ردّ فعل إزاء ما سمّي بالمشكلة اليهودية في أوروبا خلال العصور الوسطى والشطر الأكبر من العصر الحديث وبخاصة خلال القرن التاسع عشر. ومنذ البداية شكلت مخرجاً لكل من العنصرية الأوروبية شرقيّها وغربيّها، ونظيرتها العنصرية اليهودية المتعلقة بأذيال رأس المال المالي الأوروبي والإقراض الربوي على المستويين العالمي والمحلي، وذلك عن طريق محاولة تحويل اليهود من أقلية مظلومة أو مسودة إلى أقلية سائدة أو ظالمة.

هكذا تخيلت الأيديولوجيا الصهيونية منذ بداياتها صورة الأقليات اليهودية في أوروبا كشعب يبحث عن «أرض وطنية مخصوصة» National Homeland. وفي هذا السياق تم التواصل بين قيادات المؤتمر اليهودي العالمي» والسلطات البريطانية المنتدبة استعمارياً، من قبل «عصبة الأمم» على فلسطين، وذلك حتى تم صدور «وعد بلفور» (الإجرامي) البريطاني عام 1917 لمصلحة إقامة «سكن وطني» لليهود في فلسطين Establishment in Palestine of a National home for the Jewish People. وبعد ثلاثين عاماً تحول «السكن الوطني» المزعوم إلى «إقليم دولتي» عام 1948 وداخل فلسطين بالذات.

ومن ضمّ الإقليم المنتزع على امتداد ثلاثين عاماً، وبخاصة خلال «حرب النكبة»، ضمّه إلى ساكنة فلسطين الغزاة الجدد من المهاجرين اليهود المستوطنين، وإلى الحكومة التي كوّنتها «ميليشيات» المستوطنين الغازين. تتكون «الدولة» بمفهومها السائد في علم السياسة الغربي، ذات العناصر الثلاثة (حكومة وسكان وإقليم). هي إذن الدولة State ولكنها ليست أية دولة، وإنما هي «دولة يهودية» – وإن شئت فقل «دولة لليهود» - بمقتضى قرارات «الأمم المتحدة»، وبالتحديد «قرار تقسيم فلسطين» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 181 لعام 1947) إلى دولتين: يهودية وعربية. وقد ابتلعت الدولة اليهودية في ما بعد الدولة العربية المفترضة ابتلاعاً تاماً.

وغلّفت مقتضيات الأيديولوجيا وقائع التقسيم، فطوّرت مصطلح «الدولة اليهودية» إلى «دولة يهودية ديموقراطية» تسمى بالعربية إسرائيل، وهو ما ورد في وثيقة إعلان «قيام الدولة» المزعوم والمسمّى في الأيديولوجيا «إعلان الاستقلال»، وترتب عليه طلب الاعتراف من أعضاء المجتمع الدولي ثم طلب العضوية في «الأمم المتحدة».

واستند قرار قبول العضوية تلك (رقم 273 لعام 1949) إلى قبولها «قرار التقسيم» أنف الذكر، المتضمن إقامة «دولة عربية»، والقرار 194 لعام 1948 للجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص قضية اللاجئين.

اصطنعت الأيديولوجيا الرجعية إذن هوية ديموقراطية للدولة اليهودية، ولم تجد تناقضاً بين الهوية المؤلجة هكذا وبين تطبيق «الحكم العسكري» إزاء أهل فلسطين لنحو ثلاثة عقود زمنية، معتبرة إياهم في أفضل الأحوال من قبيل السكان الأصليين Natives على غرار شعب الهنود الحمر في أميركا الشمالية قبل «إعلان الاستقلال» للولايات المتحدة الأميركية عام 1776.

وقد دلّت التجربة التاريخية للممارسة الصهيونية في فلسطين (أي تفاعل الأيديولوجية مع الواقع) على أن هوة التفارق بين الأيديولوجيا والواقع غير قابلة للردم أو التجسير. فالأيديولوجية ترسم صورة هوية «قومية» لشعب ليس بشعب (الطوائف اليهودية القادمة من أقطار الأرض الأربعة تحت مسمّى رمزي «الشتات» أو «الدياسبورا»). أما الواقع فمفعم بالمقاومة، سواء أثناء وبعد 1948، ثم على إثر توسيع رقعة الواقع الاحتلالي عام 1967 ليصبح اليهود هم العدوّ، من وجهة نظر العرب، بعد أن كان العرب – بمقتضى الأيديولوجيات والممارسة الصهيونية – هم «العدوّ» من قبل. تجسّم الاحتلال إذن ليصبح عدواً. ومن قلب «العداء الإسرائيلي»، نشأت منذ منتصف السبعينيات – بعد حرب أكتوبر 1973 مصرياً وسورياً – عملية «الأرسلة» أي العمل على تحويل العرب من أهل فلسطين الباقين في بلادهم إلى «مواطنين إسرائيليين» في دولة تزعم أنها «لكل المواطنين».

بعد اتفاق أوسلو 1993 تنامى الوعي الوطني- القومي لدى الفلسطينيين الواقعين في أسر الاحتلال منذ 1948، وهو الاتفاق القاضي بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على الأرض المحتلة بعد 1967 (الضفة الغربية وغزة). وتنامى الوعي مرات أخرى، على إثر «الانتفاضة الأولى» – انتفاضة الحجارة - لعام 1988، ثم في سياق «الانتفاضة الثانية» – للأقصى والاستقلال – منذ 2001 حتى 2004، وما تلاها.

وفي ظل تكثف الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية و«القدس الكبرى» بعد 1967، برزت صورة الواقع المعاندة للأيديولوجيا. وللمرة الأولى يتجسد الواقع في صورة مراوية للهوية الفلسطينية على مرتكزات المقاومة متعددة الأشكال، والمتجددة في الضفة وغزة، بخاصة غزة، ومرتكزات الديموغرافيا المتحولة فلسطينياً عن طريق قلب المعادلة السكانية بين العرب واليهود لينجه إلى تعادل تقريبي بعد احتلال (سبعة ملايين نسمة تقريباً داخل حدود فلسطين التاريخية).

الهوية الفلسطينية، بادئةً بقدر متواضع من مساحات وأعمال الأيديولوجيا الثورية، امتدت وتجذرت عبر الزمن، لتصنع «واقعاً» مغايراً: حيث الاستيطان يبتلع الأرض، ولكن على عكس من ذلك يزيد كمّ ووعي البشر. سقطت إذن معادلة «الإبادة» الأميركية للهنود الحمر (من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر) حين تم إلغاء البشر مع الاستيلاء على الأرض.

هنا في فلسطين يحدث العكس: تنزع ملكية الأرض ويغزوها «العدوّ»، بينما أن «الآخر» (العدوّ أيضاً) لا يُنتزع ولا يتم تأثره سلبياً بصورة جوهرية بفعل الغزو، وإنما ينمو. في ظل هذا الواقع الذي تجسد على وقع الانتفاضة الثانية، ومن بعدها بنحو عشر سنين، بدأت الدوائر الأشدّ تأدلجاً في المعسكر الصهيوني تطرح، منذ 2013، مشروعاً لتحويل صورة الأيديولوجيا - الوهم إلى قانون مشرّع ذاتياً، يضعه يهود إسرائيل لأنفسهم، لحماية «الذات» من «الآخر – العدوّ». إنه مشروع القانون الذي طرح على برلمان «الدولة» ليؤكد اليهود في إسرائيل لأنفسهم هوية اصطنعتها الأيديولوجيا، أنهم يهود ويظلون كذلك، وكذا دولتهم: دولة يهودية بالذات، مع استبعاد كلمة «ديموقراطية» من تعريفها.

هذا هو فحوى مشروع القانون الذي تم إقراره – بغالبية ضئيلة مع ذلك – في «الكنيست» صبيحة يوم 19 يوليو/ تموز 2018 (إسرائيل دولة قومية - دولة/ أمة Nation-State للشعب اليهودي).

بذلك تخيلت الأيديولوجيا هوية قومية قائمة على الانتماء الديني، أمة دينية، إن شئت، أمة يعلن قيامها بقانون. وهل تنشأ الأمم بقانون؟ أم أن «تكوّن الأمم» هي عملية تاريخية معقدة طويلة الأجل، لدرجة أن من المشكوك فيه أن يُعتبر «الأميركيون» «أمة» بالمعنى العلمي، من وجهة نظر العديد من دارسي الأمم والقوميات المعاصرة.

الأيديولوجيا إذن شرعت لنفسها صورة قانونية للهوية: إسرائيل دولة – أمة للشعب اليهودي Israel as the Nation-State of the Jewish People، على أرض غيره ويسميها «أرض إسرائيل» التي يعرفها صهيونيون كثر بأنها تشمل عبرياً «يهودا والسامرة» – كامل الضفة الغربية. أما «أهل فلسطين» فهم خارج «الدولة-الأمة» لأنهم خارج الأمة، وليسوا من الشعب في دولة ليست لكل مواطنيها. إنها إسرائيل التي لم تعد تعمل على تعميم «أسرلة» السكان وإنما تعمل على تقسيمهم إلى شعبين: شعب يهودي ليس بشعب ملتحم في الحقيقة بالمعنى السوسيولوجي-التاريخي، وشعب عربي هو عين الحقيقة.

إسرائيل إذن لم تعد هي إسرائيل، إذ تقرر مصيرها طائفة من السكان من دون غيرهم، لهم لغتهم الرسمية وأعيادهم ورموزهم، من دون سواهم. وإسرائيل هذه (غير الإسرائيلية) أعلنت، وشرعّت لنفسها من هو «الأنا» ومن هو «الآخر-العدو»، حين اصطنعت لنفسها أيديولوجيا تعكس على مرآة ذاتها هوية مخصوصة متطابقة مع النزعة «العدوانية» نحو الخارج.

فإلى أين تتجه تلك الأيديولوجيا بأصحابها؟ وإلى أين يذهب مسار الهوية التي اصطنعتها الأيديولوجية اصطناعاً، في تعارض كليّ مع الواقع ؟ هذه هي المسألة.

* أستاذ في معهد التخطيط القومي في القاهرة

الصهيونية هي أيديولوجية قبل ان تكون حقيقة تاريخية (أ ف ب)

عن المناصفة وشبهة التساوي في إدارة الحكم

أحمد بعلبكي *

في أعقاب الحرب الداخلية الخارجية في لبنان، شكلت شراكة المناصفة في إدارة الدولة مساومة دعمتها دول مقررة إقليمياً في مؤتمر عُقد في الطائف في السعودية لإنهاء الحرب وفقاً لمبدأ تحاصص السلطة بين زعماء الطوائف ممن أداروا الحرب.

وظلت إدارة المجتمع والاقتصاد اللبنانيين في ظل مثل هذه المناصفة، المساومة رهينة ظروف المواجهات بين الدول الوصيّة. مواجهات تنعكس على التوافق في الحكومات وعلى معدل النمو وما يتخللها من ضمور لأسواق العمل وتزايد العجوزات التجارية والمالية. فتنعكس هذه التدهورات بالتالي على الفئات الوسطى، لا سيما المسيحية منها: فتُحرم شبابها من تثمير مزايا في التعليم والإدارة والأسواق توافرت لهم بفعل تراكم اهتمام مميّز للكنيسة والتعليم الخاص باللغات الأجنبية والتوكيلات التجارية والإدارة المصرفية، بما يُسهّل على ما لا يقل عن ثلث الكفاءات الشبابية الهجرة.

وهكذا انتهت أزمات الحكم السياسية الاجتماعية المتفاقمة والسيادية منها بخاصة، خلال الحرب في ظل الزعامات الطائفية والحرب، إلى توافقات في مؤتمر الطائف على ما اعتبر إصلاحاً سياسياً للنظام يُبلور الإصلاح الطائفي للحكم ضمنته الوصايتين السعودية والسورية. وجاء هذا «الإصلاح» ليُنقل البلاد من حكم كتل نيابية يرجّح فيها، إجمالاً، نفوذ الزعامات المسيحية ومعها حضور نخب متعددة الطوائف متفاوتة المؤهلات في الوزارات. نخب يميل من بينها كثير من المسلمين إلى موالاة زعيم مسيحي يُقدرون تعاطفه معهم على موالاة زعيم من مذهبهم. وحصل الانتقال بعد اتفاق الطائف إلى حكم تفرض فيه المناصفة تحاصص الزعامات شبه الحصري لخدمات الوزارات يُوزعها مفاتيحها داخل مناطق أكثرياتها المذهبية فتُذكّر بالامركزية في الولايات العثمانية.

وهكذا تكون المركنتيلية المسيحية الأكثر تركزاً في التوكيلات التجارية والأسواق قد وجدت في المناصفة في الحكم والإدارة العامة المطبّقة صيغة ملاءمة لإقرار أولويات مصالحها في التوجهات الاقتصادية والمالية والنقدية للبرلمان والوزارات. وتكون النخب المسيحية الأكثر تطوراً في التعليم وفي الإدارة العامة قد أشركت زعامات الطوائف الأخرى المتحالفة معها في ترجيح مصالحها وتوزيع خدماتها. وهذا ما أدى ويؤدي إلى تعويق البناء التدريجي المتوازن للدولة وحماية بناء الاقتصاد الوطني المتكامل قطاعياً ومناطقياً.

لقد تراكمت النتائج السياسية المتناقضة لمبدأ المناصفة في تمثيل الطوائف الذي تباهى في تجاوز معيار أحجامها الديموغرافية تجاوز لم يُؤدّ إلى دولة القانون والاندماج الوطني، وهذه سيرورة يستعصي تحققها في دول المستعمرات المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية مهما اجتهدت حكوماتها في الاقتباس من الدساتير والتشريعات الليبرالية في ظل التبعيات السياسية والثقافية لحكامها ونخبها. وهي تبعيات انتهت إلى شرعنة تقاسم الدولة الضعيفة إلى دويلات طائفية ومذهبية لا تملك القدرة على إقامة حكم يقوم على أكثرية تُحاسبها معارضة. فنجد أنفسنا والحال هذه:

- أمام تيارات تهجس بتوجهات سياسية دينية متطرفة وتعبئات متكايدة ترتهن بحكم ولاءاتها الطائفية العابرة للحدود لدعم سياسي ومالي من دول عربية وإقليمية. تعطل سلطات الدولة على أداء الإدارات العامة فتشرع في إفساد الانفاق العام ومدره.

- أمام نخب تجد نفسها موزعة على مجموعات حراكية محلية بعد عقود الحرب وتطييف الأطر النقابية والطلابية وطغيان الولاءات الطائفية على الطروحات الحزبية وانحسار التيارات القومية واليسارية، فتجد نفسها بعيدة عن إمكانات التخطيط للمعالجات والاختلالات البنيوية التي تفرض على مديات متوسطة وبعيدة توفر شروطاً أساسية يأتي في طليعتها الاستقرار السياسي واستدامة الحكم القوي وليس التعاقب المتسارع للحكومات وتوجهاتها المتكايدة خاصة. وأن معالجات اختلالات وتعوقات اقتصادنا المرتبطة بالتفكك الطائفي للبُنى الاجتماعية والسياسية تحتاج إلى آجال طويلة لا تحتاجها اقتصاديات المجتمعات الناشئة.

ولا بدّ من التذكير بالتجارب الأوروبية التي أُخذت عنها مبادئ ديموقراطية التمثيل مع ما يقترن تبنيها حكماً من نقائص إقدام النواب المنتخبين على تقديم مصالحهم السياسية والخاصة على حساب غالبية ناخبيهم. إلا أن ما خفّف من نقائص ديموقراطية التمثيل البرلماني في أوروبا الصناعية الليبرالية والاجتماعية وفي فرنسا على سبيل المثال كان في الترسيخ المتدرج لتشريع الحقوق المدنية والسياسية الأساسية في ظل الجمهورية الثانية (حريات التعبير والراي...) التي بدأ تكريسها منذ الجمهورية الثانية (1848) ولم تتكرس سرية التصويت إلاّ في ظل الجمهورية الثالثة (1870) التي انتظرت في ظلها المرأة حتى عام 1944 لتحصل على حق الانتخاب. وقد مارست التيارات والأحزاب السياسية قرابة قرنين غربلة ترشيحات أعضائها وبرامجهم التي هي برامجها. كل هذا لم يكن كافياً لحماية أخلاقيات التمثيل الديموقراطي من التشويهات وانحرافات النواب ولكن هذا النظام بقي في تحدي مونتسكيو «النظام الوحيد للسلطة الذي يضع حدوداً لها» وهو الصيغة الوحيدة للتمثيل أو «النظام الأقل سوءاً بين الأنظمة» على حد قول ونستون تشرشل.

ولا يجب نسيان أن البحوث المعاصرة في علم الاجتماع الاجتماعية والياتها وتاثيرها في خياراتهم الفردية التي تبدو ظاهرياً أنها مستقلة عن هذه البنية، فاي أشكال من الوعي ما قبل الرأسمالي تسود في انتخابات المجتمع اللبناني وقد تحصنت في أقلياته الدينية الضيقة، وبدعم من القوى الاستعمارية والإقليمية التي ترتهن لها لتجديد نظامها وانتخابها.

هذا الانتخاب الذي امتدت النقاشات حول تفاصيله في لجنة برلمانية ضيقة مدة سنة اقتصرت عضويتها على ممثلي رؤساء الكتل الطائفية. فابتدعت تقسيمات للدوائر تضمن نجاحات أغلبيات كتلها. كما وابتدعت نظاماً هجيناً للانتخاب يحصر دور نظام النسبية بحماية الأكثريات ويضمن تمثيل العصبيات وإن كان قد ترك، بفعل فرض التصويت للوائح المغلقة ضمن القضاء حصراً، حيزاً لصوت تفضيلي داخل النظام النسبي المهجّن يُعطي أحياناً لمرشح من اللائحة المضادة الأضعف فرصة إنجاح عضو جاء أعلى تفضيلاً من خصمه في اللائحة الأقوى.

يعود ذلك إلى إربك أو توهم قيادة اللائحة الأقوى بما خُدعت به من مفاتيحها في تقدير ولاءات قواعدها المفترضة وبنائية الولاءات الزبائنية. السياسية لقطاع كبير من الناخبين. هؤلاء الناخبين ممن تتحكم في خياراتهم ليس ولاءات ترتبط ببرامج تُلائم بالضرورة مصالحهم الاقتصادية المحلية بقدر ما تخضع لعلاقات المكايدة المحلية والتزلف بين وجهاء للعائلات يتولون تحريكهم بدعم موعود من زعماء الزبائنية اللوائح الطائفية. فتأتي الأصوات أحياناً غير مطابقة لتقدير الماكينات الانتخابية والمفاتيح ولتقديرات الاستشاريين والإحصائيين ممن يتبعه بعضهم بين تقديرات الناخبين في المناطق والدوائر الانتخابيتين. وقد ورد مثال على هذا التيه الإحصائي أخيراً في عرض لإحصائي وديموغرافي لبنانيين أكاديميين جعل حجم السكان في لبنان يراوح بين 7 ـ 9 ملايين في الوقت الذي قدره الأكاديمي الآخر بثلاثة ملايين ونصف، وهذا هو الأقرب للواقع (تقديرات واردة على لسان كل من الباحثين في علم الاجتماع السكاني د. أسعد الآتات ود. مصطفى سليمان في ملحق رأس المال الاقتصادي لجريدة الأخبار بتاريخ 2018/5/14).

* أستاذ جامعي

فلسطين

«فتح» تهدّد بعقوبات جديدة على غزة

بعيداً عن التقييمات الفلسطينية والإسرائيلية، الإيجابية والسلبية، لمجمل المباحثات في القاهرة حول اتفاق تهدئة بين المقاومة والعدو، لا ترى «فتح» ما يحدث سوى من منظار واحد، هو مكانها من الاتفاق، أكثر من طبيعته. لذلك تهدّد برزمة عقوبات جديدة في حال لم تكن جزءاً من المشهد

تشمل العقوبات إيقاف مساعدات الشؤون الاجتماعية للأسر الأشد فقراً (أ ف ب)

غزة ـ **هاني إبراهيم**

كلما تقدمت المباحثات التي تجريها حركة «حماس» والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة مع جهاز «المخابرات العامة المصرية» حول اتفاق تهدئة مع العدو الإسرائيلي، تتصاعد النبرة التهديدية لدى «فتح» التي تلوّح منذ أيام بإيقاع عقوبات جديدة و«غير مسبوقة» على القطاع، لجعل «حماس» تتأخر في التوقيع على الاتفاق من دون إشراف فتحاوي، وذلك نظراً إلى المخاطر الكبيرة التي ستتحملها بالنسبة إلى المسؤولية الكاملة عن غزة وسكانها. وعلمت «الأخبار» من مصادر سياسية مطلعة أن رئيس السلطة، محمود عباس، كلّف حكومة «الوفاق الوطني» بإعداد «تصور كامل حول وقف تمويل غزة، بما في ذلك رواتب الموظفين ووزارتي الصحة والتعليم ورواتب الشؤون الاجتماعية»، في وقت أبلغ فيه رئيس وفد «فتح» عزّام الأحمد ، الموجود حالياً في القاهرة، قيادة المخابرات المصرية نيّة عباس فرض

> **ترى «فتح» أنه لا يمكن للقاهرة تجاوزها وأن ما تفعله مجرد ضغوط**

عقوبات جديدة في حال تم اتفاق التهدئة وتجاوز دور السلطة. وكان وفد «فتح» قد وصل مساء أول من أمس (السبت) برئاسة الأحمد للتباحث مع السلطات المصرية حول ملفي المصالحة والتهدئة، قائلاً إنه سيسلم «الرد النهائي» في الملفين، وذلك في ضوء معلومات مسبقة وصلت الوفد مفادها أن المصريين سيسعون إلى الضغط عليهم للعودة إلى المصالحة وفق ورقة مصرية معدلة للمرة الثالثة. بالعودة إلى العقوبات الجديدة، تقول المصادر إنها تتخطى وقف الرواتب المقتطع منها أصلاً وتمويل آخر وزارات، إذ سيتقرر وقف عمل «سلطة النقد» في غزة، وهو ما يعني إقفال جميع البنوك والمصارف في القطاع، الأمر الذي سيشل الحركة التجارية كلياً، ويوقف الحوالات المالية من غزة وإليها، بما سيؤثر أيضاً في حركة الاستيراد. ولدى رئيس السلطة، وفق المصادر نفسها، تصوّر خاص بشأن الجهاز المصرفي في غزة، قدّمه محافظ «النقد»، عزام الشوا، في نيسان الماضي، عقب التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء رامي الحمدالله في القطاع.

ثمة خطوات أخرى تستعد السلطة لتنفيذها ضمن العقوبات، تشمل وقف تحويل مخصصات الشؤون الاجتماعية التي تخدم أكثر من 80 ألف عائلة غزاوية، وتجميد التحويلات الطبية للمرضى والأدوية والمستلزمات للقطاع الصحي، وقطع الكهرباء ووقف دفع ثمن مياه «ماكروت» الإسرائيلية الواردة إلى غزة.

وتتوافق المعلومات حول عدد من العقوبات التي حصلت عليها «الأخبار»، مع تصريحات أمين السر لـ«اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، صائب عريقات، التي حذّر فيها، أول من أمس، حركة «حماس» من توقيع اتفاق مع إسرائيل بشأن غزة، مؤكداً أن السلطة ستتوقف عن تمويل القطاع «في حال جرت صفقات التقسيم تمهيداً لتمرير صفقة القرن». وقال عريقات: «إذا فعلت حماس ذلك، فلن تكون لنا مسؤولية ولن نموّل... هذا قطع للخطّ الأحمر، وتدمير للمشروع الوطني».

ويستند التقدير الفتحاوي إلى أن «حماس» لن تستطيع تحمّل كامل المسؤولية في غزة حتى إن حولت إليها جميع الضرائب، وأن ما يدور حالياً هو للضغط على السلطة للعودة إلى القطاع، خاصة أن المصريين لن يستطيعوا تجاوز «فتح» كي لا يقوّوا موقف «حماس»، وهو ما يتوافق مع تقدير إسرائيلي عبّر عنه المحلل السياسي في القناة العبرية الثانية يهودا يعاري، عندما قال أمس، إن «نجاح أو فشل التهدئة في غزة بات مرتبطاً بموقف محمود عباس وقراره».

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن وفود الفصائل ستبدأ العودة إلى القاهرة غداً الثلاثاء لاستكمال المباحثات التي توقفت الأسبوع الماضي. ورغم عودة وفد الفصائل إلى القطاع، تواصلت المباحثات بين «حماس» والسلطات المصرية عن بعد، الأمر الذي أشارت إليه صحيفة «إسرائيل اليوم» المقرّبة من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إذ نقلت عن مصدر مسؤول أن إسرائيل أبدت استعداداً مبدئياً لزيادة التيار الكهربائي لغزة، وتمكين قطر من دفع رواتب موظفي السلطة مقابل استمرار الهدوء، لكنها ذكرت أن «الحوار والحسم حول الممر المائي بين غزة وقبرص سيكونان بعد استعادة الهدوء الكامل في الجنوب كما كانت الحال بعد عملية الجرف الصامد».

اليمن

ترتيب أوراق في مواجهة قطر وتركيا وعُمان

الإمارات تسحب السلفيين من تعز

خلال أيام قليلة، يُفترض أن تصبح الكتائب السلفية الموالية لأبو ظبي خارج مدينة تعز، بعدما أعلنت السبت الماضي انسحابها منها. وطالبت بترتيب «خروج آمن» لمقاتليها من المدينة. الخطوة التي تأتي بعد تعرّض السلفيين لنكسة عسكرية هناك، يبدو أنها أُخرجت بإيعاز من قِبَل الإمارات، التي ترى اللحظة مناسبة لإعادة ترتيب الأوراق في مواجهة ما تعتقد أنه مخطط تركي ـ قطري، مدعوم عمانياً، لتبديل المشهد التعزي

ليس خروج «كتائب أبو العباس» السلفية المدعومة إماراتياً من مدينة تعز حدثاً عابراً. هذه الميليشيات التي تأسّست ابتداءً تحت اسم «حماة العقيدة»، لتشكّل لاحقاً الذراع الضاربة لأبو ظبي في المدينة الواقعة غربيّ اليمن، تغادر اليوم معقلها الرئيس، مُثيرةً الكثير من التكهنات والتحليلات بشأن خلفيات الانسحاب وتداعياته. صحيح أن هذه الخطوة جاءت بعد معارك ضارية مع التشكيلات المسحوبة على «حزب التجمع اليمني للإصلاح» (إخوان مسلمون)، تمكّن خلالها الأخير من توجيه ضربات قاسية للسلفيين، إلا أن قرار القيادي السلفي، عادل عبده فارع، المعروف بـ«أبو العباس»، مغادرة تعز (المدينة) من دون استماتة في القتال وفق ما يرى البعض، إنما يؤشر إلى أن ثمة أهدافاً بعيدة المدى كامنةً خلف هذا التكتيك.

برز اسم «أبو العباس»، الشاب الثلاثيني المتخرّج في «دار الحديث» السلفي في قرية دماج بمحافظة صعدة، في أواخر عام 2015، عندما اسّس في مدينة تعز التي ينحدر منها مجموعة مقاتلة باسم «حماة العقيدة»، لتشارك في ما سُمّي «معركة تحرير تعز». سرعان ما أوكلت إلى عادل عبده فارع، لاعب كرة القدم السابق والمُلقّب بـ«الدبابة الألمانية»، مهمّة قيادة الجبهة الشرقية في المدينة، قبل أن تُفتح له أبواب الدعم الإماراتي السخيّ مادياً وتسليحياً، ضمن استراتيجية أبو ظبي القائمة على تقوية الأجنحة السلفية المحسوبة عليها في قبالة السلفية («المحايدة») و«الإخوان» (هاني بن بريك في عدن وأبو العباس في تعز). استراتيجية لم يَطُل الوقت حتى ظهرت نتائجها، ونتائج الحشد السعودي للمرتزقة كيفما اتفق (من دون جامع من عقيدة أو قضية)، على شكل صراع نفوذ بين تلك الميليشيات، لم يكن يخبو حيناً إلا ليتجدّد أحياناً أخرى.

مع بداية عام 2018، ازدادت حدّة التوتر بين السلفيين و«الإصلاحيين»، والذي اتخذ في مرات كثيرة صورة مواجهات مسلّحة شكّلت الأحياء الواقعة تحت سيطرة كلا الطرفين مسرحاً لها. وفي شهر آب/ أغسطس الحالي، بلغ الأمر ذروته بفعل اندلاع اشتباكات ضارية لم تنتهِ إلا بعدما كانت قوات «اللواء 22 ميكا» وقوات «محور تعز» المحسوبة على «الإصلاح» قد استولت على مساحات واسعة من رقعة نفوذ «أبو العباس». استمرّ، إثر ذلك، الأخذ والردّ، من دون أن تفلح جهود الوساطة في إيقاف المواجهات التي استمرّت لأكثر من أسبوع، إلى أن أُعلن أخيراً الاتفاق على تسليم «المرتفعات الاستراتيجية» لـ«اللواء الخامس ـ حرس رئاسي»، ومن ثم للجهات الأمنية، في ظل تجاوب أبدته الكتائب السلفية لتنفيذ ما تم التوصل إليه. اتفاق أعقبه، مساء أول من أمس، إعلان «كتائب أبو العباس»، في تعميم أصدره قائدها عادل فارع، انسحاب أفرادها وأسرهم من مدينة تعز «بشكل نهائي»، ومطالبتها السلطة المحلية و«الحكومة الشرعية» بتأمين خروج هؤلاء من المدينة خلال أسبوع، وتوفير وسائل النقل اللازمة لهم.

> **تراهن الإمارات على تحميل «الإصلاح» مسؤولية الفشل الأمني في تعز**

تعميم تفاوتت الروايات بشأن حيثياته، إلا أن التدقيق فيها يثبت أنها تصبّ في اتجاه واحد: الإمارات، وبعد الضربة التي تلقّتها ذراعها السلفية في تعز، تُؤثِر الانسحاب من المشهد مؤقتاً، إلى حين إعادة ترتيب الأوراق، والإعداد لمواجهة ما ترى أنه «مخطط تركي ـ قطري» مدعوم عُمانياً لترتيب انقلاب في تعز. هذا «المخطّط» المفترَض كانت أبو ظبي لمست مؤشرات إليه في عدة معطيات، من بينها ما تحدث عنه نائب قائد ميليشيات «أبو العباس» نفسه، عادل العزّي، من «وجود تواصل وتنسيق بين الإصلاح والحوثي»، وكذلك الحفاوة العُمانية الملحوظة بجرحى «المقاومة الشعبية» التي يقودها القيادي «الإخواني» المحسوب على الجناح القطري ـ التركي، حمود المخلافي (ظهر المخلافي أخيراً في السلطنة مُستقبلاً أولئك الجرحى تمهيداً لنقلهم إلى الهند للعلاج).

تعزّز تلك المعطيات معلومات توافرت لـ«الأخبار» عن أن تركيا تسعى جادّة إلى تعزيز حضورها على الساحة اليمنية في مواجهة الإماراتيين. من هنا، تراهن أبو ظبي على أن «خروج أبو العباس من وسط المدينة لا يعني خروجه من المشهد التعزّي، بل سيكون له دور أكثر فاعلية»، على حدّ تعبير مصدر عسكري مقرّب من قيادة «التحالف» في عدن.

يفسّر ذلك الرهان حديث مصادر مطلعة من داخل تعز عن أن الإيعاز الإماراتي لميليشيات «أبو العباس» بالانسحاب من المدينة إنما هو جزء من «خطة مدروسة» لتطويق «الإصلاحيين» قبل الانقضاض عليهم. توضح المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أن مقاتلي عادل فارع سيتوجّهون إلى ريف تعز، وتحديداً إلى جبهة الكدحة، حيث تأمل الإمارات أن يَخلُق لها الجو من أجل تنفيذ مشروعها في تشكيل «حزام أمني تعزّي»، بعدما فشلت في ذلك داخل المدينة. تضيف المصادر نفسها أن أبو ظبي تراهن، أيضاً، على أن «الإصلاح» سيغدو منذ الآن في واجهة المشهد الأمني في تعز، وبالتالي سيتم تحميله المسؤولية عن الانفلات والفوضى المتفشّيين في المحافظة، واللذين قد يتخذان مساراً تصاعدياً في مقبل الأيام. حينذاك، يتم تقديم الكتائب السلفية، بعد أن تتشكّل في صورة «حزام أمني»، كـ«مُخلّص» من الفوضى، و«مُحرّر» من «الميليشيات»، وفق ما تقول المصادر.

الأهم اعتقاد الإماراتيين أن «الإصلاح سيكون أمام تحدي المواجهة مع الحوثي: فإما أن يخوض المعركة بجدّ، وإما أن يصبح محطّ غضب الحاضنة الشعبية». لكن ما لا تتنبّه إليه الدولة الثانية في «التحالف»، على ما يبدو، أن «الإخوان» الذين يجدون أنفسهم اليوم هدفاً لما يشبه «حرب تطهير» ضدهم، قد لا يمانعون وضع أيديهم بأيدي خصومهم (أنصار الله). وهو سيناريو تكاثرت إرهاصاته عقب الأزمة الخليجية، عندما بادر «الإصلاحيون» إلى إبرام اتفاقات موضعية على غير جبهة مع «أنصار الله»، من دون العودة إلى قيادة «التحالف». اتفاقات يظهر أن أكثر من طرف داخلي وخارجي باتت مصلحتهم مجتمعةً على اتساع رقعتها، وتطورها إلى ما هو أبعد من الهدن العسكرية.

(الأخبار)

اعتمدت استراتيجية أبو ظبي على تقوية الأجنحة السلفية الموالية لها في عدن وتعز (أ ف ب)

تحليل إخباري

الخطة الأميركية التالية: بعد القدس تصفية «حقّ العودة»

علي حيدر

ليس مفاجئاً أن تكون الخطوة التالية للإدارة الأميركية، بعد إعلان القدس عاصمةً للكيان الإسرائيلي، ونقل السفارة الأميركية إليها، الانتقال إلى مرحلة تنفيذ مخطط تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما أكدته تقارير إعلامية إسرائيلية، أنّ من المتوقع أن تعلن واشنطن قريباً وقف الميزانية والدعم الأميركي لوكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الضفة الغربية المحتلة ومطالبة إسرائيل بالتضييق على الوكالة.

فقد كان واضحاً أن الموقف الأميركي من مدينة القدس ليس إلا خطوة أولى في مسار تصاعدي يشمل كافة عناوين القضية الفلسطينية. وما مهّد الطريق للانتقال إلى هذه المرحلة، نتيجة التقويم الذي من المؤكد أنهم أجروه في واشنطن وتل أبيب، لردود الفعل العربية، وهو ما شجعهم على الخطوة التالية. خاصة أن أغلب النظام العربي الرسمي امتنع عن أي ردود فعل جدية، حتى على المستويين السياسي أو الاقتصادي بهدف ردع الطرفين الأميركي والإسرائيلي عن مواصلة هذا المسار، فضلاً عن تراجعه عن قرار القدس. ويجسّد هذا الموقف الأميركي الاحتضان الكامل لمواقف تل أبيب التي ترى أن «حق العودة يشكّل العقبة الرئيسية في المفاوضات».

تتضمن الخطة الأميركية بحسب القناة الثانية الإسرائيلية، خطوات عدة، سيكون أولاها نشر تقرير عن عدد اللاجئين الفلسطينيين، حيث يزعم الأميركيون أن عددهم يبلغ نصف مليون، مقارنة بأكثر من خمسة ملايين وفقاً للاعتراف الدولي ووكالة «الأونروا». أما المرحلة الثانية للخطة، فستكون عبر إعلان إدارة دونالد ترامب سحب الاعتراف بوكالة «الأونروا» ورفض تعريف اللاجئ المتّبع بالوكالة، وهو بنقل مكانة اللاجئ عبر التوارث بين الأجيال، حيث ستكتفي واشنطن بالاعتراف بالوكالة على أنها مفوضية تُعنى بشؤون اللاجئين عموماً، وسيعكب ذلك وقف الميزانيات وتمويل فعاليات «الأونروا» وأنشطتها في الضفة الغربية.

يؤكد التوجه الأميركي لإلغاء حق العودة بعد إعلان القدس أن المرحلة الحالية هي بنظر تل أبيب وواشنطن، مواصلة المساعي للتصفية التامة للقضية الفلسطينية، عبر حسم كافة قضاياها لمصلحة الجانب الإسرائيلي. وبالتالي، سيكون لهذه الخطوة أيضاً ما يتبعها في ما يتعلق بالاستوطنات التي مهّد لها حزب «الليكود» قبل أشهر عبر الدعوة إلى تطبيق القانون الإسرائيلي عليها في الضفة الغربية. وتؤكد أيضاً حقيقة جوهر «صفقة القرن» التي رُوِّج لها ومحاولة التمهيد لإعلانها كإطار لتسوية القضية الفلسطينية، بما يتساوق مع السقف الإسرائيلي.

يبدو، في ضوء فشل واشنطن بانتزاع موافقة فلسطينية، بما فيها اتباع خيار التسوية، أن الطرفين الأميركي والإسرائيلي يعملان على محاولة فرض وقائع سياسية وميدانية، في الساحة الفلسطينية، على أمل أن ينتج من ذلك، ولو لاحقاً، بروز قيادات وفصائل تتبنى هذا السقف باعتباره الأكثر واقعية مع موازين القوى والظروف السياسية العربية والدولية. وهو المنطق نفسه الذي استُند إليه لتبرير اتفاقية «أوسلو»، استناداً إلى مفهوم أن البديل منها لم يكن سوى تكريس الواقع القائم. من المؤكد أن تنفيذ قرار خفض عدد اللاجئين إلى نحو 10% من عددهم الحقيقي ستترتّب عنه تداعيات قاسية على اللاجئ، على مستويات متعددة، اقتصادية وسياسية، وتحديداً في دول الطوق، ومن ضمنها لبنان، وسيشكّل تحدياً لهذه البلدان لجهة نمط التعامل مع من يُزعَم صفة اللاجئ عنهم.

في المقابل، تكشف المواقف الإسرائيلية والأميركية المتصاعدة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عن أنّ أي تراجع في الثوابت لن يؤدي إلى تفهّم إسرائيلي وأميركي للحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، بل سيستدرج ـ وهو ما حصل فعلاً ـ مزيداً من الضغوط لتحقيق المزيد من التراجع، على طريق تحقيق كامل الأهداف الإسرائيلية. في هذا الإطار، يُتوقّع بحسب القناة الثانية الإسرائيلية، الكشف عن تفاصيل الخطة الأميركية الجديدة مطلع أيلول المقبل، وعندها ستنشر الإدارة الأميركية سياستها تجاه «الأونروا».

ويأتي الكشف عن تفاصيل الخطة الأميركية بالتزامن مع قرار إدارة ترامب تقليص المساعدات للفلسطينيين بأكثر من 200 مليون دولار، وبهدف قطع الطريق على أي مسار بديل يتوقع أن تطلب واشنطن من تل أبيب إعادة النظر في التفويض الذي تمنحه لوكالة «الأونروا» للعمل والنشاط في الضفة الغربية المحتلة، بهدف ضمان عدم تمكين الدول العربية من تحويل الميزانيات إلى الوكالة بدلاً من الإدارة الأميركية.

في المقابل، قال المفوض العام لـ«الأونروا»، بيير كراهينبول، إن «خفض الولايات المتحدة لميزانية المنظمة في وقت مبكر من هذا العام كان بهدف معاقبة الفلسطينيين بسبب انتقاداتهم للاعتراف الأميركي بالقدس المحتلة كعاصمة إسرائيلية». ولفت إلى أن «الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك إلى القضاء على أحد أهم عوامل القضية الفلسطينية وسحبها من طاولة المفاوضات».

مع ذلك، من الطبيعي أن ينظروا في تل أبيب إلى هذه الخطوة، على أنها خطوة تاريخية أخرى لترامب، وطاقمه الذي يسعى إلى شرعنة الواقع كما هو بهدف تكريسه، وتحديداً بعد شطب قضية القدس عن طاولة المفاوضات، على طريق محاولة تحقيق الآمال الإسرائيلية في الساحة الفلسطينية.

العراق

معسكر الصدر «متفائل»... والأكراد يتربّثون

لا يزال تشكيل الكتلة النيابية الأكبر، التي يُفترض بها تسمية رئيس الوزراء، محور شدّ وجذب بين المعسكرين المتنازعَين داخل «البيت الشيعي»، في ظل تصريحات متضادة «يبشّر» كل من قطبَيها بقرب ولادة هذه الكتلة من طرفه. تجاذب بدا، يوم أمس، مائلاً لمصلحة التحالف الذي يجمع رئيس «تحالف النصر» حيدر العبادي، ورئيس «التيار الصدري» مقتدى الصدر، من دون أن ينحسم لمصلحتهما، خصوصاً في ظل الضبابية التي لم تفارق إلى الآن الموقفَين الكردي و«السني».

وأعلن نائب رئيس «تحالف سائرون»، المدعوم من الصدر، ناظم العبادي، أمس، أن «الكتلة الأكبر قد تُعلَن خلال الساعات المقبلة»، مُتوقعاً «التحاق أفراد من دولة القانون (بزعامة نوري المالكي)، وبعض الإخوة من تحالف الفتح (بقيادة هادي العامري)، والقسم الأكبر من المحور الوطني (يضمّ قوى «البيت السني») بكتلة إنقاذ الوطن» التي أُعلنت مساء الـ19 من آب/ أغسطس الماضي من فندق بابل في العاصمة بغداد كـ«نواة للكتلة الأكبر»، مشيراً كذلك إلى أن «هناك تفاهماً وتواصلاً مع الأحزاب الكردية».

وتوحي التصريحات المتقدمة بحدوث انشقاق داخل تحالف «الفتح»، بما يسمح بنزوح كتلة منه إلى معسكر العبادي ـ الصدر. وهو ما سارع الناطق باسم «الفتح»، أحمد الأسدي، إلى نفيه، واصفاً الحديث عن رغبة بعض أعضاء تحالفه في الانضمام إلى «نواة الكتلة الأكبر» بأنه «خبر مضحك وكاذب لا يستحق الرد»، مؤكداً أن «تحالفنا من أكثر التحالفات تماسكاً». وما ضعّف، أيضاً، من ترويج مصادر «سائرون» لقرب إعلان «الكتلة الأكبر» تزامناً مع دعوة رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، إلى أول جلسة للبرلمان، هو نفي تحالف «المحور الوطني»، على لسان الناطق باسمه عبد الملك الحسيني، اتخاذ التحالف قراراً أو إعطاءه وعوداً في شأن الانضمام إلى أي من المعسكرَين المتنافسَين. وقال الحسيني، في بيان، إنه «سيتمّ وضع ملامح التقارب من هذه الكتلة أو تلك، وفق البرنامج الحكومي الذي يجد فيه المحور الوطني تحقيقاً لضمانات أكثر، خصوصاً في المناطق المحررة من داعش».

> **نفى «الفتح» الأنباء عن حدوث انشقاقات داخل صفوفه**

أما على المقلب الكردي، فلم يجارِ أخر ما أعلنه «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، كذلك، ما سوّقت له مصادر «سائرون». إذ تحدث الحزب عن «27 نقطة سيتمّ عرضها على الوفود التي ستزور أربيل خلال الفترة المقبلة»، قائلاً إن «من يتعهّد بتنفيذ هذه المطالب، التي من بينها تحقيق الشراكة في إدارة الدولة وحل الإشكالية في المناطق المتنازع عليها، سنكون معه». تصريح لا ينبئ بأن حملة الضغوط التي يقودها المبعوث الأميركي إلى العراق، بريت ماكغورك، من أجل ثني الأكراد و«السنّة» عن الالتحاق بمعسكر المالكي ـ العامري، قد آتت أكلها إلى الآن، في ظل توجّس أميركي من احتمال أن يفلح «المعسكر الإيراني» في إقناع الكتلة الكردية بالانضمام إليه مقابل ضمانات.

(الأخبار)

إيران

تساقط الفريق الاقتصادي للحكومة: روحاني «محصّن» أمام هجمات البرلمان

على خلاف مايشي به ظاهر الحملة البرلمانية في إيران لإسقاط وزراء حكومة حسن روحاني، يبدو الاخير في مناى عن الاستهداف بعد خطاب المرشد علي خامنئي أخيراً، واذ يحضر روحاني غداً تحت قبة البرلمان للإجابة عن أسئلة النواب، يُستبعد أن ينجح خصوم الرجل في الذهاب أكثر من الضغط على فريق الرئيس المعني بالملف الاقتصادي

يمثُل الرئيس الإيراني حسن روحاني، غداً، أمام البرلمان للإجابة عن أسئلة النواب. يحضر الرجل في وقت تتناقص فيه حكومته جراء الملاحقة البرلمانية التي أطاحت اثنين من وزرائه. فبعد إقالة النواب الإيرانيين وزير العمل أخيراً، محمود أحمدي نجاد.

> امّن خامنئي في خطابه الاخير «حصانة» اوثق لروحاني

لكن النظرة إلى ما يجري في المشهد السياسي الإيراني على أنه تهاوٍ لولاية روحاني الثانية، لا يُقرّ بهِ العارفون بخفايا التوازنات في طهران، ومسار تجاذبات القوى. ثمة صورة مقلوبة خلف مشهد إحراج الرئيس، والتصويب على فريقه الاقتصادي في المرحلة الحساسة التي تعيشها إيران لناحية التراجع المالي والاقتصادي على وقع العقوبات الأميركية، وجولات الاحتجاجات الشعبية المتقطعة في الشارع. فعبر التخفّف من الفريق الاقتصادي، وتغيير رموزه الأساسية، يكون روحاني قد أمّن «كبش فداء» أمام مختلف المستويات السياسية والشعبية في إيران، وهو ما أسهم فيه الرئيس نفسه عند استبداله محافظ البنك المركزي. وبذلك، يدفع الفريق الاقتصادي المتهم بـ«القصور» عن مواجهة تحديات المرحلة، وفي مستويات أكثر تشدداً بـ«التقصير» أو «الفساد»، ثمنَ الامتعاض الشعبي والانتقادات المتصاعدة في الشارع والإعلام والبرلمان لأداء الحكومي في هذه الملفات. وبالتالي، يُحيّد روحاني عن التصويب عليه كرأس هرم المسؤولية عن فشل البرنامج الانتخابي الذي فاز على أساسه بولاية ثانية.

> حجب البرلمان، أمس، الثقة عن وزير الاقتصاد والمالية، مسعود كرباسيان. زاد القرار من محاصرة روحاني وفريقه، وأعطى جرعة دعم للأطياف المعارضة بشدة لروحاني، والداعية إلى استقالته، وعلى رأسها تيار الرئيس السابق

هكذا، يصبح روحاني في موضع أكثر حساسية وتضرراً، وعرضة لوصف آخر ولاية له بـ«الفشل»، لكن في الوقت نفسه يحصّن الرئيس الإيراني موقعه، ويراهن على التغييرات الإدارية في فريقه، وعلى الوقت لتسجيل نجاحات في ما تبقى من ولايته. يصعب في طهران حماية فريق روحاني الاقتصادي وتحييد الوزراء عن المسؤولية، ما يجعل الأكثرية البرلمانية تنأى بنفسها عن حماية الوزراء المسؤولين مباشرة عن هذه الملفات أمام الرأي العام. وفي المستوى نفسه، يبدو بقاء روحاني وتحصينه وحماية ولايته حاجة لغالبية الأفرقاء والتيارات ومؤسسات النظام، يرفض أحد أن يتورط في العمل على خلافها. معادلة تفرضها ضرورة موازنة النظام بين الضغوط الخارجية ومواجهة حرب الحظر، والمطالب الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، في سبيل الخروج من المرحلة بأقل الأضرار الممكنة.

هذه السياسة بدأ المرشد الأعلى، علي خامنئي، مُتبنّياً لها بالمطلق، حرصاً منه على إظهار «وحدة الصف» أمام الخارج وترك النقاشات الداخلية عند مستويات واقعية ومحدودة، ومنع تمدّدها باتجاه إطاحة رئيس الجمهورية. وقد أمّن خامنئي في خطابه الأخير «حصانة» أوثق لروحاني برفضه دعوات الاستقالة الآتية من معارضي الرجل، حدّ وصف هذه الدعوات بأنها تنفيذ لـ«مخطط الأعداء». حينها، قال خامنئي أيضاً إن «الحكومة يجب أن تبقى، وأن تكون قوية، وأن تمارس وظيفتها في حل مشاكل الشعب». خطاب شكّل علامة سياسية فارقة، عزّزت من حضور «الولي الفقيه» في إيران في منطقة وسطى يمسك فيها بالعصا من المنتصف، من خلال حماية النظام والحكومات المتعاقبة أياً كان انتماؤها السياسي والحزبي. فكما دافع المرشد في الماضي عن حكومة نجاد، يعود اليوم ليقطع الطريق على نجاد نفسه في محاولة الأخير استغلال الظروف للتصويب على الرئيس الحالي.

المراقب عن كثب يلحظ، على ضفاف هذا الحراك السياسي الداخلي، بوادر خريطة سياسية مختلفة في طهران بدأت تظهر منذ مدة، لا تقتصر على الانقسام التقليدي: محافظين وإصلاحيين، خصوصاً مع تصدّر تيار نجاد للمعارضة، قاطعاً أكثر فأكثر مع تيار المحافظين، ومتمايزاً عنه في كل شيء. في الموازاة، تُكسب التطورات السياسية في إيران روحاني «الوسطي» دعم التيار المحافظ، فضلاً عن حلفائه الإصلاحيين. ويصعب في إيران اليوم فصل التجاذبات السياسية بين القوى، على الأقل إعلامياً، عن الملفات القضائية التي فُتحت في أكثر من اتجاه، بعضها لمحاربة المخلّين باقتصاد إيران وعملتها، وبعضها الآخر بوجه سياسيين متّهمين بالفساد. ومن بين الأخيرين مدير مكتب الرئيس السابق أحمدي نجاد، اسفنديار رحيم مشائي، الذي شرعت محكمة الثورة في محاكمته، أول من أمس.

(الأخبار)

يحيّد روحاني عن التصويب عليه كراس هرم المسؤولية (أ ف ب)

تقرير

العقوبات تعزّز تقارب طهران مع أنقرة والدوحة

تسهم العقوبات الاميركية على إيران في تمتين تقارب كل من طهران والدوحة، وهو ما تجلى أمس في اتصال هاتفي بين زعيمي البلدين. الامر نفسه ينسحب على العلاقات الإيرانية ـ التركية، الآخذة في التصاعد، خصوصاً في جانبها الاقتصادي، حيث بدأت شركات تركية ترث الشركات الاوروبية المغادرة هرباً من العقوبات

جدّد الرئيس الإيراني حسن روحاني، في اتصال هاتفي مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، أمس، دعم بلاده للدوحة في مواجهة «العقوبات غير القانونية»، في إشارة إلى المقاطعة الخليجية لقطر. وثمّن روحاني، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية، الموقف القطري من الاتفاق النووي الإيراني، داعياً إلى «توسيع وتمتين العلاقات مع دولة قطر، البلد الصديق في هذه المنطقة الحساسة». وأضاف أن «هناك العديد من الفرص لتطوير التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية بين إيران وقطر، وليس هناك عائق أمام دعم هذا التعاون المشترك». وأبدى الرئيس الإيراني لأمير قطر استعداد بلاده للإسهام في مشاريع «كأس العالم» التي ستستضيفها الدوحة عام 2022، مشدداً على ضرورة «تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين في البلدين وبذل الجهد لتسهيل نشاطاتهم». ولفت إلى أن «تعزيز التعاون في الموانئ والبحار، وإحداث خط ملاحي مشترك، يمكن أن يساعدا التجارة بين البلدين إلى حدّ كبير». ودعا آل ثاني، بدوره، إلى «تطوير شامل» لعلاقات قطر مع إيران، قائلاً: «لا ننسى أبداً موقف إيران الداعم لقطر بمواجهة الحصار الجائر»، مجدداً رفضه انتهاك الاتفاق النووي والتصعيد بين واشنطن وطهران. وشهد الاتصال تهنئة متبادلة بعيد الأضحى، ودعوة من روحاني لآل ثاني إلى حضور اجتماع القمة الثالث لمنتدى حوار التعاون الآسيوي الذي سيعقد في طهران الشهر المقبل.

بعيداً من الأسباب السياسية الأخرى، تسهم العقوبات ضد إيران في مزيد من التقارب بين طهران من جهة، وكل من أنقرة والدوحة من جهة ثانية. قطرياً، ثمة «جميل» تحفظه الدوحة لطهران، يتعلق بتعاملها مع المقاطعة السعودية ـ الإماراتية لها، وموقف الحكومة الإيرانية الذي أسهم في منع محاصرة قطر جغرافياً وتجارياً، وهو ما أشار إليه أمير قطر في اتصاله مع روحاني أمس. وعلى الهامش، تحضر المنافسة القطرية ـ الإماراتية، والتي يمكن أن تغري الدوحة بالاستيلاء على دور أبو ظبي إبان جولة العقوبات السابقة للاتفاق النووي، حين تحولت الإمارات إلى إحدى منصات الالتفاف على العقوبات. وهو ما لم يعد ممكناً تكراره في ظل انخراط الإمارات في الحملة الأميركية ضد إيران. والجدير ذكره أن الإعلام الإماراتي شرع في شنّ حملة تحريضية مبكرة على هذا التقارب الإيراني ـ القطري واحتمالات تطوره، من بوابة تصوير الدوحة على أنها تعصي الأوامر الأميركية. على ضفة تركيا، وفضلاً عن «الجميل» الآخر الذي يحفظه الأتراك لطهران في محنة محاولة الانقلاب العسكري، تجمع «المصيبة» البلدين، وتساعد على التعاون أكثر، إذ تشارك أنقرة هذه الأيام جارتها مواجهة الضغوط الأميركية وتداعياتها الاقتصادية. وفضلاً عن التقاطعات الآنية والسياسية، تفرض المصالح المشتركة والتبادلات التجارية نفسها على سياسة الحكومتين التركية والإيرانية في مرحلة العقوبات الأميركية على إيران.

وأمس، أشارت تقارير صحافية تركية إلى استعداد شركات طيران تركية لتقديم خدمات النقل الجوي للركاب الإيرانيين في رحلاتهم الخارجية، بدلاً من الشركات الأوروبية التي ألغت نشاطها في إيران، خوفاً من العقوبات الأميركية. وهو ما يُعدّ مفيداً لأرباح الخطوط التركية، التي ستزيد حصتها من الركاب الإيرانيين المسافرين إلى أوروبا بنسبة 20 في المئة. هذه الخطوات التركية العملية وغيرها، إلى جانب الموقف الرسمي لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، تدفع طهران إلى الإشادة بتعاون أنقرة معها في هذه المرحلة. وهو ما علّق عليه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، أمس، بالقول إن تركيا «تأتي على رأس الدول التي نتفاهم معها بأفضل شكل في المنطقة».

(الأخبار)

> ظريف: تركيا على رأس الدول التي نتفاهم معها بأفضل شكل

لمة «جميل» تحفظه الدوحة لطهران، يتعلق بتعاملها مع المقاطعة السعودية ـ الإماراتية لها (الأناضول)

رحيل

جون ماكين
سكت بوق الحروب

انتهت مسيرة السناتور الاميركي، جون ماكين، اول من امس، بعد صراع مع السرطان اكمل عاماً. لم يحقّق الاخير حلمه بأن يصبح رئيس الولايات المتحدة، على رغم محاولتين انتهتا إلى الفشل، لكنّه ظلّ موثّراً في السياسة الخارجية لبلاده، وداعماً لحروبها. من هنا، يمكن فهم من حزنوا لرحيل «عراب الديموقراطية»، الموبّد لـ«الربيع العربي» و«صديق الثوار»، السعودية، الحليفة «القريبة والقديمة»، وفق وصف ماكين. اعلنت انها «فقدت صديقاً عظيماً»، فيما نعاه رئيس الحكومة الإسرائيلية بوصفه «اكبر مدافع» عن كيان الاحتلال

ملاك حمود

الاسم الحاضر دائماً، جون ماكين، رحل أول من أمس عن 81 عاماً. له نزعة فوقيّة واتساق أيديولوجي ممزوج برؤى خاصة جعلته محل جدل نظراً لمواقفه في العديد من الملفّات، خصوصاً على صعيد المنطقة. جعل ماكين من «مبدأ نشر الديموقراطية الأميركية» هدفاً عمل على تحقيقه ما استطاع، سعياً لـ«إرشاد» الشعوب إلى «الصواب». لعلّ ما اقترفه جون ماكين (هنا) وما أيّده من غزوات، سيبقى محفوظاً، ولفترة طويلة، في سجلّ «السياسة اللاأخلاقية». هو عسكريّ سابق (ابن وحفيد عسكريَّين يحمل اسمهما)، سناتور جمهوري عن ولاية أريزونا، ومرشّح رئاسي؛ أجاد وبعضها الآخر بوجه سياسيين مُتّهمين بالفساد. ومن بين الأخيرين مستبدّ في الأوقات الرديئة لبلاده، وطالب إجماع من الحزبين (الجمهوري والديموقراطي) مدير مكتب الرئيس السابق أحمدي عندما تكون الأمور على ما يرام. نجاد، اسفنديار رحيم مشائي، الذي هذا جعله مقبولاً لدى العديد شرعت محكمة الثورة في محاكمته، من أقرانه وخصومه، وحتى أول من أمس. «المستقلّين».

الرجل الذي لم يجد عن قناعته بضرورة مشاركة «القيَم الأميركية» والدفاع عنها حول العالم، شارك في حرب فيتنام كطيار بحرية، وتمّ أسره في عام 1967. هناك لمدة خمس سنوات. ربّما تركه ذلك مع فكرة واضحة عن هويته، وطموح سياسي أوصله إلى مجلس النواب عام 1982. كبرت طموحات النائب، فصعد إلى مجلس الشيوخ في 1986، حيث مكث حتى وفاته. في عام 2000، خسر ماكين «الصريح»، في الانتخابات التمهيدية لحزبه أمام جورج دبليو بوش، وعاد وفاز بالترشيح الجمهوري للانتخابات الرئاسية عام 2008، لكنّه هُزم أمام باراك أوباما.

سناتور «الربيع العربي»

امتلك ماكين إرثاً مختلطاً؛ فهو نزقٌ، حادّ الطباع، وأحد أشهر السياسيين الأميركيين وأكثرهم نفوذاً، كان من صقور السياسة الخارجية و«مهندسي الربيع العربي»، وأحد أكثر مؤيدي التدخّل العسكري خارج الحدود. بحسب بعض زملائه، فإنه لم يقل «لا» إطلاقاً للحرب.

> «صديق عظيم»

«بالغ الأسى» تلقّى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، نبأ وفاة جون ماكين «الذي كان رجلاً وطنياً كبيراً مخلصاً لأميركا وصديقاً حقيقياً لإسرائيل»، و«أكبر مدافع» عنها. وقال: «سأعتزّ دائماً بصداقته المتينة مع الشعب الإسرائيلي ومعي شخصياً. دعمه المستمر لإسرائيل نبَع من إيمانه بقيم الديموقراطية والحرية. دولة إسرائيل تؤدي التحية لجون ماكين». السناتور الراحل كان من أشد المدافعين عن «الديموقراطية الفعالة الوحيدة في الشرق الأوسط». وفق ما وصف إسرائيل في إحدى مقابلاته مع «سي أن أن».

في السياق ذاته، أعرب السفير السعودي لدى الولايات المتحدة، خالد بن سلمان، عن تعازيه بوفاة ماكين، وكتب في تغريدة: «أخلص التعازي للشعب الأميركي على فقدان جون ماكين، البطل الأميركي الذي كرّس حياته لخدمه بلاده والنهوض بالسلام والأمن العالميَّين. كان صديقاً عظيماً للمملكة، رجل دولة محترم وجدير بالثقة حقاً. سنفتقده».

قبل أن يكتشف «الخطأ الفادح» متأخّراً؛ كان من أكثر المتحمّسين لغزو العراق، وأيّد زيادة عديد القوات الأميركية هناك، منتقداً تعامل إدارة جورج بوش مع هذه الحرب. في مذكراته التي نشرت في أيار/ مايو الماضي، بعنوان «الموجة التي لا تهدأ»، كتب: «الحرب على العراق التي ناديت من أجل إطلاقها، لا يمكن الحكم عليها على أنّها أي شيء آخر سوى أنها كانت خطأ. خطأ خطير جداً، ويجب أن أتحمّل نصيبي من اللوم عليها». وتذكّر فجأة أنه «لم يكن هناك من داعٍ لإزهاق الأرواح والإخلال بالأمن... لقد خرجنا من حرب فيتنام واقتنعت صراحة أننا قادرون على النصر في حرب العراق وفعلنا ذلك؛ انتصرنا في حرب العراق بعد اتباع استراتيجية زيادة عدد القوات، وضحّيت من أجلها بكل شيء، بما في ذلك طموحي الرئاسي».

في عام 2011، لدى بدء «الربيع العربي»، دعا الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف مؤيّد لـ«الديموقراطية» في المنطقة. في قاموس ماكين، الديموقراطية تكمن في التدخّل العسكري في ليبيا، وضرب سوريا وتسليح فصائل المعارضة.

زار، مثلاً، بنغازي وطرابلس في عامي 2011 و2013، مدافعاً عن دور أقوى للولايات المتحدة في «ليبيا ما بعد القذافي». أراد كذلك تدخّلاً حاسماً في سوريا. زار شمال البلاد، في أيار/ مايو 2013، بـ«صفة» أرفع مسؤول أميركي يدخل سوريا منذ بدء الحرب فيها حيث جال برفقة مسؤولي الفصائل المسلحة كواحد من أهل بيتهم. جلس بينهم داعياً إلى تزويدهم بالأسلحة الثقيلة، وإقامة منطقة حظر طيران تشمل الأراضي السورية كافة.

عُرف داخلياً بمواقفه المحافظة دينياً والداعمة للتجارة الحرة (خلافاً لترامب) والحدّ من الإنفاق الحكومي وبرامج الرفاهية. انتقد خفض الضرائب، ودعم زيادة الإنفاق العسكري (موازنة الدفاع)، وباعتباره حامل «أفكار مستقلة» عن أبناء حزبه، لم يتردّد يوماً في إعلان الخلاف معهم في القضايا الداخلية.

انتقد دونالد ترامب بشدة خصوصاً لجهة مواقفه من الهجرة والهجرة غير الشرعية. وبدا أنّ انتخاب الأخير ضرب عرض الحائط بـ«مبادئ» السناتور الجمهوري التقليدي الذي لم يخفِ استياءه من «نزعة رجل الأعمال المليادير القومية والحمائية»، إلى جانب «مغازلته» للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، و«استخفافه» بكرامة منصب الرئاسة. وصف اجتماع الرئيس الأميركي مع نظيره الروسي في هلسنكي بأنه «خطأ مأسوي»، وتراجع جديد للولايات المتحدة.

طلب أن لا يحضر الرئيس الأميركي الـ«نزق» و«قليل الاطّلاع» جنازته. أمّا ترامب، فاكتفى بتقديم تعازيه في تغريدة مقتضبة، كتب فيها: «أقدم تعازيّ وأصدق احترامي لعائلة السناتور جون ماكين. قلوبنا وصلواتنا معكم».

شارك في حرب فيتنام، وتم أسره هناك لمدة خمس سنوات (أ ف ب)

تقرير

واشنطن و«النووي الكوري»: «تجارة» الصين تعرقل!

ألغى الرئيس الأميركي زيارة وزير خارجيته المقررة إلى بيونغ يانغ، بعد تصريحات ألقى فيها اللوم على الصين والحرب التجارية التي تدور بينهما!

ألغى ترامب الزيارة المقررة لمايك بومبيو إلى بيونغ يانغ (أ ف ب)

يبدو أن تعقيدات ملف المفاوضات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تتزايد تباعاً، ربطاً بالصراع الأميركي - الصيني، إذ يستخدم الأميركيون ملف كوريا الشمالية، أداة ضغط على بكين، صاحبة الدور الهام في بيونغ يانغ. ومرة أخرى تغيّرت لهجة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تجاه كوريا الشمالية. إذ ألغى الزيارة المقررة لوزير خارجيته مايك بومبيو إليها، بعد أيام قليلة من الإعلان عنها. وأعرب للمرة الأولى منذ قمته التاريخية مع الرئيس الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، عن «إحباطه لعدم إحراز تقدم في ملف نزع السلاح النووي».

القرار الأميركي تردد صداه في الإعلام الكوري الشمالي. صحيفة «رودونغ سينمون» نشرت مقالاً اتهمت فيه الولايات المتحدة بـ«الازدواجية في التعامل» و«إعداد مؤامرة إجرامية» ضد بيونغ يانغ. وحثّت الصحيفة، الناطقة باسم «حزب العمال» الحاكم، واشنطن على التخلي عن «المقامرة العسكرية عديمة

«حزب العمال»: على واشنطن التخلي عن «المقامرة العسكرية»

الجدوى»، داعية البيت الأبيض إلى «تنفيذ اتفاق سنغافورة».

وبالعودة إلى اتهام الرئيس الأميركي لبكين أنه «بسبب موقفنا التجاري الأكثر صرامة مع الصين، لا أعتقد أنهم يساعدون في عملية نزع الأسلحة النووية كما كانوا في السابق»، علّقت الصين على التصريحات «غير المسؤولة»، بالقول إن ترامب «يتجاهل الحقائق»، مضيفة على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية، لو كانغ، أنه جرى تقديم احتجاج رسمي إلى الولايات المتحدة، وأن بلاده تبذل «جهوداً دؤوبة للالتزام بقرارات مجلس الأمن».

التوتر بين الولايات المتحدة والصين في هذا الملف، يحظى بأهمية استثنائية، لكون واشنطن كانت قد اعتمدت على مساعدة الصين في فرض نظام العقوبات الأكثر قسوة على بيونغ يانغ في العام 2017، لكون الصين هي أكبر شريك تجاري لكوريا الشمالية، وتمتلك حدوداً مشتركة معها. غير أن الأسابيع الأخيرة شهدت مؤشرات على أن فاعلية العقوبات (المشتركة) بدأت تضعف. فالصين وروسيا عرقلتا طلباً قدّمته واشنطن لإضافة مصرف روسي وأحد الأشخاص وكيانين كوريين شماليين، إلى «اللائحة السوداء» للعقوبات التابعة للأمم المتحدة، ورفضتا سابقاً، البتّ في طلب أميركي بوقف الشحنات النفطية إلى كوريا الشمالية. كما دعت موسكو وبكين، مجلس الأمن إلى النظر في تخفيف العقوبات لمكافأة كوريا الشمالية على فتحها حواراً مع الولايات المتحدة ووقفها التجارب الصاروخية.

في هذا السياق، أفادت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية في تقرير لها، بأن ترامب ألمح للجانب الصيني أن «المساعدة في حل النزاعات التجارية أكثر قيمة من إضعاف العقوبات على كوريا الشمالية»، وهو عكس التوجه الحالي المعلن للصين. أما بالنسبة لكوريا الجنوبية، فقد عقد رئيسها مون جاي إن، اجتماعاً للمجلس الوطني للأمن أمس، وذلك لمناقشة إلغاء رحلة بومبيو. وقال ناطق باسم «البيت الأزرق» في سيول، إن «رحلة مون المقررة إلى بيونغ يانغ في أيلول المقبل، باتت تحمل أهمية إضافية»، مضيفاً أن «الظروف تظهر أن مون يلعب دوراً أكبر كميسّر ووسيط يفصل الجمود بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة ويوسع نطاق التفاهم المتبادل».

وفي تقرير آخر لـ«بلومبرغ»، رأت أن إلغاء زيارة الدبلوماسيين الأميركيين إلى كوريا الشمالية بعد يوم من الإعلان عنها، «عكس شعوراً بالانحراف في استراتيجية الإدارة». ونقلت الوكالة عن المحلل السابق في وكالة «الاستخبارات المركزية الأميركية»، بروس كلينغر، قوله إن هذا القرار «يعكس التنسيق الضعيف لسياسة الإدارة في كوريا الشمالية»، مضيفاً أن «الطريق الدبلوماسي إلى الأمام هو أطول وأبطأ بكثير مما وصفه الرئيس ترامب في الأصل».

(الأخبار)

وفيات

إنا لله وإنا إليه راجعون
انتقلت إلى رحمة ربها تعالى
المرحومة الحاجة الفاضلة
رحمة عباس جابر
أرملة المرحوم الحاج صادق شقير
ولدها: المرحوم حسن
بناتها: دلال، ناديا، منى، رندى
صهراها: سمير زعرور ونصار عبد الكريم الأسعد
تقبل التعازي في بيروت في جمعية التخصص والتوجيه العلمي – قرب المديرية العامة لأمن الدولة نهار غد الثلاثاء في 2018/8/28 من الساعة 3 لغاية الساعة 6 مساءً.
الآسفون: آل جابر وآل شقير والأسعد وزعرور
ولكم الأجر والثواب

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

استراحة

2950 كلمات متقاطعة

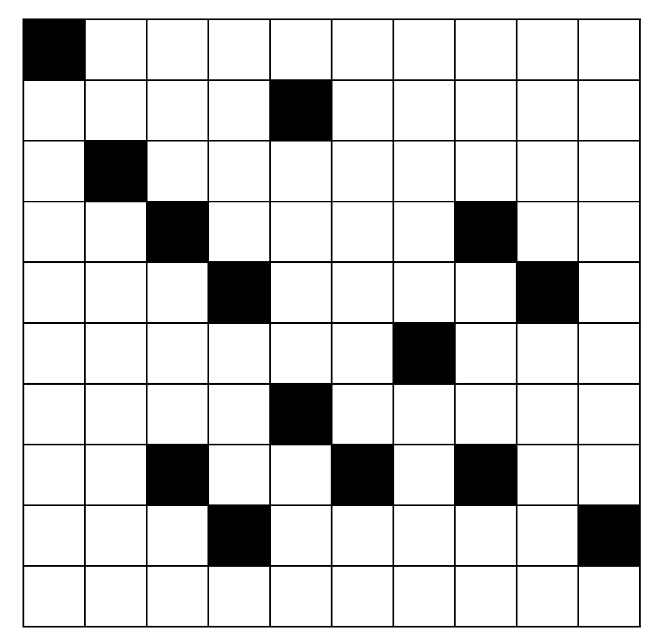

أفقيا

1- رئيس جمهورية بولندي سابق – 2- مدينة عراقية – شاعر أموي – 3- عالمة فيزياء وكيمياء فرنسية الجنسية إكتشفت الراديوم مع زوجها ونالت في حياتها جائزتي نوبل – 4- للتأوه – ممثلي الأمة في البرلمان – خاصتها بالأجنبية – 5- مدينة نيجيرية – حث على الأمر – 6- تُرسل وتفرّق المال في البلاد – جمهورية في أفريقيا الغربية على الأطلسي محصورة داخل أراضي السنغال – 7- إسم شهر تموز في بعض البلدان العربية – وضعية معيّنة في لعبة كرة القدم – 8- ضمير متصل – مقياس مساحة – موضوع وكلام مكتوب – 9- دن كبير – لسّ الطعام – 10- صفة أو تسمية تُطلق على كوكب الزهرة

عموديا

1- من مشاهير الشعراء الفرنسيّين وزعيم الحركة الرومنطيقية زار الشرق وشغف به – 2- يشاهده بأم العين – سفن كبيرة للقتال – 3- ما بين طرف الإبهام وطرف الخنصر ممتدّين – خلاف إجتهاد – والدة – 4- عاصمة أوروبية يحتل الإخضرار فيها مساحات واسعة – قبّة القميص – 5- دولة أفريقية عاصمتها برازافيل – للندبة – 6- ألم خفيف بلغة الأطفال – أعرّف الغير بالطريق – 7- يختبر ويمتحن – قياس مستعمل في مساحة الطول – 8- خبر قيد الكتمان – سجن – والد – 9- للتفسير – جزيرة في المحيط الهندي هي سيلان سابقاً – 10- رئيس حكومة لبناني راحل وأول رئيس وزراء بعد الإستقلال

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الجزائر – ما – 2- سانيو – شكوك – 3- طريف – سياتل – 4- وسن – لندن – 5- لتّ – أحج – تحلّ – 6- اللسان – را – 7- خندق – رأس – 8- تدك – براغ – 9- فم – يبدّل – لا – 10- وليم شكسبير

عموديا

1- أسطول – خوفو – 2- لارستان – مل – 3- جنين – لدّت – 4- زيف – القديم – 5- أو – لحس – كبش – 6- سنجار – دك – 7- رشيد – نابلس – 8- كانت – سر – 9- موت – حر – آلي – 10- إكليل الغار

2950 sudoku

2		7		9			3	
	4	6		7			9	2
3						5		6
	7		2	1			4	
			3		8			7
	3			6	9		1	
8		1		3				4
	2					6	8	
				8		3		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2949

2	7	5	1	4	6	8	9	3
1	3	6	2	8	9	4	5	7
4	9	8	3	5	7	1	2	6
5	8	4	7	1	2	3	6	9
3	1	2	6	9	4	5	7	8
7	6	9	5	3	8	2	1	4
6	2	1	4	7	3	9	8	5
8	4	7	9	2	5	6	3	1
9	5	3	8	6	1	7	4	2

مشاهير 2950

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

سياسي وزعيم هندي (1869-1948) قاوم الإستبداد الأنكليزي بواسطة العصيان المدني الشامل حتى الوصول الى الإستقلال. عاش طوال حياته متواضعاً ومتقشفاً
7+1+3+5 = سحاب السماء ■ 10+11+9+6 = راقصة مصرية ■ 4+8+2 = ضلّ في الطريق

حل الشبكة الماضية: مانفريد رومل

إعداد نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد للتعاقد مع استشاري للمساعدة في ادارة مشروع مقدمي خدمات التوزيع، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/5190 تاريخ 2018/5/22، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/9/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /250 000/ ل.ل (مائتي وخمسون الف ليرة لبنانية).

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2018/8/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1753

إعلان إعادة

تلزيم تأمين آليات الدفاع المدني ضد الغير (إلزامي - أضرار جسدية)

الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه الخامس والعشرون من شهر ايلول 2018، تجري ادارة المناقصات – في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو – الصنايع – بيروت، لحساب المديرية العامة للدفاع المدني - مناقصة إعادة تلزيم تأمين آليات الدفاع المدني ضد الغير (إلزامي - أضرار جسدية).

ـ التأمين المؤقت: عشرة ملايين ليرة لبنانية فقط لا غير.
ـ طريقة التلزيم: تقديم أسعار.

تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للدفاع المدني.

يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1755

إعلان

تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2018/09/18، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم قرطاسيّة مختلفة لعام 2018 موضوع دفتر الشروط الإدارية الخاصة رقم 233/م ل تاريخ 2018/08/20.

يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.

ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.

مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 1760

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ كسروان

تنفذ مرلان الياس عقل بالمعاملة 2016/356 بوجه ورثة منذر الخوري اسطفان عماد وهم جنات وجان وانطوان وانطوانات منذر الخوري اسطفان عماد قرار محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان الغرفة الثالثة عشرة قرار رقم 2015/43 والذي قضى بازالة الشيوع في العقار 84/جورة بدران مساحته 462 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية ارض بعل محرجة وبالكشف تبين انه يقع في محلة بيدر البطحة عبر طريق فرعية قربه ابنية حديثة وهو بموجب الافادة العقارية ارض بعل محرجة وطريق فرعية قربه ابنية حديثة وهو عقار طبيعية مبسطة له واجهة للطريق. سليخ لا بناء عليه تاريخ محضر الوصف 2016/4/14 وتاريخ تسجيله 2016/4/20 بدل تخمين وطرح العقار 48/جورة بدران /39270/د.أ.

يجري البيع بيوم الثلاثاء الواقع فيه 2018/10/23 الساعة 11,00 قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لأمر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان أو تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للعقار موضوع المزايدة.

رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

دعوة

ان القاضي المنفرد المدني في المتن الناظر في دعاوى الايجارات يدعو المدعى عليه واروجان قره بتيان للحضور إلى قلم المحكمة بمهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر لتبلغ اوراق الدعوى 2018/107 المقامة من خديجة علي زيتون ويوسف ابو عرابي والرامية الى اسقاط حق المدعى عليه واروجان قره بتيان من حقه في التمديد القانوني للمأجور الكائن في الطابق الارضي من البناء القائم على العقار /1919/ برج حمود والزامه باخلائه وبدفع مع المطلوب ادخاله الياس بو انطون بدل الاشغال والبالغ /15000/د.أ. وحضور الجلسة في 2018/10/17 والا اعتبر مبلغاً وحُوكم اصولاً وعدّ كل تبليغ اليه في قلم المحكمة صحيحاً.

رئيس القلم
سمر سالم

إعلان

من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب حسن خالد شعبان وكيل علي خالد شعبان سند ملكية بدل ضائع للعقار 890 سبلين.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا
طلب سلمان معروف ريدان لموكله فايز يوسف اسماعيل شهادة قيد بدل ضائع بالعقار 1724 المحيدثة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً.
أمين السجل العقاري
ربى الدغيدي

اعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ كسروان

ينفذ الدكتور لوسي شلهوب وكرم أبي كرم بالمعاملة التنفيذية 2017/931 بوجه سميرة عطاالله وسليم وطارق ابو جودة عقد تأمين وشهادة قيد تأمين تحصيلاً لمبلغ /40000/د.أ اضافة الى الفوائد والرسوم

ويجري التنفيذ على القسم 2/5551 كفردبيان مساحته 305 م.م وهو بموجب الافادة العقارية مستودع طابق سفلي.
- على القسم 6/5551 كفردبيان مساحته 40 م.م وهو بموجب الافادة العقارية غرفة ومنافع – طابق ارضي.
- وبالكشف تبين ان القسمين يقعا في بناء مقابل لفيلا عبود قرب فيلا الصايغ ضمن منطقة VAL de Neige رقم 38 وتبين ان القسم 6 له مدخل من الطريق وقد ازيل الحمام وجرى استحداث فتحة ودرج داخلي مبلط يؤدي الى القسم 2 الذي لا مدخل له سوى من القسم 6.
- القسم 2 كناية عن صالة كبيرة ضمنها أعمدة وقد استحدث حائط لإنشاء مطبخ وحمام غير منجرين كما تبين وجود جدران داخلية مورقة ضمنها ما زالت على الباطون وللقسم 2 تهوئة من جهتين لناحية الطريق. ارتفاع السقف 3,35 م
- مخالفة بناء اشارة مخالفة بكتاب من البلدية رقم 2007/471
- حجز احتياطي رقم 2017/2863 لصالح مؤسسة كهرباء لبنان.
- تاريخ قرار الحجر 2018/12/12 وتاريخ تسجيله 2017/12/18
- بدل تخمين القسمين 2و6 من العقار 5551/كفردبيان /172500/د.أ وبدل طرحهجما /103500/د.أ

يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2018/10/16 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لأمر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان أو تقديم كفالة وافية من أحد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة وإلا عدّ قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسمين موضوع المزايدة.

رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان قضائي

قررت محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع /زحلة/ برئاسة القاضية نوال صليبا بتاريخ 2018/5/22 نشر الاعلان التالي:

تقدم المستدعي جورج حنا العتل بوكالة المحامي جوزف معلوف باستدعاء تعين قيم سجل برقم اساس 2018/142 تاريخ الورود في 2018/5/17 واشار بموجبه انه يملك القسم رقم /5/ من العقار رقم /48/ معلقة بناء الذي هو كناية عن شقة سكنية يشغلها مع اهله كما يملك كل من خليل ويوسف ومخايل وراجي وهند وشموني اولاد ابراهيم يوسف طانيوس بدره وسعاد ارملة امين ابراهيم يوسف طانيوس بدره العقار رقم /49/ معلقة بناء الملاصق للقسم الذي يشغله المستدعي وهو متروك منذ عدة سنوات. وطلب المستدعي تعيينه قيماً على الغائبين المذكورين اعلاه في العقار رقم /49/ معلقة بناء.

فعلى كل من لديه معلومات عن مكان وجود المطلوب تعين قيم على اموالهم او من لديه اعتراض او ملاحظات على الطلب على ان يقدمه الى المحكمة خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ على ان يصار بعدها الى اجراء المقتضى القانوني.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية/ مديرية المالية العامة/ مديرية الواردات/ دائرة التحصيل النبطية المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في النبطية – مبنى حرب – الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع وزارة المالية الالكتروني.

الرقم	اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
1	عباس خليل مراد	560292	RT000117065LB
2	كريمة محمد قرقابة	629590	RT000117070LB
3	طارق شوقي غندور	1441830	RT000117501LB
4	رنا علي بدر الدين	1620342	RT000117508LB
5	ابراهيم محمد فواز	1823695	RT000117527LB
6	سامية عبدو ملاح	1932474	RT000117539LB
7	حسن محمد نصار	2778511	RT000117859LB
8	ادريس خليل مطر	2859282	RT000117865LB
9	ياسر علي يحيى	3097737	RT000117878LB
10	زينب محمد منصور	2586960	RT000117278LB
11	ندى زكي طقش	248782	RT000116964LB
12	ضياء الدين عبد اللطيف بري	1202073	RT000117121LB
13	هلال حسن قبيسي	1545912	RT000117140LB
14	شربل يعقوب العلم	3152206	RT000117180LB
15	حيدر احمد زبيب	125260	RT000077298LB
16	محمد رضا معتوق	157876	RT000138721LB
17	محمد فؤاد جابر	182601	RT000140214LB
18	عباس اسماعيل بدر الدين	209456	RT000080966LB
19	فادي موسى حديب	228679	RT000036644LB
20	ابراهيم خليل سلامي	726597	RT000083842LB
21	شركة وزنة للهندسة والتجارة والتعهدات والمقاولات ش.م.م	752305	RT000083859LB
22	الفقيه للمفروشات	754354	RT000083861LB
23	علي محمد سعيد	776359	RT000083864LB
24	حسن علي سليمان	781082	RT000083866LB
25	جودلة حسين سبيتي	823343	RT000083871LB
26	كامل حسين شحرور	851378	RT000083876LB
27	غانم محمد صالح	859904	RT000083877LB
28	حسن محمد الاخرس	908282	RT000083892LB
29	علي نمر بزي	937259	RT000083902LB
30	رنده علي عجمي	986793	RT000083908LB
31	زين العابدين خليل داود عكاش	1022049	RT000083910LB
32	ابراهيم حسن رمضان	1080451	RT000083914LB

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس مالية النبطية
سعد مصطفى بري
التكليف 1757

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلبت الهام محمود الهبطه سندات تمليك بدل ضائع بحصة مورثها يوسف فندي المصري في العقارات 738 - 484 - 536 - 362 - 222 - 215 - 223 - 978 من منطقة كفريا.

للمعترض المراجعة
خلال مهلة 15 يوماً.
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا
طلبت ليال يوسف ميرهم لموكلها اسامة سامي دهام شهادة قيد بدل عن ضائع بالعقار 637 بكيفا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً.
أمين السجل العقاري في راشيا بالتكليف
ربى حسن دغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب ريشار عساف جبارة سند تمليك بدل ضائع بحصة موكلته رينيه حنا الياس حبيب في العقار 2340 عيتنيت.

للمعترض المراجعة
خلال مهلة 15 يوماً.
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

مبوب

خرج ولم يعد

غادر العمال
Abdul ali
Jay shaha krishna
Mohammad liton
Joynal miah
Robiul sheikh
من الجنسية البنغلادشية و مجدوب محمد خليفة من الجنسية السودانية من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 70/766733

غادرت العاملة الفيليبينية
AILEEN DE LA CRUZ IGNACIO
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/888609

غادرت العاملة الاثيوبية
YEMSRACH JEMBERE LETA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/624114

سينما

شاشات برازيلية في بيروت:

العائلة والهوية الجنسية و... المهمّشون في الأرض

تخصص سينما «متروبوليس أمير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت) شاشاتها لأحدث الأفلام البرازيليّة ضمن الدورة الثالثة من «مهرجان السينما البرازيلية» الذي تقيمه بالتعاون بين السفارة البرازيلية في لبنان، و«المركز الثقافي البرازيلي». بين الرابع والتاسع من أيلول (سبتمبر) المقبل، سنشاهد ستة أعمال سينمائية من البرازيل التي شهدت نهضة لافتة في الإنتاج السينمائي خلال التسعينيات مع حركة «الريتومادا». أعادت «الريتومادا» إحياء بعض الخصائص الجمالية من حركة سينما «نوفو»، حيث انصرف مخرجوها إلى الواقع بقسوته بلا مواربة، منخرطين في قضايا اجتماعية واقتصاديّة صرفة لا تزال تطبع سينما بلادهم حتى اليوم. معهم، عادت الإنتاجات إلى المهرجانات العالمية مع أفلام مثل O Quatrilho لفابيو باريتو عام 1995 بعد غياب طويل عن الترشيحات. فيلم «مدينة الله» (2002) لفرناندو ميريليس، ليس وحده رغم شهرته الكبيرة. رأينا حيوات المهمشين والمنبوذين من المجتمعات في أفلام مثل «وسط البرازيل» (1998) لوالتر سالس. الحياة بحركيّتها والوانها وحسيتها وصلت إلى ذروتها في «مانغا صفراء» (2002) لكلاوديو أسيس. انشغالات لا تزال تلهم المخرجين الجدد، الذين يتصدّون أيضاً لإشكاليات الهويات الجنسية وحيوات المهمّشين والعلاقات العاطفية، والمراة وإرث البلاد. ثيمات نجدها في بعض الأفلام المشاركة في المهرجان التي تضيء على تجارب مخرجين مخضرمين وآخرين صاعدين. الافتتاح مع ماورو ليما وشريطه «جواو، المايسترو» الذي يعدّ سيرة غنية لعازف البيانو وقائد الأوركسترا البرازيلي جواو كارلوس مارتينز (1940). الموسيقى تحلّ على المهرجان أيضاً من خلال «باخ في البرازيل» للألماني انسغر أهلرز، الذي يعرّفنا على الوجه الباروكي للبرازيل، حيث نستمع إلى صدى موسيقى باخ في الآلات الإيقاعية المحلّية هناك. العلاقات العائلية من وجهة نظر نسوية، تخوضها صاحبة Brainstorm لايس بودانسكي مع روزا بطلة فيلمها «تماماً مثل آبائنا». العائلة تحضر مجدداً في «فيلم حياتي» لسيلتون ميلو الذي يتتبع علاقة الابن طوني بأبيه الغائب. أما أحد أبرز مواعيد المهرجان فهو «نهاية أخرى» لفيليب شول الذي ينزل إلى الأعماق النفسية للمراهق ديوغو في علاقته مع إحدى المريضات النفسيات اللواتي يرتدن عيادة أمه. علاقة جامحة تطيح بكثير من التابوهات المتعلّقة بالسرية الطبية، وبالرغبات الجامحة كما هي.

> يكشف «نهاية اخرى» لفيليب شول العلاقات العاطفية والجنسية للطبقات الميسورة

أما «عربي» لأفونسو أوتشوا وجواو دومانز، فيدور في أحد الأحياء الصناعية الفقيرة في البرازيل وحول حياة سكانه والعاملين فيه

«مهرجان السينما البرازيلية»: 20:00 مساء الثلاثاء 4 أيلول (سبتمبر) حتى التاسع منه ـ «متروبوليس أمير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/204080

البرنامج

«جواو، المايسترو» ـ ماورو ليما
9/4 ـ س: 20:00

بعد فيلمه «تيم مايا» (2014) الذي استعاد فيه تجربة مغني السول الراحل تيم مايا، أنجز ماورو ليما «جواو، المايسترو» (117 د ـ 2017) حول حياة عازف البيانو وقائد الأوركسترا البرازيلي جواو كارلوس مارتينز (1940). في الشريط الذي يفتتح المهرجان، يقدّم المخرج البرازيلي سيرة سينمائية وموسيقية لأحد أشهر العازفين البرازيليين وتجربته الملهمة. يرجع ليما إلى السنوات الأولى من حياة مارتينز. اكتشاف عبقريته وهو في الثامنة من عمره، والتي كانت تبقي الموسيقى في رأسه لساعات بعد ابتعاده عن البيانو. موهبته التي قادته إلى باخ وتسجيل أبرز مقطوعاته، ثم تجربته مع قيادة الأوركسترا. ثمّة الكثير مما تخبئه هذه السيرة الموسيقية التي يظهّرها الشريط، مثل العلاقات العاطفيّة، والعطب الذي أصاب يده اليمنى وأجبره على العزف بيد واحدة.

«تماماً مثل آبائنا» ـ لايس بودانسكي
9/5 ـ س: 20:00

تتخذ لايس بودانسكي من أغنية «تماماً مثل آبائنا» للمغنية البرازيلية إليس ريجينا عنواناً لفيلمها الأحدث (106 د ـ 2017) الذي افتتح الدورة السابعة والستين من «مهرجان برلين السينمائي». المخرجة التي تنتمي إلى جيل طليعي من سينمائيات بلدها مثل آنا موليرت، تتصدى في شريطها الرابع لمعايير كثيرة تلاحق النساء العاملات بين أسرهن ورغباتهن وهواجسهن الخاصة. ضغوط تجبرهن على التضحيّة بما يردنه حقاً من أجل الكمال. قد تكون البطلة روزا إحداهن. ترغب المرأة في كتابة المسرحيات بينما تأسر حياتها داخل وظيفة في شركة لسيراميك الحمّامات للحفاظ على مستوى الدخل في عائلتها. تأخذ بودانسكي في الاعتبار المواقع المتعدّدة لبطلتها التي تسيّر حياتها بطريقة أو بأخرى: الزوجة والأم، والموظّفة، والابنة التي ستتلقى صدمة حين تفاتحها والدتها كلاريس ذات غداء نهار الأحد.

«نهاية أخرى» ـ فيليب شول
9/6 ـ س: 20:00

يقدّم المهرجان فرصة لمشاهدة فيلم لإحدى أبرز التجارب السينمائية الصاعدة. إنه فيليب شول الذي لفت الأنظار في فيلمه القصير «أوكي» (2007) وحاز عنه جائزة الدب الفضي لأفضل فيلم قصير في «مهرجان برلين السينمائي». هذه المرّة سنتعرّف إلى المخرج في فيلمه الروائي الطويل «نهاية اخرى» (94 د ـ 2016). نحن أمام علاقة عاطفية جامحة تطيح بمحظورات كثيرة من بينها فارق السن، وسريّة المرضى النفسيين. يقترح الفيلم نهاية أخرى للأحاديث التي تبدأ على الأريكة المريحة في عيادة الطبيبة النفسية كلاريس. ما يقال في الداخل، سينتهي في رأس ابنها المراهق ديوغو أو على سريره. هكذا سيقيم علاقة مع امرأة تعاني من بعض الاضطرابات منها أذية النفس. يكشف الفيلم العلاقات العاطفية والجنسية للطبقات الميسورة في البرازيل في ما يشبه المتاهة السينمائية النفسيّة.

«عربي» ـ أفونسو أوتشوا وجواو دومانز
9/7 ـ س: 20:00

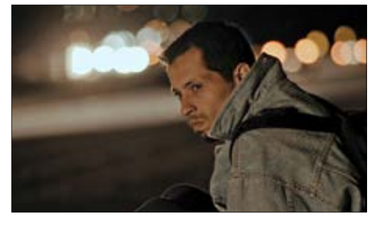

«عربي» (98 د ـ 2017) هو عنوان الشريط المشترك لأفونسو أوتشوا وجواو دومانز. لكل من المخرجين البرازيليين تجربته المختلفة في السينما، تجمعهما في هذا الفيلم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل خلال السنوات العشر الأخيرة. يخوض أوتشوا ودومانز هذا الموضوع من خلال الحياة الثانية لكريستيانو، حياة تختبئ خلف يوميات عامل عادي في مصنع للألمنيوم كان هناك في علاقة موسيقية. هكذا ستجد موسيقى باخ صداها في الآلات الإيقاعية البرازيلية هناك. يشرّع الفيلم حياة الرجل الهادئة في إحدى البلدات الألمانية على صخب البرازيل، ملتقطاً ومقارباً بين الثقافتين المتناقضتين. إلى جانب الغوص في موسيقى باخ، وتقديم اقتراحات أخرى لها، يقدّم المخرج بورتريهاً لمارتن الستيني الذي يعثر على الحياة مجدّداً مع الأطفال.

«باخ في البرازيل» ـ أنسغر أهلرز
9/8 ـ س: 20:00

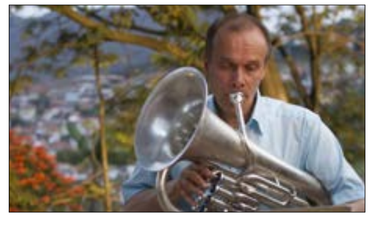

يستلهم المخرج الألماني أنسغر أهلرز فيلمه «باخ في البرازيل» (91 د ـ 2015) من الحياة الحقيقية لأستاذ موسيقى متقاعد يدعى مارتن. يقطع الرجل مسافة من ألمانيا إلى البرازيل كي يتسلّم ورقة موسيقية أصلية لباخ ورثها بعد وفاة أحد أصدقائه في مدينة أورو بروتو الباروكيّة. هناك، ستضعه بعض الأحداث والتعقيدات المرحة في أحد سجون الأحداث في البرازيل، منخرطاً مع المقيمين في علاقة موسيقية. هكذا ستجد موسيقى باخ صداها في الآلات الإيقاعية البرازيلية هناك. يشرّع الفيلم حياة الرجل الهادئة في إحدى البلدات الألمانية على صخب البرازيل، ملتقطاً ومقارباً بين الثقافتين المتناقضتين. إلى جانب الغوص في موسيقى باخ، وتقديم اقتراحات أخرى لها، يقدّم المخرج بورتريهاً لمارتن الستيني الذي يعثر على الحياة مجدّداً مع الأطفال.

«فيلم حياتي» ـ سيلتون ميلو
9/9 ـ س: 20:00

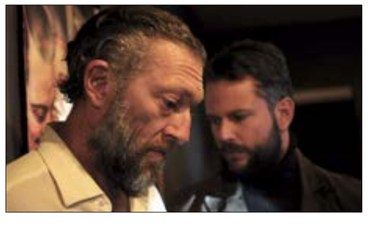

يستند «فيلم حياتي» لسيلتون ميلو إلى رواية «آب بعيد» (113 د ـ 2017) لصاحب فيلم «ساعي البريد» الروائي والكاتب المسرحي التشيلي أنطونيو سكارميتا. في اقتباسه للرواية، ياخذنا ميلو في شريطه الروائي الثالث إلى برازيل الستينيات التي تشهد قصّة عائلية درامية، بطلتها عائلة مؤلّفة من أم برازيلية وأب أميركي وابنهما طوني الذي يعشق السينما والشعر. يركّز الشريط على الأب والابن عبر الفلاش باك والمشاهد الجمالية كمحاولة للتعويض عن هذه العلاقة المنقطعة. حين يعود طوني إلى ضيعته الريفية في الجنوب البرازيلي يصطدم بغياب والده الذي يغادر إلى فرنسا حيث ولد. الشريط الذي يؤدي بطولته النجم الفرنسي فينسنت كاسل، يتناول هذه الخسارة العائلية، حيث يقضي طوني وقتاً طويلاً في ملاحقة أثر والده، بينما يحاول أن يتخطاها بتدريس طلابه في المدرسة.

اهم ما يميز رسائل محمد خان، هو امتدادها الزمني، وعمقها الوجداني

ذكرى

كتاب يضمّ اعترافاته الحميمة **في حبّ محمد خان**

عصام زكريا

اختتم في القاهرة أخيراً أكبر معرض لصور المخرج المصري الراحل محمد خان (1942 ـ 2016) وأفلامه (بعنوان «في حب سينما محمد خان»)، من إعداد صديقه مدير التصوير سعيد شيمي. وتزامناً مع ذكراه الثانية أيضاً، خرجت من المطبعة النسخ الأولى من كتاب يضم رسائل من محمد خان إلى صديقه سعيد شيمي، تعود إلى خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

هذه ليست المرة الأولى التي تنشر فيها رسائل أحد الكتاب أو الفنانين العرب، ولكنها المرة الأولى التي تنشر فيها رسائل من فنان إلى صديق عمره الحميم، على مدى سنوات طويلة، وتحمل هكذا حميمة وصدق. رسائل هي بمثابة توثيق لحياتي كاتب الرسائل ومن كتبت له، ليس فقط حياتيهما العامة، لكن عقليهما ونفسيتيهما ومشاعرهما... رسائل لا تقل أهمية عن رسائل غسان كنفاني إلى غادة السمان، أو توفيق صالح وسمير فريد، إن لم تزد. باختصار، يمكن القول إن هذا الكتاب حدث في تاريخ السينما العربية.

«خطابات محمد خان إلى سعيد شيمي- الجزء الأول- مشوار حياة»، صدر عن «دار الكرمة» في القاهرة الأسبوع الماضي، في الذكرى الثانية لرحيل مخرج أثرى السينما المصرية بأعمال عدة منها «ضربة شمس»، «أحلام هند وكاميليا» «سوبر ماركت»، «زوجة رجل مهم» وغيرها.

الكتاب من تحرير مدير التصوير سعيد شيمي، الذي ربطته صداقة عمر مع محمد خان منذ طفولتيهما. كان القاسم المشترك الأساسي فيها هو حبهما، بل عشقهما للسينما، ورغبتهما المحمومة في العمل كسينمائيين. وهذ الصداقة تعرضت لاختبارات قاسية ومحن مأساوية عديدة، منها اضطرار عائلة خان، الباكستانية من والده، والإيطالية من والدته، إلى الرحيل إلى إنكلترا في نهاية الخمسينيات، وتدهور أحوالهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على العودة إلى العمل والحياة في مصر مجدداً، حيث كانت «الشوفينية» الناصرية في أوج تعصبها ضد الأجانب.

في هذه السنوات العصيبة، لم يكن هناك «ايميل» أو «فايسبوك» أو هواتف خلوية، وكانت وسيلة الاتصال شبه الوحيدة ـ بجانب المكالمات الدولية المكلفة جداً ـ هي كتابة الرسائل. وقد بقيت مئات الرسائل التي قام بكتابتها محمد خان إلى صديقه، ولكن العكس لم يحدث للأسف، فقد فقدت رسائل شيمي إلى خان بسبب كثرة سفريات خان وعدم استقراره في بلد أو منزل واحد لفترة طويلة.

أهم ما يميز هذه الرسائل، هو امتدادها الزمني، وعمقها الوجداني، حيث تخلو بشكل مدهش من أي ادعاء أو محاولة لإخفاء بعض الحقائق الشخصية. بل على العكس، تبدو منها الثقة المطلقة التي كان يكنها كل منهما للآخر، بل يبدو أن كلاً منهما كان يعتبر الآخر أقرب شخص له في العالم، وخزانة اعترافاته وأسراره.

من المميزات العديدة الأخرى لهذه الرسائل أنها، بسبب امتدادها الزمني ـ تبين النمو العقلي والثقافي والمعرفي للاثنين، كما تبين مدى ارتباطهما بحلمهما الوحيد، وهو العمل في السينما، منذ سنوات الصبا.

في خطاب بتاريخ 21 آب (أغسطس) 1960، يكتب خان، الذي لم يكن قد بلغ عامه التاسع عشر بعد: «صدقني يا عزيزي إن كفاحي الذي سأباده العام القادم سيستمر لمدة سبع أو عشر سنوات إلى أن أصل إلى ما أريده. طريق طويل وزمن طويل، ولكن أمل كبير لعلي أنجح، فما أطلب إلا دعاءك لي بالنجاح في أملي حتى أصبح ما أريد، فأنا أريد أن أكون. أعبر عن مشاعري بإخراجي الذي سيحرك الكاميرا بطريقة تؤثر على القلوب والذي سيحرك الوجوه بطريقة تجذب العيون. أريد أن أعبر عن رأيي في إخراجي، وربما ولم لا، في يوم من الأيام أخرج فيلماً مصرياً. ربما، يا رب».

منذ سنوات المراهقة وخان يعرف أنه سيصبح مخرجاً سينمائياً، أو على الأقل يعرف أن لا شيء آخر في الحياة يمكن أن يرضيه سوى العمل في السينما. ورغم انتقاله إلى قلب الحضارة الأوروبية في لندن، وحمله جواز سفر بريطانياً، إلا أنه كان يدرك منذ البدايات أنه مصري، يحلم بالعودة وإنجاز أفلام عن مصر.

> كان يدرك منذ البدايات انه مصري، يحلم بالعودة وإنجاز افلام عن مصر

في أول أيلول (سبتمبر) 1962، يكتب خان: «ربما لن يسعدك أن تعلم أنني أشرب البيرة كثيراً، أي مرتين أو ثلاث في الأسبوع. وحين أذكر البيرة، أعني زجاجات كثيرة. هذا ليس يجعلني سكيراً أبداً بل أحياناً أحاول أن أنسى، وهنا تحت تلك السماء الغاضبة البيرة هي أحسن وأرخص طريقة. المهم إزاي أحوالك وأحوال العائلة، لعل كل شيء بخير، إزاي الأفلام المصرية لعلها تتقدم، يا ليتني أخرج فيلماً مصرياً في يوم من الأيام، وربما تكون أنت المصور». وقبل نهاية العام نفسه، يرسل خطاباً آخر مؤرخاً بتاريخ 7 كانون الأول (ديسمبر)، ينهيه بالسطور التالية:

«أريد أن أعود حتى ولو لم أجد عملاً في التلفزيون. سأعمل أي شيء في البداية. أريد أن أعود. ولكن ربما لسبب الجنسية، لن أجد عملاً أو أحصل على إقامة».

يعود محمد خان إلى مصر عام 1964، ولكن المحاولة تفشل. ومن مصر يذهب إلى لبنان الذي كان ينغل بالفرص والأموال والحياة. من هناك يكتب خان لصديقه عدة خطابات يروي فيها يومياته وآراءه في ما يراه حوله. بعد أشهر عدة، وتحديداً في العشرين من كانون الثاني (يناير) 1965، يكتب: «بيروت بدأت تنفتح أبوابها أمامي. أجل وفجأة رسمت الآمال في عقلي أفقاً بعيداً جداً. إن الممثل يحيى شاهين كان ضيفاً في منزل الدكتور درويش المصري لأيام عدة عقب عودته من روما، حيث كان يكمل فيلماً مشتركاً له. ومنه تعرفت على المخرج سيف الدين شوكت الذي يسكن الآن في بيروت، وفوجئت بعلمي أنه مجري الأصل ويتكلم العربية بصعوبة، وقابلنا سوياً المخرج يوسف شاهين الذي وجدت أن صحته ضعفت كثيراً، ولكنه مليء بالحرارة السينمائية في كلامه ورجل جدع فعلاً. وقابلت عبد السلام النابلسي، وكذلك المونتير اميل بحري، وقابلت كذلك المخرج محمد سلمان الذي لا يفقه شيئاً بتاتاً عن السينما، وشكله مثل كلامه كالمجانين».

تمتد خطابات الجزء الأول من عام 1959 حتى عام 1966، حيث ينتهي العام بإحباط جديد يدفع خان إلى التفكير في الانتحار، عقب فشل تجربته «اللبنانية»، واضطراره إلى العودة إلى لندن مفلساً تماماً، حتى إن والده، الذي يعاني من ظروف مادية صعبة، يرسل له ثمن تذكرة العودة.

نعلم بالطبع أن خان لم ينتحر، ولم يتخلّ عن أحلامه، وأنه سيعود إلى مصر بشكل دائم منذ السبعينيات، ليصبح واحداً من أبرز المخرجين فيها. وسيحقق حلمه الكبير بالحصول على الجنسية المصرية عام 2014، بعدما تجاوز السبعين!

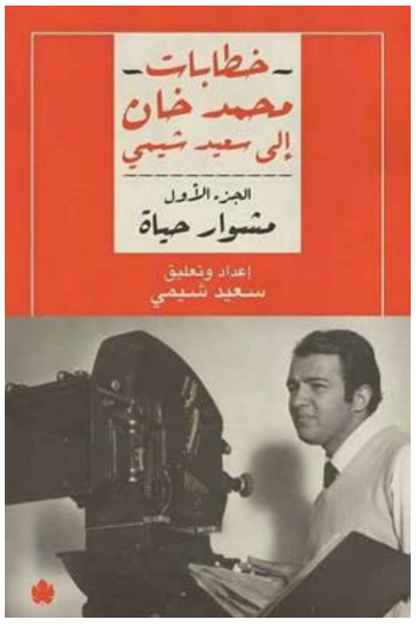

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 آب 2018 العدد 3549

صورة وخبر

غصّت شوارع نوتينغ هيل (غربي لندن)، أمس الأحد بمئات آلاف الأشخاص الآتين من مختلف أنحاء المملكة للمشاركة في الكرنفال السنوي. خرج هؤلاء إلى الطرقات محتفين بالثقافة الكاريبية، عبر الرقصات والأغنيات والأزياء التقليدية وغيرها، ضمن هذه التظاهرة التي تعدّ الأضخم من نوعها في أوروبا، وتختتم فعالياتها اليوم الإثنين. (دانيال ليل أوليفاس ــ أف ب)

حروب وقصص على هامش اللجوء

بالشراكة مع «بيت الفنون والحكاية»، وبالتعاون مع «مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية ـ الجنى»، تدعو «دار النمر للفن والثقافة» في 7 أيلول (سبتمبر) المقبل إلى مسرحية «اربح الحرب أو ارو لي قصة» (إخراج جيسيكا والينفلز ـ 45 د)، التي ألّفتها وتؤديها صيدا تروخيّو. تجربة التعليم في الضفة الغربية، غيّرت مفهوم صيدا للمقاومة ولذاتها، هي التي نشأت بين كندا ولوس أنجليس لأبوين لاجئَين من الحرب الغواتيمالية. يتناول العرض «الهزيمة والانتظار»، متخطياً الأجيال والحروب والثقافات والقارات، لـ «ليكتشف التأثير الأكبر للهجرة القسرية على أولئك الذين يقصدون أماكن غير اعتيادية».

الجمعة 7 أيلول ـ 19:00 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

«أنا مبسوط إنّي ميّت»: العروض متواصلة

منذ ثلاثة أشهر، لا تزال مسرحية «أنا مبسوط إنّي ميّت» لسليمان زيدان متواصلة على مسرح «أبراج» (فرن الشباك)، كل يوم خميس. قبل أربع سنوات، قدّم زيدان العمل الغنائي المقتبس عن «كرنفال الأشباح» للفرنسي موريس دوكوبرا للمرّة الأولى، وهو يعالج تخبّط الإنسان بين إرادتي الموت والحياة، وانعكاسهما على «الحلم والأمل والاستسلام والرضوخ والسخط على الوجود»، من خلال «أموات» أتتهم فرصة حياة جديدة... إلى جانب سليمان (تمثيل ونص وإخراج وموسيقى)، يشارك في العمل مروى دندن، وروي واكد، ورامي ماهر، وغادة بيضون، وعبد جمعة، وزهير القواص، وضياء حمزة (بيانو).

الخميس 30 آب ـ 20:00 ـ «مسرح أبراج» في سنتر «أبراج» (فرن الشبّاك ـ قضاء بعبدا/ ط 2-). للاستعلام: 01/288760 أو 03/586330

الأصالة تعانق المعاصرة في الأشرفية

تحت عنوان «راق أنسي»، تقدّم مجموعة «طريق الشرق»، غداً الثلاثاء أمسية تمزج بين التقليد الموسيقي المشرقي والموسيقى المعاصرة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). ويأتي هذا الموعد في سياق الأنشطة الفنية المنوّعة التي ينظمها هذا الفضاء البيروتي بانتظام. المجموعة مؤلّفة من المغنية سارة البو (الصورة)، والموسيقيين: خالد علاف (عود)، وفرح قدور (بزق)، ورامي الجندي (إيقاع)، وسماح بو المنى (إيقاع). علماً بأنّ عائدات الحفلة ستعود كما جرت العادة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

أمسية «راق أنسي»: غداً الثلاثاء ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

المِطرقة

مستلقياً تحتَ الليل، أَصغُنُ وأَتَنَصَّتُ إلى أصواتِ النجومْ
تلكَ التي، حسبما أكّدتْ لي جَدّاتي، كانت بشراً وانزلقتْ أرواحُهم، بفعلِ الجاذبيةِ الربّانيّةِ، إلى قاعِ السماءِ الأَجرد.
أصغنُ وأَتَنَصّتْ. أصغنُ لأَتَنصّت.
أَتَعَقّبُ غصّاتِ المظلومين، وما خَفِيَ مِن أسرارِ وشكاوى الموتى.
أريدُ أنْ أعرفَ (أنْ أعرفَ حقيقةً) كيف ماتوا؟ كيف ذُبِحوا؟ كيفَ قُطِّعت أوصالُهم وبُعثِرتْ في عراءِ المسكونةِ المضاءِ بشمسِ الرحمانِ وأولياءِ ظُلَمَته؟...
أريدُ أنْ أستعيدَ صرخاتِ مَنْ نُحِروا بأعينٍ مُفَتَّحةٍ على الموتِ، وقلوبٍ تَتَشَقّقُ هلعاً مِن ضراوةِ العدالةِ، وغيابِ الرحمةِ، وانعِدامِ الربّ.
أريدُ أنْ أَتَعَرّفَ إلى ملامحِ وأسماءِ مَن خانوهم وغدروا بهم
فيما هم نائمون، أو يَتعانقون، أو يداعبون خدودَ أحِبّائهم وأولادِهم.
أريدُ أن أسألَ عن اسمِهِ واسمِ أمّهِ وأبيهِ وأسلافِهِ وأصنافِ آلِهتِه
ذاك الذي اقتلعَ قلبَ «سينْ...»، ومضغهُ، وبصقَهُ، أمامَ كاميراتِ اللّهِ الذكيّةِ، الساهرةِ، العمياء.
أريدُ (أريد ونِصفْ...) أنْ أعرفَ مَن، وكيف، ولماذا، وباسمِ أيّةِ عدالةٍ وأيّةِ سماواتٍ، قتَلَ «لِين الهامِس» وأَراقَ سنواتِ عمرِها السبعَ بينَ أنقاضِ حافلةٍ مُفَخّخةٍ باسمِ العدالةِ وباسمِ الربّ، ودفاعاً (دفاعاً...) عن حقِّ السماواتِ (سماواتِ البشرِ والآلهةِ) بأنْ تظلّ إلى أبدِ الآبدين مُظلمةً وظالمةْ.
نعم! أريدُ أنْ أعرفَ، لا أقلّ مِنْ أن أعرف: مَنْ (كلَّ مَنْ...)، وكيفَ (كلَّ كيفَ...) ولماذا (كلَّ لماذا...). أريدُ أنْ أعرف.
أريدُ (ولا أقَلّْ...) أنْ يُؤتى بجميعِ القتلةِ، والخَوّانين، وصيارفةِ السماواتِ أصحابِ الألسنةِ العَطوفَةِ و والقلوبِ اليابسةْ، ليقفوا أمامي (الآنَ وهنا) لأنظرَ في أعينِهم ـ أعيُنِ القدّيسين المُنَزَّهين؛ ثمّ أَغضُّ طرفي حياءً أمامَ غلطةِ الخليقة... وأظلُّ ساكتاً.
..
أَتَطلّعُ إلى السماء وأرتجف.
أَتَطلّعُ إلى أسرابِ نجومِها التي كانت بشراً، بشراً أحياءَ، وأرتجف.
أرتجفُ، وأعوي، وأهزُّ إصبعي (هذه الإصبعَ الموجوعةَ المُنصِفةَ) في وجوهِ جميعِ مَن هم فوقَ السماواتِ مِنَ النبيِّين والملائكةِ وقاطِفي أرواحِ البشر...
تمّ، كما يفعلُ قُضاةُ الأفلامِ العتيقة،
أقرعُ سقفَ هذا الكوكبِ اللّعينِ بمطرقتي
وأطلبُ دعوةَ اللّه إلى المِنَصّةْ...
.. .. ..
وها أنا، كما ترون، لا أزالُ مستلقياً تحت سقفِ السماءِ المبقَّعةِ بالنجوم؛ أزعمُ أنني ألتقِطُ رنينَها وشكواها.
لكنْ، ما يُحزنني ويزيدُ في عذابِ خيبتي
أنْ، كما ترون، لا مطرقةَ في يدي. والمِنَصّةُ لا وجودَ لها في أيّ موضع.. وَ : السماءُ خاويةْ.

2018/8/5

الإثنين 27 آب 2018 العدد 23
lundi 27 août 2018 nº23

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
مؤشر للنوبات الدائمة

04
نقولا سركيس
تصحيح السياسة البترولية

06
الأمجد سلامة
رأس المال يصنع السياسة

07
بروس بوبير
الشبه بين حجر الراي القديم والبيتكوين

08
غسان ديبة
ضد الطوطمية

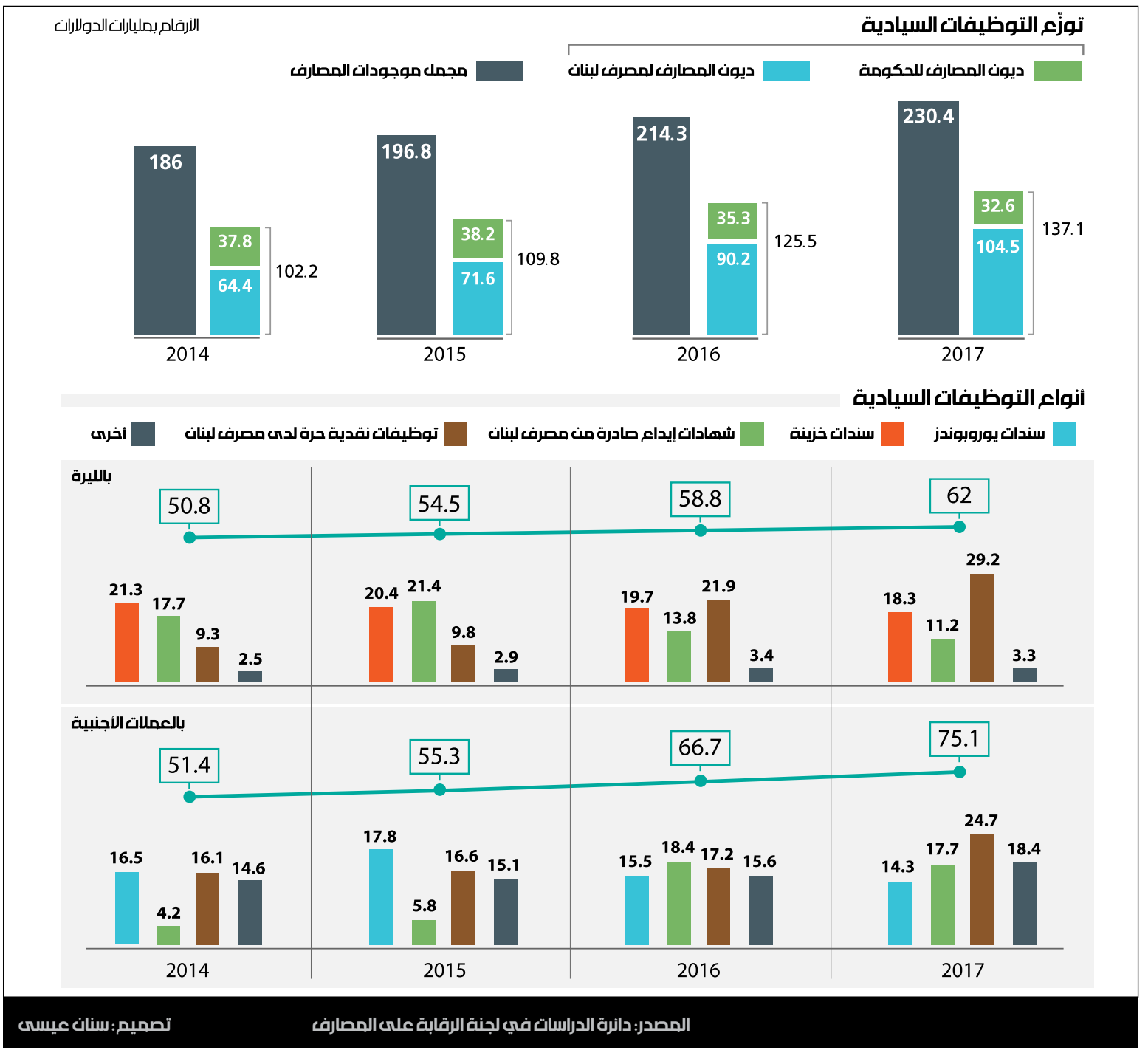

التوظيفات السيادية: إليكم نموذج «بونزي» اللبناني

في نهاية العام الماضي، كانت المصارف المحلية قد وظّفت نحو 60% من مجمل موجوداتها في أدوات الدين السيادية، أي الديون المترتبة على الحكومة ومصرف لبنان تحديداً. هذه النسبة لا تزال ترتفع باطراد، وتزيد «الهندسات المالية» من وتيرة ارتفاعها، إذ تشير التقديرات إلى أنها لامست الآن نسبة 65% بالمقارنة مع 55% في عام 2014

محمد زبيب

ما المقصود بالأدوات السيادية؟ يُستخدم مصطلح «الكيان السيادي» في لغة «المحلّلين الماليين» في سياق عملية فرز الدين وأدواته وقياس مخاطره في «الأسواق المالية». فـ«الكيان السيادي» هو بمعنى ما كل «سلطة تجسّدها الدولة» (غالباً)، أو أي كيان «يمارس بحكم الواقع سلطات أساسية على منطقة اختصاص مُعترف بها»، وفق تعريف صندوق النقد الدولي.

بهذا المعنى، فإن «الأدوات السيادية»، هي كل «أدوات الدين»، التي تطرحها «جهات إصدار سيادية» في الأسواق المالية الأولية أو الثانوية، المحلية والخارجية، كالحكومة مثلاً (سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية) ومصرف لبنان (الودائع الإلزامية والحرّة وشهادات إيداع بالليرة وبالعملات الأجنبية والأدوات والمشتقّات المالية الأخرى)، وأي مؤسسة عامّة أو مختلطة (الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، بالإضافة إلى كل أداة مالية صادرة من أي جهة، مهما كانت هويتها القانونية، بضمانة من «الكيان السيادي».

هذا التعريف «الوظيفي» للأدوات المالية السيادية، من وجهة نظر الأسواق المالية، يعني ببساطة شديدة أنها «استثمار» يحقّق «عوائد» من المال العام (الضرائب وطبع العملة)، وتتحدّد هذه العوائد (مستوى الفوائد) تبعاً للمخاطر التي يصنّف ضمنها «الكيان السيادي» و«الضمانات» التي يقدّمها هذا الكيان (بوصفه سلطة) إلى المستثمرين في هذه الأدوات.

في الحالة اللبنانية، يضمن المصرف المركزي، بالنيابة عن الدولة، ثبات سعر صرف الليرة وربطه بالدولار (1507,50 ليرة لكل دولار)، كما يضمن إدارة التضخّم بما يحافظ على العائد المُحقّق من سعر الفائدة الحقيقي المرتفع والسخي، كذلك يضمن عدم السماح بإفلاس أي مصرف، مهما كانت الأسباب والأكلاف والنتائج، وبالتالي يضمن فعلياً كل الودائع والرساميل في المصارف من دون سقف، ويضمن أيضاً وأيضاً تمويل عجز المالية العامة. من جهتها، تضمن الحكومة «أنها لن تلطّخ سمعة الدولة في ما يتعلّق بالوفاء بالتزامات ديونها، التي يتم الوفاء بها دائماً، حتى في أحلك أيام الحرب والأزمات»، وفق الخطاب التي وجهته الحكومة إلى الدائنين في اجتماع «باريس 4» الأخير.

هذه السلّة الواسعة من «الضمانات السيادية» جسّدت طوال السنوات العشرين الماضية بيئة مؤاتية لرأس المال المالي، اللاهث خلف العوائد المُجزية والسهلة والسريعة، فقد استفاد من هوامش فائدة مرتفعة ومستوى مخاطر شبه معدوم بالمقارنة مع الأسواق الأخرى أو الاقتصادات المشابهة، ما ساهم في تراكمه بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نمو الناتج المحلي، وأدى إلى تعميق اللامساواة في توزيع الدخل والثروة التي يعانيها المجتمع اللبناني أشدّ معاناة، وأدّى أيضاً إلى هدر كبير في الموارد وقضم متواصل للثروة الوطنية، ولا سيّما الثروة العامة، وتشير بعض التقديرات إلى أن الأصول العامة لم تعد تغطي الديون العامة، بمعنى أن الدولة إذا قرّرت بيع كل أصولها فإنها لن تكون قادرة على تسديد كل المطلوبات عليها.

وفق التقرير السنوي حول القطاع المصرفي اللبناني، الذي تعدّه دائرة الدراسات في لجنة الرقابة على المصارف، فقد بلغت حصّة توظيفات المصارف المحلية في أدوات الدين السيادية للدولة اللبنانية أكثر من 137 مليار دولار في نهاية عام 2017. تمثّل هذه التوظيفات نحو 60% من مجمل موجودات المصارف، وتمثّل اكتتابات المصارف في سندات الخزينة بالليرة والعملات الأجنبية أكثر من 167% من أموالها الخاصة (رساميلها)، في حين تمثّل التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية فقط (من دون التوظيفات بالليرة) أكثر من 310% من مجمل أموال المصارف الخاصّة.

تُعدّ نسب التثقيل المذكورة مرتفعة جداً، وفق المعايير التي تنصّ عليها ورقة العمل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي تعبّر عن درجة تركّز عالية في التوظيفات المصرفية، تؤدّي إلى ارتفاع كبير في ما يُسمّى «المخاطر السيادية»، أي مخاطر عجز الدولة عن الدفع، وهو ما يُستخدم كحجة لرفع أسعار الفائدة وهوامش ربح المصارف منها.

وفق تقرير مماثل صدر في العام الماضي، يتأكّد دور مصرف لبنان الواسع في تركيز هذه التوظيفات وزيادة مخاطرها، إذ إن الزيادة المتسارعة في التوظيفات السيادية نتجت بشكل رئيس من «الهندسات المالية» التي يقوم بها البنك المركزي مع المصارف، بحجّة تعزيز موجوداته بالعملات الأجنبية لمواصلة الدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة، وتعزيز ميزانيات المصارف ودعم أرباحها، بحجّة ضمان استقرار القطاع المالي وتفادي الأزمات فيه. ففي عام 2016، قدّم مصرف لبنان عائداً يبلغ 40% لإعادة موجودات المصارف بالدولار من الخارج وتوظيفها لديه كودائع أو شهادات إيداع... والآن يقدّم عائداً أعلى بـ 1% على الأقل من العائد في السوق لإغراء المصارف بزيادة توظيفاتها لديه على شكل توظيفات نقدية حرّة، بحجة امتصاص السيولة بالليرة والدولار لمنع أي تهديد لسعر الصرف.

في الحصيلة، نحن اليوم نسدّد كلفة جبل من «الديون السيادية» بناه مصرف لبنان مع المصارف المحلية على طريقة «مادوف» أو نموذج «بونزي»، يبلغ حجمه المتراكم أكثر من 265% من مجمل الناتج المحلي، وتكسب منه المصارف عوائد بقيمة تصل إلى 8 مليارات دولار سنوياً.

الإجهاد المالي مؤشر للنوبات الدائمة

فيضان عقيقي

لفهم مؤشّر ما، لا بدّ بداية من تعريف المفهوم الذي يقوم عليه. فماذا نعني بـ«الإجهاد المالي» الذي بات له مؤشّر خاص في لبنان، وضعته الباحثات ليال منصور إشراقية وليلى داغر وصادقة الحريري، وصدر أخيراً عن معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت.

في الواقع، هذه المهمة ليست سهلة، إذ إن العوامل أو المتغيّرات التي قد تسبّب إجهاداً مالياً تختلف من حالة إلى أخرى وبين بلد وآخر. لكن في العموم، يُعدّ «الإجهاد المالي» في النظرية الشائعة، كل «انقطاع في الأداء الطبيعي للأسواق المالية، وضغط يمارس على هذه الأسواق، نتيجة ارتفاع المخاطر، وسيطرة حالة من عدم اليقين، وتغيّر توقّعات الخسارة في الأسواق والمؤسّسات المالية». ويتّجّ الإجهاد المالي عادة، وفق هذه النظرية، من «وجود مكامن ضعف في هيكلية النظام المالي ومن التأثر بالصدمات الخارجية».

وفقاً لصندوق النقد الدولي، يُقاس الإجهاد المالي عبر تصميم مؤشّر يُغطّي القطاع المصرفي وأسواق الأسهم والصرف الأجنبي والديون، حيث «تكون القيم المتطرّفة (أي الأعلى) تدلّ على وجود نوبة إجهاد مالي أو ما يُعرف بأزمة مالية، التي تولّد تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي، وتؤدّي - كما في حالات مختلفة - إلى حدوث انكماش اقتصادي أو ركود النمو وخسائر في الناتج المحلي». وتعتبر هذه النظرية أن حدّة الأزمة المالية ترتبط بنحو رئيس بـ«هشاشة النظام المالي وبالسياسة النقدية، ومن سماتها الأساسية حدوث تحوّلات كبيرة في أسعار الأصول، أي في عائدات الأسهم والسندات، وحدوث تقلّب في أسعار الأسهم والصرف الأجنبي وفي السيولة نتيجة ارتفاع المديونية، فضلاً عن اهتزاز سلامة الجهاز المصرفي نتيجة ارتفاع المنحنى بين عائدات سندات الخزينة القصيرة والطويلة الأجل والقروض الخطرة».

انطلاقاً من هذا التعريف، تتوصل معدّات مؤشّر الإجهاد المالي المذكور، الأول من نوعه، إلى خلاصة، أنه «خلافاً لمعظم مؤشّرات الإجهاد المالي، لا يكشف مؤشّر لبنان عن تأثره بالأزمات المالية العالمية، مثل أزمة فقّاعة الدوت كوم أو أزمة الإنترنت (2000-2001) أو أزمة الرهن العقاري (2008-2009)، لا بل نجد أن الأسواق المالية اللبنانية أكثر عرضة لنوبات الإجهاد بسبب انعدام الاستقرار الداخلي، وربّما الإقليمي، أكثر من تأثرها بالأسواق العالمية، فضلاً عن تأثير الأحداث السياسية والجيوسياسية على الأسواق المالية أكثر من التطوّرات الاقتصادية».

تنطلق الباحثات من فرضية أن «انتقال الظروف المالية السلبية إلى الاقتصاد كله، هو أمر محتمل ويتمّ عبر قنوات عدّة. والأهم من ذلك، أن صدمات مالية صغيرة يمكنها أن تتضخّم وأن تؤدّي إلى تدهور كبير في الظروف الاقتصادية، وهي العملية التي تعرف بـ«المعجّل المالي». وبالتالي، هناك «توافق واسع في الآراء حول أهمية فهم الترابط المعقّد بين المؤسسات المالية والأسواق في البلد، ومختلف القنوات المحتملة لتمدّد أي صدمة مالية، ودورها في تضخيم أو التخفيف من صدمات مماثلة».

هنا، تكمن أهمّية تصميم مؤشّر للإجهاد المالي خاص بلبنان واعتماده مقياساً للهشاشة المالية، وفقاً للمشاركات في إنجاز هذا المؤشّر. إذ يمكن «استخدامه لمراقبة الأسواق المالية، وتقييم سلامة النظام المالي، ورصد أي حالة من عدم الاستقرار المالي وتحديد مصدرها، والمساعدة في إدارة أي أزمة أو حتى منع حصولها».

يستند تصميم المؤشر إلى المنهجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، لكنه يركّز أيضاً على متغيّرات عدّة تعكس بعض المسائل الخاصة بالاقتصاد اللبناني، ويتناول ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع المصرفي وسوق الأسهم وأسواق الصرف والديون الأجنبية، وتتضمّن بدورها عشرة مؤشرات مختلفة تعبّر عن مكامن الضعف في كل قطاع. ويعمد المؤشّر إلى محاولة ربط البيانات المتعلّقة بهذه القطاعات ومؤشّراتها بانكماش الإقتصاد ونموّه، خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/ يناير 1998 وكانون الثاني/ يناير 2018.

فترات الإجهاد المالي في لبنان

تبيّن النتائج التي يرصدها المؤشّر مرور لبنان بحالات عدّة من نوبات الإجهاد المالي خلال العقدين المنصرمين، ويكاد يكون الإجهاد المالي حالة شبه مستمرّة تطغى على الواقع اللبناني. إلا أن الملاحظة الأولى على المؤشر، أنه يحاول أن يثبت فرضية أن الأسباب محصورة بالأوضاع السياسية أكثر مما هي نتيجة «الإقتصاد السياسي».

وفق المؤشّر، شهد لبنان قبل عام 2005 سلسلة من نوبات الإجهاد المالي المتفاوتة من حيث شدّتها، إلّا أن كلّها حدثت أثناء ركود النمو الاقتصادي أو خلال فترة التوسّع العمراني، باستثناء نوبة واحدة أدّت إلى ركود في الاقتصاد (1999-2000). أيضاً، تزامنت هذه النوبات، في تلك الفترة، مع الاضطرابات السياسية المرتبطة في شكل رئيس بالصراع مع «إسرائيل»، باستثناء الإجهاد المالي في تموز/ يوليو 2001 المُرتبط بحدث اقتصادي، حين قامت وكالة «موديز» بخفض تصنيف لبنان من B1 (حصل عليه في شباط/فبراير 1997) إلى B2.

أقسى نوبات الإجهاد المالي التي مرّ بها لبنان، وفق نتائج المؤشر، كانت في شباط/ فبراير 2005، عقب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وهو حدث سبقته فترة، امتدّت لأكثر من سنتين، لم يشهد خلالها لبنان أي إجهاد مالي يذكر، لا بل على العكس، كان يعيش فترة من التوسّع الاقتصادي، قبل أن تؤدّي حادثة الاغتيال إلى تحوّل كامل في مؤشّر الإجهاد ووصوله إلى ذروته الأعلى على الإطلاق.

في أوائل عام 2006، شهد لبنان نوبة إجهاد مرتفعة في مؤشّر سوق الأوراق المالية. ففي تلك الفترة، عمد المستثمرون الخليجيون إلى بيع حصصهم في الشركات اللبنانية المُسجّلة في بورصة بيروت. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، مرّ لبنان بنوبة أخرى، بعد أن سبّب العدوان الإسرائيلي على لبنان الذي دام شهراً كاملاً، دماراً شاملاً ونزوح المواطنين وتدمير البنية التحتية الرئيسية في البلد، إلا أن اللافت أن معدّل الإجهاد لم يكن مرتفعاً كما هو متوقّع، وبقي أقل من المعدّل الذي سجّل في بداية العام، وتنسب معدّات المؤشر السبب إلى «إجراءات» اتخذها مصرف لبنان لاحتواء أي مشكلة مالية أو اقتصادية والحدّ منها، إذ حظر تحويل مبالغ كبيرة من الليرة إلى الدولار، وهو ما منع الكثير من العملاء الاقتصاديين من القيام بعمليات سحب مصرفية تزعزع سوق الصرف الأجنبي، كذلك أغلقت بورصة بيروت من 17 تموز/ يوليو حتى 31 تموز/ يوليو 2006.

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، مرّ لبنان بحالة من التوسّع الاقتصادي، وهي حالة استمرّت حتى عام 2011، على الرغم من وقوع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 (أزمة الرهن العقاري) التي لم يشعر بها لبنان، بحيث لم يكتشف المؤشّر أي نوبات إجهاد مالي طوال تلك الفترة. لكن منذ عام 2011 وحتى كانون الثاني/ يناير 2018، يعيش لبنان إجهاداً مالياً مستمراً، إلّا أن النوبة الأعلى المُسجّلة كانت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، نتيجة الضغط المالي الذي تعرّض له لبنان في أعقاب أزمة استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري وما جرى تناوله عن اعتقاله في السعودية، والذي انعكس على الأسواق المالية اللبنانية، بحيث أدّت عمليات سحب الودائع الكبيرة إلى نقص السيولة في بعض المصارف، ودفعت إلى ارتفاع سعر الفائدة بين المصارف إلى نحو 6 أضعاف متوسط سعرها، فضلاً عن زعزعة استقرار أسواق الصرف والديون الأجنبية نتيجة عمليات التحويل المتمادية من الليرة إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً، قبل أن تتراجع التأثيرات السلبية بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2017.

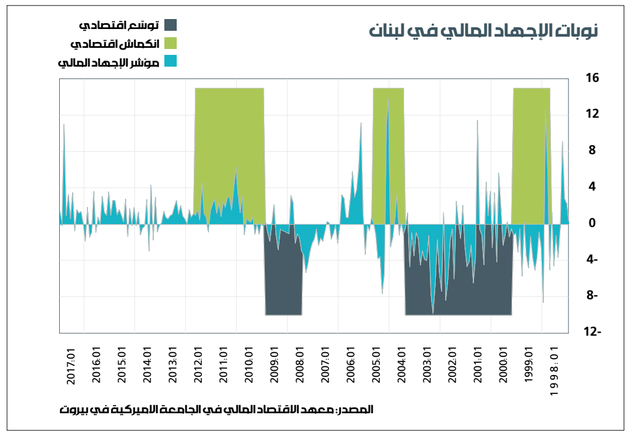

المصدر: معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت

المؤشّرات القطاعية

يستمدّ مؤشر الإجهاد المالي نتائجه من دراسة القطاعات المالية اللبنانية (القطاع المصرفي وسوق الأسهم وأسواق الصرف والديون الأجنبية) والمؤشّرات المرتبطة بها، ويعكس طبيعة السلوكيات والعوامل الاقتصادية وسياسات السلطة النقدية وقرارات صانعي السياسات في كل فترة.

في ما يأتي ملخّص عن أبرز هذه النتائج:

القطاع المصرفي

على الرغم من «متانة» المصارف اللبنانية وربحيتها العالية، إلّا أنها ما زالت معرّضة كثيراً للإجهاد وحتى للأزمات الحادّة. ويعيد المؤشر السبب إلى: امتلاك المصارف سوقاً ثانوية في الدين الحكومي، وإلى كون شهادات إيداع المصرف المركزي غير مسيّلة، وتركّز الودائع في شكل كبير ودولرتها، وتحوّل المصارف إلى المصدر الرئيسي للاستثمار في ظلّ غياب سندات الشركات، فضلاً عن امتلاك المصارف أكثر من 50% من مجموع الدين الحكومي، وهو وضع شبيه ببعض البلدان الأفريقية. وهذا الواقع يفرز أثاراً مضرّة بالاقتصاد، فعلى الرغم من استفادة المصارف الخاصة من العوائد العالية على الديون الحكومية، إلا أن تراكم هذه الديون سيؤدي إلى خفض القروض المصرفية الإجمالية، وسيؤدّي أي تذبذب في الأسواق إلى هرب المودعين، وتأثّر النظام المصرفي بأكمله.

بالإضافة إلى ذلك، يعاين المؤشّر مجموعة من المؤشّرات المرتبطة بالقطاع المصرفي، التي تنطوي على مخاطر مرتفعة، أبرزها المنحنى بين عائدات سندات الخزينة القصيرة الأجل والطويلة الأجل (أكثر من سنتين)، الذي يعدُّ أحد أهم المؤشّرات التي يمكنها التنبؤ بالركود الاقتصادي، إذ يشير انخفاض عوائد السندات الطويلة الأمد إلى انكماش وركود محتمل وقيود ائتمانية، وهو ما يعرّض المصارف لمخاطر أعلى. علماً أن السندات الطويل الأمد نادرة جداً وغير موجودة تقريباً في لبنان، وفق المؤشر نفسه.

ويعاين هذا المؤشر سندات الخزينة بالدولار واليورو (ليبور)، فهي الفارق بين الفائدة بين المصارف والفائدة التي تمكّن الحكومة من الاقتراض لأكثر من 3 أشهر، ويُعدُّ انتشارها مؤشراً على مخاطر الائتمان، وهي في لبنان تشكّل عاملاً لتمويل نقص السيولة، فضلاً عن القروض من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية التي تشير إلى حدوث نقص في السيولة وتؤدي إلى أزمة عملة نتيجة استخدام الاحتياطيات لدى المصرف المركزي للتخفيف من مشكلات السيولة، علماً أن صندوق النقد الدولي حذّر في تقريره عن لبنان عام 2017 من «صدمة مشتركة للسيولة المصرفية، قد تؤدي إلى الطلب على العملات الأجنبية، وانخفاض الاحتياطيات الدولية (1% من الودائع تعادل 3,7% من الاحتياطيات)».

سوق الأسهم

يتبيّن، وفق المؤشر، أن لبنان متخلّف عن البلدان الناشئة لناحية انفتاح الأسواق فيه، فعلى الرغم من كون بورصة بيروت ثاني أقدم بورصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1920)، إلّا أنها صغيرة نسبياً من حيث حجم التداول والسيولة، وعدد الشركات المدرجة فيها (10 شركات)، تبلغ قيمة بورصة بيروت السوقية نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 40% كمتوسط في البلدان المتوسطة الدخل. كذلك إن أكثر من 90% من أحجام التداول والأسهم الإجمالية فيها تستحوذ عليها أسهم المصارف التجارية، فضلاً عن افتقار بورصة بيروت إلى أي أدوات مالية متطورة ومنتجات مشتقة. وفيما يمكن اعتبار انخفاض درجة انفتاح البورصة عاملاً مخفّفاً من عدوى الصدمات الدولية، إلا أن تضمينها في المؤشّر يعود إلى قدرتها على قياس سلوك المستثمرين وعوائد أسعار الأسهم، وهما من مؤشّرات الإجهاد المالي الأساسية.

أسواق الصرف الأجنبي والديون

يعتبر المؤشر أن أسواق الصرف والديون الأجنبية هي من المؤشّرات المهمّة لاكتشاف أي أزمة عملة محتملة، وهي ترتبط بمؤشرات أخرى مثل معدّلات الدولرة والديون الأجنبية والاحتياطيات الأجنبية وقيمة سعر الصرف. في لبنان، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، شهد الاقتصاد بعض التغييرات الأساسية، فتبنّى سياسات توسعيّة، فزادت الديون كثيراً ونمت معدّلات الدولرة. حالياً، لبنان مثقل بديون بالعملة الأجنبية تشكّل أكثر من 50% من مجمل ديونه، وهي نسبة مرتفعة نسبياً وتدلّ على ضعف الاقتصاد وانكشافه على أزمات مالية حادّة. كذلك إن أي انخفاض في قيمة الليرة، سيجعل أوزان هذه الديون أثقل، وهو ما يعرّض البلد لأزمات مالية. بالإضافة إلى ذلك، يعدُّ العجز المزمن في الميزان التجاري اللبناني عامل ضغط أو استنزاف للاحتياطيات الأجنبية. فضلاً عن أن معدّل الدولرة الذي يبلغ نحو 70% منذ بداية التسعينيات (وهو أحد أعلى معدلات الدولرة في العالم)، يعبّر أيضاً عن الضعف المالي وضعف المؤسسات وتفضيل الوكلاء الاقتصاديين للتعامل وإيداع أموالهم بالعملة الأجنبية بدلاً من العملة المحلية تفادياً لأي أزمة مفاجئة.

انطلاقاً من ذلك، ترى المشاركات في تصميم هذا المؤشر أن السلطة النقدية ستبقى خائفة من تعويم سعر الصرف، ما دامت تعاني من «الخطيئة الأصلية» (أي مراكمة ديونها الخارجية التي تعرّض الاقتصاد لأزمات حادّة)، ما يبقي الاقتصاد اللبناني هشّاً وعرضة للأزمات المالية الحادّة عند حدوث أي خفض في قيمة العملة.

اقتصاد السوء

ليس «زواجاً مارونياً»

محمد زبيب

توصف العلاقة القائمة بين الدولة اللبنانية والمصارف في الخطاب الشائع بأنها علاقة «زواج ماروني»، أي ذاك النوع من الزواج الذي لا طلاق فيه، والذي يتماهى فيه الاثنان ليصبحا واحداً، لا يفرّق بينهما سوى الموت أو البطلان.

بمعزل عن النيات، حميدة كانت أم خبيثة، فإن هذا الوصف يوحي بأن العلاقة بين الدولة والمصارف، كما الزواج، تتمّ بالرضى والقبول، ولو بالشكل، وتقتصر على طرفي «العقد» وحدهما، اللذين يقرّران الارتباط بوثاق دائم، لا يمكن أبداً أن تنفصم عُراه! وبالتالي، لا يوجد ما يمكن فعله إزاء هذا النوع من العلاقات، سوى احترام إرادة طرفيها و«سرّ زواجهما»، كما تحترم الرعية ما تمليه الكنيسة على أساس أن «ما جمعه الله لا يفرّقه إنسان».

ولكن، العلاقة القائمة بين الدولة والمصارف، لا تشبه «الزواج» بشيء، ولا يحكمها «سرّ مقدّس» من أي نوع كان. وإذا كان لا بدّ من تشبيهها بالعلاقات، فهي أقرب إلى علاقة «المقامر» بـ«المرابي»، أو (ربّما) تشبه أكثر علاقة «مدمن المخدّرات» بالـ«Dealer». أي أنها تنتمي إلى ذاك النوع من «العلاقات»، التي يستغلّ فيها طرف نزوات الطرف الآخر (أو حاجاته)، ويشجّعه عليها ويوهمه بأنه قادر على تأمينها له إلى ما لا نهاية، فيغرقه بالشروط والالتزامات (الديون وضماناتها) حتى يصبح رهينة في فخّ «الإدمان»، ويصبح المدمن أو المقامر مستعدّاً لرهن أي شيء (حتى نفسه) من أجل الحصول على «التمويل»، مُعتقداً، على الدوام، أنه سيجد طريقة ما للتخلّص من هذا «الاستعباد»، فيما هو يغرق أكثر فأكثر تحت جبال من الديون المُكدّسة، التي تستنزف موارده وثرواته ودخله وتضعف قدراته وخياراته، وتجعله، على الحديدة»، وفق المثل الشائع. وهذا هو شكل العلاقة بين الدولة والمصارف، وهو الشكل الذي يعطي معنى لمصطلح «الإفلاس»، الذي يتحدّث عنه الاقتصاد الشائع ويخشاه، ولا سيّما عندما يكون الخطر هو «إفلاس الدولة» وخسارة جزء مهم من الأرباح أو رأس المال الموظّف في تمويل مديونيتها.

ما يوصف على أنه «زواج ماروني» بين الدولة اللبنانية والمصارف، هو في الواقع هذا الشكل من العلاقات الرأسمالية نفسها: فرأس المال يسعى دائماً إلى تحقيق أكبر عائد بأقل المخاطر، وهذه هي السمة الرئيسة للرأسمالية، وقانونها الأساسي المؤدّي إلى «التراكم اللانهائي لرأس المال». وبالتالي، لا يضع «رأس المال» مهمّة له لتحقيق أي «مصلحة عامة» تتجاوز الغاية الوحيدة المتمثلة بتحقيق «الربح»، وهي الغاية التي يعتبرها الليبراليون تحقّق بذاتها المصلحة العامة. إذاً، ليس هناك أي خصوصية محلية الطابع تتخذها العلاقة بين الدولة اللبنانية والمصارف، على عكس ما يرمز إليه «الزواج الماروني»، الذي بالكاد سيفهم معناه أي غريب عن الاجتماع اللبناني ونظامه الطائفي، في حين أن هذه العلاقة هي نفسها في كل حقل يجده رأس المال خصباً لتوليد الأرباح، سواء اتخذ رأس المال صفة «المنتج» أو «الوهمي»، صناعي أو تجاري أو رأس مال نقدي ومالي.

تعدّ «الدولة» من الحقول الخصبة جداً لإنتاج الربح وتراكم «رأس المال»، بشكل مباشر من خلال العوائد من الدين العام وبشكل غير مباشر من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة والدخل. وفي كل مكان، يؤدي المصرف المركزي دور المدير التنفيذي لرأس المال المالي، مع أنه في معظم القوانين والنظريات هو مصرف الدولة أيضاً والجهة السيادية المنوطة صلاحية طبع العملة. إلا أن التجربة جعلته مصرف المصارف لا مصرف الدولة، فيما المصرفيون يلعبون دور «السماسرة»، أو ما يعرف باسم «الوسطاء» في السوق.

في غير مكان في العالم، حتى بين الليبراليين، يتسع نطاق الإقرار بأن الكثير من المجتمعات باتت عالقة في «فخّ المديونية». الناس عالقون، لا يدرون ماذا يفعلون إزاء هذه الجبال من الديون الهائلة، التي تراكمت في السنوات الماضية، ولامست مستوى 250 تريليون دولار حالياً. لا تنحصر جبال الديون المُكدّسة على الدول وحكوماتها، أي المديونية العامة، بل يرزح تحتها الشركات والأسر والأفراد. ممن جرى إغراؤهم بأسعار فائدة متدنية وتشجيعهم على الاقتراض من المصارف، ليس للاستثمار، بل للاستهلاك تحديداً، في ظل أوهام «الثراء» و«الطبقة الوسطى» و«مجتمع الملكية»، والتي تزامنت مع موجة «نيوليبرالية» عارمة فرضت تخفيض الضرائب على رأس المال وتحريره كلّياً ودعم عوائده، والاستعاضة عن دولة الرعاية بقروض مصرفية لتأمين التعليم والتغطية الصحية وغيرها، والاستعاضة عن الدولة المتدخّلة بالدولة المدينة والمجتمعات المدينة.

تقول النظرية الشائعة: إذا توقّف المدينون عن تسديد الديون، سيعمّ الذعر في الأسواق المالية وينهار القطاع المالي برمّته، سيهرب رأس المال (الودائع) وسينكمش الاقتصاد، وسيفقد المصرف المركزي قدرته على تحديد سعر الصرف وسترتفع أسعار الفائدة وتضمحل التدفقات الخارجية وستفقد الدولة مصادر تمويلها وستتراجع إيراداتها وترتفع نفقاتها... ما يؤدّي في النهاية إلى إفلاسها وإفقار المجتمع. أمّا إذا واصل الجميع تسديد الفوائد على الدين، ولو على حساب تدهور مستوى المعيشة وكفاءة الاقتصاد و«الديموقراطية»، فإن ذلك سيؤمّن «مساحة» مالية كافية لتأجيل «الإفلاس» والمراهنة مجدّداً على «الحظ» أو «العجيبة» أو «الرعاية الإلهية» كي لا يحصل ذلك، وبالتالي يتوجّب علينا جميعاً أن نقبل تحمّل الأكلاف، فيما الدين يتزايد وتتزايد معه الفوائد التي يجنيها «رأس المال»، ولا سيّما على حساب المال العام بمعناه الواسع، أي تقليص الثروة العامة.

ما يميّز الحالة اللبنانية أنها واحد من نماذج في الدول الرأسمالية، حيث نجح رأس المال المصرفي في إحكام سيطرته على الاقتصاد السياسي، منذ التأسيس له تاريخياً، وبالتالي، كان سهلاً على المصرفيين، بوصفهم أيقونة البورجوازية اللبنانية ومصدر إلهامها ومثالها الرأسمالي الأعلى، أن يكتسحوا الدولة ويعيدوا تشكيلها ويستعبدوها كلّياً. تحفظ الذاكرة القصيرة، كيف استغل المصرفيون «نظام الحرب»، الذي أرسى قواعده في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي على تفكّك الدولة كلّياً وتقاسمها كإقطاعيات طائفية جغرافياً ومؤسسياً، وتحوّل إلى نظام دستوري في اتفاق الطائف، سواء عبر ما نصّ عليه الدستور بالفعل أو بالعرف أو بالأمر الواقع. ما يشير إليه التاريخ الحديث لفقّاعة المديونية في لبنان، أن المصرفيين وجدوا فرصتهم السانحة في «اقتصاد الحرب»، وكانوا على ارتباط وثيق بالتغيّرات الطارئة على البورجوازية اللبنانية في الحرب، وقاموا بما يقومون به عادة في إدارة التمويل ورسملة «الأمراء المقاتلين»، فحافظوا على موقعهم المُسيطر من خلال دورهم في المضاربات على سعر صرف الليرة طوال 10 سنوات (1982- 1992)، والتي كانت إحدى الوسائل الفعّالة جدّاً في عملية تطويع المجتمع وإرغامه على قبول استمرار «النظام الناشئ» كشرط للاستقرار وإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد، وقبول تمويل هذا «النظام» بالدين، أي عبر المصارف نفسها.

هذه هي العلاقة التي ترتبط بها الدولة مع المصارف. علاقة سيطرة رأس المال المالي على المجتمع واستحواذه على جزء مهم من الفائض الاجتماعي، وإخضاعه لعالم مُخيف من السحر والشعوذة والكوابيس. مثل هذه العلاقات، لا يمكن أن تكون بمثابة زواج لا يُفكّ، على غرار «الزواج الماروني»، إلا بمشيئة إلهية، فهي، أولاً وأخيراً، علاقات صراعية بين فئات المجتمع نفسه، مسرحها الأساسي ميدان السيطرة على الدولة، كميدان قسر وقمع وميدان تراكم رأس المال وتركيز الثروة والدخل. مثل هذه العلاقات يتوجّب تدميرها، وهذا واجب كلّ المتضرّرين.

مؤشر

كيف زادت المصارف هامش ربحها من الفوائد؟

علي هاشم

في سياق شرح أسباب ارتفاع الفوائد في السوق اللبنانية، تذهب تبريرات المصرفيين بغالبيتها إلى ربط المسألة بارتفاع الفوائد في السوق الأميركية، الذي يحتّم رفع مثيلتها في لبنان، للحفاظ على الودائع وضمان عدم تحويلها.

ومع رفع الفوائد على الودائع – وفق شرح المصرفيين- لا بدّ من رفع الفوائد على القروض بالتوازي، للحفاظ على هامش الربح.

من ناحية أخرى، يشير البعض أيضاً إلى دور هندسات مصرف لبنان، التي تهدف إلى امتصاص العملة الصعبة بعوائد مرتفعة، وهو ما يؤدّي إلى رفع المصارف للفوائد، لتتمكّن من المشاركة في هذه العمليّات والاستفادة من أرباحها.

لكن على ما يبدو، ثمّة عامل إضافي ساهم خلال هذه الفترة برفع الفوائد بشكل إضافي. إذ تظهر الأرقام أن المصارف استفادت خلال الفترة الماضية من المسار التصاعدي للفوائد، لترفع الفارق بين نسبة الفوائد التي تدفعها للمودعين وتلك التي تتقاضاها من المقترضين. وبالتالي، جزءٌ من الارتفاع في الفوائد المدينة ذهب على شكل زيادة في أرباح المصارف نفسها خلال السنوات الماضية.

تحتسب المصارف متوسّط نسبة الفائدة التي تدفعها على الودائع التي تكون بحوزتها. كما تحتسب من ناحية أخرى متوسّط نسبة الفائدة التي تتقاضاها على القروض، ويُسمّى هذا الحساب في المصطلحات المصرفية «العائد المُثقل لاستعمالات الأموال». ويمثّل الفارق بين النسبتين مؤشّر «هامش الفوائد»، وهو الهامش الذي تستفيد منه المصارف لتحقيق الربح. وتستفيد المصارف من هذا المؤشّر تحديداً لقياس المردود على الأموال التي توظّفها في القروض، بالمقارنة مع كلفة الحصول على هذه الأموال من المودعين.

منذ 2015، تتجه معدّلات الفوائد على الودائع والقروض معاً في اتجاه تصاعدي، لكن مراجعة هامش الفائدة للدولار الأميركي يظهر أن المصارف تمكّنت في الحصّلة من رفع هامش الفوائد للدولار الأميركي تدريجاً من 1,3% في أيار/ مايو 2015 إلى 2,02% حتّى أيار/ مايو الماضي، مع العلم أنّ 68% من الودائع الموجودة لدى المصارف اللبنانية هي بالدولار الأميركي تحديداً. ارتفاع هذه النسبة يعني أن المصارف تمكّنت من رفع متوسّط الفائدة التي تقبضها على توظيفاتها بالدولار عبر القروض بنسبة تفوق الزيادة على نفسها على الليرة اللبنانية (تشكّل حوالى 32% من الودائع المصرفية). في الواقع، تمكّنت المصارف من رفع هذه النسبة بمسار تصاعدي قبل أن تشهد انخفاضاً إلى مستوياتها السابقة منذ أواخر السنة الماضية، بعد أن تم رفع فوائد الودائع بالليرة اللبنانية للحفاظ على الودائع بهذه العملة، ومنع حصول تحويلات كبيرة إلى الدولار الأميركي بعد ارتفاع الفوائد على الدولار.

في المحصّلة، استفادت المصارف من المسار التصاعدي للفوائد لزيادة هامش الفائدة، وبالتالي زيادة ربحيّتها، إذ إن السنة الماضية شهدت أكبر قفزة في أرباح القطاع المصرفي، التي بلغت 2,6 مليار دولار. بينما يُكرّر المصرفيون التفسيرات نفسها لارتفاع نسبة الفوائد، والتي تحصر الأسباب بارتفاع نسبة الفوائد في الولايات المتحدة والسوق العالمية!

متوسّط الفائدة التي تدفعها للمودعين. وإذا كان الفرق بين فائدة الودائع المدفوعة وفائدة القروض المقبوضة هو ربحيّة المصارف عبر «هامش الفوائد»، فهذه الربحيّة ارتفعت بنسبة 55% خلال السنوات الثلاث الماضية.

عموماً، تعني هذه الأرقام أن جزءاً من الارتفاع في فوائد القروض لم يقابله ارتفاع في فوائد الودائع، أي إنه لم يكن مدفوعاً بعوامل ارتفاع الفوائد عليها، بل ذهب هذا الارتفاع لزيادة أرباح المصارف خلال هذه الفترة. وقد استفادت المصارف اللبنانية لتحقيق هذا الأمر، من تحديد جمعية المصارف بنفسها معدّل الفائدة المرجعية، الذي يتم اعتماده لتحديد فوائد القروض الجديدة، وإعادة تحديد الفائدة المتحركة للقروض المنوحة على فترات زمنية طويلة.

تظهر الأرقام أن المصارف لم تتمكّن من توسيع هامش الفائدة بالطريقة

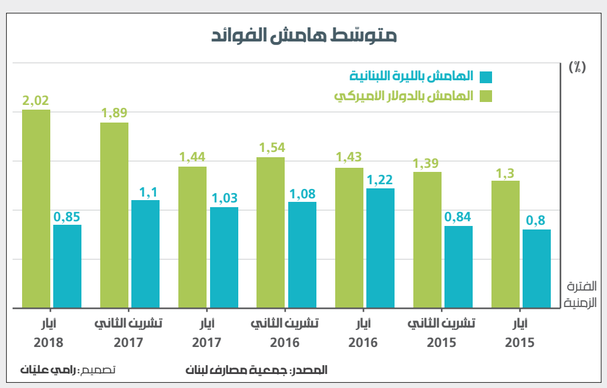

المصدر: جمعية مصارف لبنان تصميم: رامي علّيان

تصحيح السياسة البترولية مجلس النواب هو المسؤول

نقولا سركيس
خبير بترولي، موظف المركز العربي للدراسات البترولية

مع مباشرة المجلس النيابي الجديد أعماله، وبعد الإعلان عن جولة ثانية في عام 2019 لمنح حقوق الاستكشاف والإنتاج في المناطق البحرية، يبرز التساؤل عن الدور الحيوي للسلطة التشريعية في سياسة البترول والغاز، أي في استثمار ثروة يمكنها أن تكون فرصة تاريخية لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، كما يمكنها أن تكون لعنة دمّرت بلدان عدّة أخرى.

هذا التساؤل يعود لسببين لا يقلّ احدهما أهمية عن الآخر. أولهما أن المجلس النيابي هو السلطة التشريعية الوحيدة التي يخوّلها الدستور رسم الإطار القانوني الملائم لتأمين المصلحة العامة، بما في ذلك تحديد نظام الاستثمار وشروط التعاطي مع الشركات المعنية في شكل يضمن تكافؤ المصالح بين الطرفين، وأفضل مردود اقتصادي ومالي ممكن للبلد المضيف. أما السبب الثاني فهو أن السلطة التشريعية هي أعلى سلطة رقابية في البلاد، ما يمنحها مسؤولية وواجب متابعة تنفيذ القوانين والاتفاقيات السارية والتأكد من مطابقتها نصاً وروحاً لحقوق وآمال اللبنانيين.

لهذه الأسباب، تحرص المجالس النيابية في شتى أنحاء العالم على ممارسة صلاحياتها في صناعة البترول والغاز، سواء كان ذلك في الولايات المتحدة الأميركية أو غيرها من الدول الصناعية أو في الدول النامية. كذلك كانت هذه الأسباب وراء إقدام الاتحاد العالمي للبرلمانيين على معالجة هذا الموضوع في مختلف دوراته، وقام بإنشاء هيئة خاصة للتعاون بين الدول الأعضاء، أطلق عليها اسم المنظمة البرلمانية العالمية لمكافحة الفساد في الصناعة النفطية (Gopac) . وتتراوح التدابير التي تطبّقها الدول الأعضاء في المنظمة من التحقيق إلى المحاكمة والقضاء، مروراً بالمساءلة والمحاسبة وشتّى العقوبات.

أما في لبنان، فما حصل حتى اليوم هو أن دور المجلس النيابي قد اقتصر على إصدار قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 2010/132 تاريخ 2010/8/20، تلاه في أيلول/سبتمبر 2017 قانون مكمّل خاص بالأحكام الضريبية المتعلّقة بالأنشطة البترولية. ومع أن القانون الأول جاء مقتضباً، ولكنه قام، لحسن الحظ، على مبدأين أساسيين لجهة صلاحيات ودور الدولة في استثمار البترول والغاز، وهما: أولاً، حقّ ملكية الدولة لكامل ثرواتها الطبيعية. وثانياً، استثمار الثروة النفطية في إطار النظام المعروف بعقد تقاسم الإنتاج (Production Sharing Agreement – PSA) مع شركة كبرى متخصّصة تملك المؤهلات الفنية والمالية اللازمة.

موظفون ومستشارون يزوّرون القانون

بعد صدور القانون البترولي وملحقه الضريبي، تم تجاهل مجلس النواب ودوره وصلاحياته، تشريعية كانت أم رقابية، تجاهلاً تاماً. وأصبحت وزارة الطاقة تتحكّم مباشرة، عبر هيئة إدارة قطاع البترول التابعة لها، بمعظم التدابير الخاصة بالسياسة البترولية.

اللافت، أن الهيئة المذكورة مُنحت حذاً عالياً من المناعة والحماية، إذ إنها تتمتّع (تحت إشراف الوزير) بالاستقلالين المالي والإداري، ولا تخضع لأحكام النظام الخاص بالمؤسسات العامة المصدّق بالمرسوم رقم 4517، كما لا تخضع لنظام مجلس الخدمة المدنية. وعلى الرغم من أن ما يقارب نصف أعضاء مجلس إدارتها الستة لا يملكون أي تجربة في مجال عملها، إلا أن نشاطها يشمل كل أوجه صناعة البترول والغاز، بما في ذلك القيام بأدوار متضاربة وتنافي بطبيعتها وتتعارض في ما بينها. وهكذا، نرى منذ سنوات، أن هذه الهيئة تتولّى مهمّة المستشار لدى الوزير والجهات الحكومية، كما تلعب دور الهيئة الناظمة (Regulator) المفترض أن يكون منفصلاً كلّياً عن المهام الأخرى، إضافة إلى دور المسؤول عن التأهيل المسبق للشركات التي تود الحصول على حقوق الاستكشاف والإنتاج، ثم دور المفاوض مع الشركات نفسها على الشروط التقنية والقانونية والمالية والاقتصادية والضريبية والبيئية وغيرها، الخاصة بإبرام اتفاقيات استكشاف وإنتاج البترول والغاز.

هذا الوضع السوريالي، بلغ الذروة في عملية تزوير للقانون البترولي لا مثيل لها في العالم، وذلك عبر أحكام أهم مرسوم تطبيقي للقانون 2010/132، وهو المرسوم 2017/43، الذي وضع مسودة اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج المزمع عقدها مع الشركات الأجنبية، والذي يتضمّن كل الشروط اللازمة لذلك. فبدلاً من أن يكتفي واضعو مشروع هذا المرسوم «التطبيقي» بتوضيح بعض التفاصيل الثانوية لتسهيل تطبيق القانون، نجد أنهم قاموا في الواقع بتجاهل المبادئ الأساسية التي قام عليها القانون والاستعاضة عنها بمفاهيم أخرى مناقضة لها، ما يشكّل عملية تزوير صارخة تؤدي إلى عكس إرادة المشترع، وإلى عكس شروط المصلحة الوطنية.

ما ساعد على تمرير عملية التزوير هذه، هو أن مشروع المرسوم المذكور بقي قيد الكتمان التام طوال ما يقارب ثلاث سنوات. إذ اصطدم بممانعة حكومة تمام سلام، ولم تتم الموافقة عليه إلا في 4 كانون الثاني/يناير 2017، في الجلسة الأولى التي عقدتها الحكومة التالية، عندما صادق الوزراء على نصوص تتألف من مئات الصفحات وتتضمّن الأحكام التقنية والقانونية والمالية والاقتصادية والبيئية وغيرها، من دون أن يكون لديهم الحدّ الأدنى من الوقت الضروري لمجرّد قراءتها، ناهيك عن التمعّن بها ومناقشتها.

بضع كلمات غيّرت كل شيء

في طليعة المبادئ الجوهرية التي طاولها التزوير عبر المرسوم المذكور، المبادئ التي تتعلّق بحقوق ملكية الدولة الحصرية للثروات الطبيعية، وحقوق الدولة في المشاركة مباشرة في الأنشطة البترولية. وهما المبدآن الأساسيان اللذان يشكّلان الفارق الجوهري بين نظام تقاسم الإنتاج، الذي نصّ عليه القانون 2010/132 من جهة، ونظام الامتيازات القديمة من جهة ثانية. أي بين نظام استثمار تتولّى فيه الدولة ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها تجاه شعبها، ونظام آخر تكتفي فيه بدور المتفرّج، تاركة الحبل على غاربه للشركات الأجنبية لتسرح وتمرح وتدير الصناعة وفق هواها ومصالحها.

حصل التزوير صراحة عبر بضع كلمات دسّت في المادة 5 من المرسوم 2017/43، التي تنصّ حرفياً على أنه «ليس للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى». بمعنى أوضح، تنكّرت السلطة التنفيذية لما نصّ عليه القانون لجهة حقوق ملكية الدولة للثروات الطبيعية وحقوقها في المشاركة الفعلية في صناعة البترول والغاز. وبمعنى أكثر وضوحاً، أصبح لبنان البلد الوحيد في العالم الذي يقوم بقفزة لأكثر من نصف قرن إلى الوراء، ويعود إلى نظام الامتيازات القديمة، التي عانت منها كل الدول النامية، قبل أن تلجأ إلى التأميم، وتستعيض عن نظام الامتيازات بنظام تقاسم الإنتاج أو بنظام الاستثمار الوطني المباشر، كما هي الحال في الدول العربية وغيرها في كل أنحاء المعمورة.

هذا التزوير للقانون، وهذا الاستهتار بحقوق اللبنانيين وعقولهم، لم يكن ليحصل لو أن المجلس النيابي السابق (لا سيما لجنة الطاقة) قام بصلاحياته وتحمّل مسؤولياته على صعيد فرض الشفافية ومراقبة تطبيق القانون.

يعتبر البعض، على ما يبدو، أن المجلس النيابي في لبنان هو مجرّد فولكلور جاء على لسان رئيس لجنة الأشغال والطاقة النيابية السابق، النائب محمد القباني، عندما قال في أيلول 2016: «إن أسوأ ما تشكو منه سياسة البترول والغاز هو التعتيم والتكتّم على ما يجري، بما في ذلك تجاه السادة النواب الذين لم يتمكّنوا حتّى الآن من الاطلاع على نصوص مشروعي مرسومين قيد البحث في مجلس الوزراء، وهي مراسيم تطبيقية لقانون أصدره مجلس النواب. إنه لوضع معيب ومخجل». هذا الكلام، الصادر على لسان رئيس اللجنة النيابية المعنية، يكفي لدحض تصريحات وزير الطاقة، الذي قال أكثر من مرة: «إن شفافية سياسة البترول والغاز في لبنان هي الأفضل والأرقى في العالم». في الواقع، لم يقدّم وزير الطاقة أي دليل على شفافية هذه السياسة سوى مزاعم عن طلب لبنان الانتساب لمنظّمة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries Transparency Initiative – EITI). طبعاً، من دون أن يوضح هذا الوزير أن تقديم طلب الانتساب للمنظّمة المذكورة لا يعني أن لبنان قد أصبح عضواً فيها أو أنه يلزمها بأي شيء. فقبول انتساب أي عضو جديد يستلزم سنوات، تقوم خلالها المنظّمة بالتحقيقات اللازمة للتأكّد من أن طالب الانتساب يلتزم فعلاً بالمعايير والشروط المطلوبة.

من المذهل أن لجنة الطاقة النيابية لم تحرّك ساكناً، على الرغم من تصريحات رئيسها (حينها). وهي لم تعترض مرة واحدة على تصرّفات وتجاوزات بعض الموظّفين. ما أدّى إلى تعطيل كامل لصلاحيات المجلس النيابي الرقابية، وأدّى هذا التعطيل إلى فرض شروط مُجحفة كأمر واقع، كما أدّى إلى اتخاذ هذه الشروط كأساس لتوقيع أول اتفاقيتين للاستكشاف والإنتاج تغطيان الرقعتين الرقم 4 والرقم 9.

لا مناص من تفعيل دور النواب

أن تفعيل صلاحيات ومسؤوليات المجلس النيابي قد أصبح ضرورة لا بديل عنها، تفرضها استحقاقات عدّة، في طليعتها الإعلان الرسمي عن إطلاق دورة جديدة، في العام المقبل، لمنح حقوق استكشاف وإنتاج في المناطق البحرية. فهل سيتم ذلك على أساس التجاوزات والانحرافات التي رافقت الدورة الأولى، لا سيّما لجهة استمرار تعطيل دور الدولة والإبقاء على التأهيل المسبق لشركات صورية يختبئ وراءها بعض بارونات السياسة ومحترفي الكذب والتضليل والعمولات ونهب المال العام؟

أمّا الاستحقاق الثاني الذي يكمل الأول، هو الخارج، مثل شركة Apex Gas، التي أسّسها أحد التجّار في هونغ كونغ برأسمال لا يتجاوز 1,290 دولار أميركي، بهدف الحصول على حقوق استكشاف وإنتاج، بدلاً من إنشاء شركة نفط وطنية تمثّل كل اللبنانيين! أعرب التاجر المذكور عن امتنانه وتقديره، وصار يوزّع الأوسمة على صدور المسؤولين الذين تفضّلوا ومنحوه التأهيل المسبق، أي حقّ الحصول على 10% على الأقل من ملكية البترول والغاز، في كل رقعة يشارك فيها إلى جانب شركة مشغّلة. وعندما افتضح هذا التصرّف عبر وسائل الإعلام ونشرت أسماء الفاعلين، لجأ المسؤولون إلى شركة روسية (هناك شكوك حولها)، لتحلّ محل الشركة الوطنية، لتكون شريكاً في أول اتفاقيتين أقرّتا مع شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية.

مزاعم الشفافية

لا شكّ أن أفضل تعبير عن انعدام الشفافية جاء على لسان رئيس لجنة الأشغال والطاقة النيابية السابق، النائب محمد القباني، عندما قال في أيلول 2016: «إن أسوأ ما تشكو منه سياسة البترول والغاز هو التعتيم والتكتّم على ما يجري، بما في ذلك تجاه السادة النواب الذين لم يتمكّنوا حتّى الآن من الاطلاع على نصوص مشروعي مرسومين قيد البحث في مجلس الوزراء، وهي مراسيم تطبيقية لقانون أصدره مجلس النواب. إنه لوضع معيب ومخجل». هذا الكلام، الصادر على لسان رئيس اللجنة النيابية المعنية، يكفي لدحض تصريحات وزير الطاقة، الذي قال أكثر من مرة: «إن شفافية سياسة البترول والغاز في لبنان هي الأفضل والأرقى في العالم». في الواقع، لم يقدّم وزير الطاقة أي دليل على شفافية هذه السياسة سوى مزاعم عن طلب لبنان الانتساب لمنظّمة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries Transparency Initiative – EITI). طبعاً، من دون أن يوضح هذا الوزير أن تقديم طلب الانتساب للمنظّمة المذكورة لا يعني أن لبنان قد أصبح عضواً فيها أو أنه يلزمها بأي شيء. فقبول انتساب أي عضو جديد يستلزم سنوات، تقوم خلالها المنظّمة بالتحقيقات اللازمة للتأكّد من أن طالب الانتساب يلتزم فعلاً بالمعايير والشروط المطلوبة.

من المذهل أن لجنة الطاقة النيابية لم تحرّك ساكناً، على الرغم من تصريحات رئيسها (حينها). وهي لم تعترض مرة واحدة على تصرّفات وتجاوزات بعض الموظّفين. ما أدّى إلى تعطيل كامل لصلاحيات المجلس النيابي الرقابية، وأدّى هذا التعطيل إلى فرض شروط مُجحفة كأمر واقع، كما أدّى إلى اتخاذ هذه الشروط كأساس لتوقيع أول اتفاقيتين للاستكشاف والإنتاج تغطيان الرقعتين الرقم 4 والرقم 9.

لا مناص من تفعيل دور النواب

أن تفعيل صلاحيات ومسؤوليات المجلس النيابي قد أصبح ضرورة لا بديل عنها، تفرضها استحقاقات عدّة، في طليعتها الإعلان الرسمي عن إطلاق دورة جديدة، في العام المقبل، لمنح حقوق استكشاف وإنتاج في المناطق البحرية. فهل سيتم ذلك على أساس التجاوزات والانحرافات التي رافقت الدورة الأولى، لا سيّما لجهة استمرار تعطيل دور الدولة والإبقاء على التأهيل المسبق لشركات صورية يختبئ وراءها بعض بارونات السياسة ومحترفي الكذب والتضليل والعمولات ونهب المال العام؟

أمّا الاستحقاق الثاني الذي يكمل الأول، هو

> يشرح الكاتب كيف جرى تزوير القانون البترولي في لبنان، واستبدال نظام تقاسم الإنتاج بنظام الامتيازات البائد، وذلك بهدف طرد الدولة وتقليص حصّتها بالمقارنة مع المتوسطات العالمية. ويرى أن لا مناص من استعادة صلاحيات مجلس النواب ودوره لتصحيح الانحرافات والعودة إلى المبادئ الأساسية التي نصّ عليها القانون

47%
هي النسبة القصوى لحصّة الدولة اللبنانية الكلّية في أحسن الحالات من أرباح النفط والغاز في المياه اللبنانية في حين يتراوح المعدّل بين 65% و85% في عشرات البلدان التي تبنّت نظام تقاسم الإنتاج

65%
هي النسبة السنوية لاسترداد النفقات التي مُنحت للشركات النفطية في لبنان فيما الحدّ الأقصى المعتمد عالمياً لا يتجاوز 50%

الحقيقة التي لا تتحمّل التأويل

إن اتفاقيتي الاستكشاف والإنتاج في الرقعتين الرقم 4 والرقم 9، تستندان في مقدمتيهما إلى نصّين تتضارب أحكامهما الأساسية الواحد مع الآخر، وهما القانون البترولي 2010/132 من جهة، والمرسوم 3017/43 من جهة ثانية. هذه الأحكام المتناقضة، تعود أولاً لحقوق ملكية الدولة على البترول/ الغاز المكتشف (وهي حقوق نصّ عليها القانون صراحة، قبل أن تتبخّر كلّياً عبر تزوير المرسوم وتنكّره لنظام تقاسم الإنتاج). وتعود ثانياً لمشاركة الدولة في الأنشطة البترولية (والتي يؤكّدها القانون صراحة وتنفيها المادة 5 من المرسوم بكلمات صريحة!). تضارب هام آخر يكمن في كون القانون يميّز، ككل القوانين البترولية في العالم، بين رخصة الاستكشاف واتفاقية الإنتاج، في حين أن المرسوم 2017/43 قد دمج كل هذه المراحل في اتفاقية واحدة تمتدّ على قرابة 40 عاماً.

نظام تقاسم الإنتاج

يُعمل بهذا النظام حالياً في أكثر من 70 بلداً، ومن أهم ميزاته أن الشريك الأجنبي يتحمّل وحده كل أخطار مرحلة الاستكشاف والتنقيب، في حين أنه يحفظ للدولة حرّية الدخول كشريك (بنسبة 40% مثلاً) في حال حصول اكتشاف بترول أو غاز بكمّيات تجارية. في هذه الحال يمكن الدولة أن تدخل كشريك (عادة عبر شركة وطنية) وتسدّد نصيبها من النفقات السابقة تدريجاً من حصّتها في أرباح الإنتاج، ثم ما يترتّب عليها لاحقاً من نفقات. وهذا ما يُعرف بحصّة الدولة «المحمولة» من قبل الشريك الأجنبي (Carried interest). إضافة إلى ذلك، تتقاضى الدولة، عيناً أم نقداً (وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرباح)، إتاوة ثابتة تُقتطع من قيمة الإنتاج (Royalty) وضريبة دخل على أرباح الشريك الأجنبي، علاوة على ضرائب ورسوم أخرى.

انجل بوليغان ـ المكسيك

الحاجة إلى المساءلة

الأخطاء والانحرافات البالغة الخطورة، التي تعرّضت لها سياسة البترول والغاز في لبنان، أصبحت تستلزم بشكل ملحّ تفعيل دور المجلس النيابي واسترجاع صلاحياته التشريعية والرقابية التي سلبت منه. ما يعني على الصعيد العملي اتخاذ مبادرات أولية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- إجراء تحقيق حول انتهاك بعض المبادئ الأساسية التي قام عليها القانون البترولي، وتحديد هوية ومسؤولية كل من شارك في هذا الانتهاك عبر دسّ المادة 5 من المرسوم رقم 2017/43، التي تشكّل تشويهاً صارخاً للأحكام الخاصة بحقوق ملكية الدولة على ثرواتها الطبيعية والمشاركة المباشرة في استثمار هذه الثروات.

2- استخلاص النتائج والعبر من التحقيق المشار إليه، واتخاذ التدابير اللازمة التي تمليها المحافظة على حقوق وآمال اللبنانيين.

3- تحديد هوية ومسؤولية كل من عمل وساهم في التأهيل المسبق لشركات وهمية بغية حصولها على حقوق استكشاف وإنتاج، علاوة على تحديد أسباب اختيار شركة غير مشغّلة تنتمي لبلد يشكو انعدام الشفافية، لضمّها إلى توتال وإيني في اتفاقيتي الرقعتين 4 و9.

4- إجراء تحقيق في الظروف التي أدت إلى إبرام عقود بترولية بالتراضي ومن دون استدراج عروض، وفي طليعتها العقود الخاصة بالمسح الزلزالي: تكاليفها، قيمة مبيعات المعطيات التي تم الحصول عليها، وتوزيع الأرباح بين الشركات المعنية والدولة والوسطاء.

5- مساءلة الوزير المختص وغيره من المسؤولين المعنيين، وكلّما اقتضت الحاجة، عن التدابير المتّخذة الخاصة باستثمار الثروة النفطية.

أسئلة إلى وزير الطاقة

حبّذا لو يتفضّل وزير الطاقة بالإجابة على هذين السؤالين:

1- وفق أي مادة في الدستور، أو أحكام أي قانون، أو بموجب أي سلطة، سمح لبعض موظّفي وزارته بتزوير القانون؟

فقد تم طرد الدولة من الأنشطة البترولية، وجرى تجريدها، وتجريد اللبنانيين، من حقوق المُلكية على كامل ثروتهم النفطية التي سيتم استخراجها. فهل يدلّنا وزير الطاقة إلى بلد آخر في العالم، حتى في البلدان الأكثر فساداً، يحصل فيه مثل هذا التلاعب بالقانون، ومثل هذه الإهانة للنواب الذين أصدروه؟ وهل يدرك وزير الطاقة أن هذا التزوير يعني خسارة لبنان لمليارات الدولارات في كل رقعة من الرقع البحرية المليّزمة، وهذه الخسارة ناجمة تلقائياً عن عدم مشاركة الدولة وانتقال حصّتها من الإنتاج إلى الشركة التي حلّت محل الدولة وشركتها الوطنية؟

2- هل يمكن لوزير الطاقة أن يفسّر للبنانيين الأسباب الحقيقية لاعتماد مستويات لدخل الدولة أدنى من المعايير المعروفة في العالم؟ فدخل الدولة من الغاز يشكّل 4% فقط لا غير من قيمة الإنتاج (وهي نسبة أكثر من تعيسة، بالمقارنة مع معدل 12,5% في العالم). ولا تتجاوز ضريبة الدخل 20% (بالمقارنة مع معدل 26% في 73 دولة تطبّق نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه القانون اللبناني وتنكر له المرسوم 2017/43). وقد تم منح الشركات حقّ استرداد نفقاتها بمعدل 65% سنوياً، فيما الحدّ الأقصى المُعتمد عالمياً لا يتجاوز 50%. كل ذلك، يؤدّي إلى دخل كلّي للدولة اللبنانية لا يتجاوز في أحسن الحالات 47% من الأرباح، في حين يتراوح المعدّل بين 65% و85% في عشرات البلدان التي تبنّت نظام تقاسم الإنتاج. طبعاً، هذا الحساب لحصّة الدولة من مجمل الأرباح مرهون بمدى صدقيّة الأرقام التي تعطيها الشركات عن أرباحها، والتي أصبح من المستحيل على لبنان التأكّد من صدقيّتها، لأن الدولة اللبنانية قد أصبحت كـ«الأطرش في الزفّة»، من جرّاء طردها من الأنشطة البترولية، وحرمانها من إمكان مراقبة مختلف مكوّنات النفقات والإيرادات.

فكّر مجدّداً

سوق الأرز والسياسة من يصنع من؟

الأمجد سلامة

ما هي العلاقة بين رأس المال والسياسة؟ أيهما يصنع الآخر؟ وهل نوع هذه العلاقة يحمل عامل استمرارية مع تغيّر الزمان والمكان؟

هذه الأسئلة كانت الدافع الأول للبحث في طبيعة العمل السياسي الحديث وانتظامه مع تطوّر رأس المال في الإقتصادات الحديثة. وليس من السهل الجزم بإجابات مُحدّدة عن هذه العلاقة بين السياسة ورأس المال، ومن هذه الحالات إنشاء وتطوّر سوق الأرز المركزي في اليابان.

اولكسي كوستوفسكي ـ اوكرانيا

> يبحث الكاتب عن العلاقة بين راس المال والسياسة، انطلاقاً من التجربة التاريخية لليابان، إذ ساهم قرار سانكين توكاي بفرض إقامة الإقطاعيين وعائلاتهم وحاشيتهم في العاصمة، بهدف ضبطهم والقبض على الحكم، بإحداث تغيّرات عميقة أثّرت في شكل المجتمع والاقتصاد اليابانيين، وقادت إلى تحويل راس المال، ومعه بعض النفوذ السياسي، من طبقة إلى اخرى

النظام الجديد والتطوّر الاقتصادي

أسّست هذه السوق في حي «دوجيما» في مدينة «أوساكا» في عام 1697، خلال فترة حكم «الشوغونات» من «التوكوغاوا». وسوق الأرز في «أوساكا» تحوّلت بسرعة إلى العصب الاقتصادي الأساسي في البلاد، وخصوصاً مع أهمية الأرز في النظام الضريبي. فالفلّاحون كانوا يدفعون ضرائبهم لطبقة الإقطاعيين من الساموراي على شكل كمّيات من الأرز، والساموراي بدورهم كانوا يأخذون حصّتهم التي يحدّدها «الشوغون» ويرسلون الباقي له.

وسرعان ما استفاد أصحاب مخازن الأرز في «أوساكا» من هذا الواقع، وتحوّلوا إلى تجّار كبار، ومع الوقت إلى لاعب أساسي في مراكمة رأس المال في البلاد، كما يشرح دافيد موس ويوجين كنتغن في بحثهما «سوق دوجيما للأرز وأصول التجارة بالعقود الآجلة».

وصار التجّار، الذين كانوا يشترون الأرز من إقطاعيي الساموراي، وفي الوقت عينه يخزّنون ما لا يريد الإقطاعيون أن يبيعوه، يصدرون «إمتيازات الأرز» لهم، ليقوموا بدورهم باستعمال هذه الإمتيازات «الورقية» للتبادل التجاري، ما جعلها عملياً عملة مدعومة بالأرز.

ومع ازدياد إنفاق الإقطاعيين وازدياد استدانتهم من تجّار «أوساكا»، بدأ الأخيرون يصدرون امتيازات تفوق ما كانوا يملكون في مخازنهم، ويقرضونهم، أي أنهم بدأوا يمارسون دوراً شبيهاً بالدور البدائي للمصرفيين.

ولكن، ما الذي دفع باتّجاه هذه التطوّرات؟ وما الذي اختلف بين «شوغونية توكوغاوا» وما سبقها من شوغونيات؟

السياسة المركزية وتبعاتها

لعلّ العامل الأبرز في دفع اليابان نحو هذه التطوّرات كان نظام «سانكين توكاي»، أي الحضور البديل. فقد فرضت «شوغونية توكوغاوا» على الإقطاعيين من طبقة الساموراي نظام إقامة جبرية سنوية في العاصمة «يدو»، حيث يقيم الإقطاعي سنة في العاصمة، ويقيم في السنة التي تليها في مقاطعته، ولكن مع الإبقاء على زوجته وورثته في العاصمة كرهائن عند «الشوغون». هذا النظام سارع في نمو «يدو» بشكل كبير في فترة قصيرة جدّاً، بسبب وجود الإقطاعيين وعائلاتهم في المدينة، فتبعهم الكثير من أفراد طبقتي التجّار والحرفيين ليوفّروا الخدمات لهم، كما يشرح ماريوس يانسن في كتابه «صناعة اليابان العصرية». والهدف الرئيسي من هذا النظام كان الإبقاء على ولاء الإقطاعيين «للشوغون» واستنزاف قدراتهم المالية قدر الإمكان لمنعهم من شنّ حروب عليه أو على بعضهم البعض. فالإبقاء على مركزي إقامة دائمين كان منهكاً مالياً، حتى على أكبر الإقطاعيين من الساموراي، وهذا كان سبباً رئيسياً في ازدياد إنفاقهم.

ولكن الإقطاعي دائم التنقّل لم يكن يتنقّل وحده، بل تبعه المئات (وفي حالة بعض الإقطاعيين الكبار الآلاف) من الساموراي من الطبقات الأدنى، في حركة تشبه الخدمة العسكرية الإجبارية عند «الشوغون» في «يدو». فكانت المدينة تشهد يومياً خروج الآلاف من الإقطاعيين وجنودهم على مدار السنة ودخولهم. وهذا التنقّل الدائم الذي لا بدّ أن يبدأ من قصر الإقطاعي في مقاطعته، مضافاً إلى منع الإقطاعيين من تملّك أكثر من قصر واحد وتحويله إلى مركز إداري لمقاطعاتهم يربطها بباقي المقاطعات، جعل هذه القصور مراكز اجتذاب مديني للتجّار والحرفيين. وسرعان ما تحوّلت هذه القصور ومحيطها إلى مدن وأسواق جديدة للمزوّدين والحرف. ولكن الأهمّ أن هذا التنقّل خلق حاجة إلى نظام نقل متطوّر يتحمّل التنقّل الدائم بين المناطق المختلفة والعاصمة، ومن دون حصول حالات تصادم بين الإقطاعيين المتنافسين.

وخلقت حركة التنقّل هذه حاجة عند الإقطاعيين إلى إنفاق المال خارج مقاطعاتهم (في «يدو» وعلى الطريق منها وإليها، بالإضافة إلى الهدايا المقدّمة «للشوغون»)، وهم الذين كانوا يتقاضون مستحقّاتهم من الضرائب بالأرز، ما سهّل قيام نظام التبادل باستعمال امتيازات الأرز الورقية، وأيضاً في نمو دور وغنى تجّار وأصحاب مخازن الأرز في «أوساكا». ويشرح سانسوم، أن هذه التحوّلات التي شهدها دور سوق الأرز في «أوساكا» ساهمت في نقل رأس المال في اليابان من طبقة الساموراي إلى طبقة التجّار، وهي كانت طبقة مذمومة وفق الأعراف اليابانية، وفي نموه بشكل كبير ومراكمته، ونقل هذا التراكم في رأس المال قسماً من القوّة السياسية من يد الساموراي إلى أيدي دائنيهم، أي طبقة التجّار.

من صلب العمل السياسي

لا يمكننا الحديث عن البنية الاقتصادية لأي بلد من دون إدراجها ضمن الطيف الضيّق لمعنى العمل السياسي. فهذا السياق التاريخي في اليابان، يظهر أن قراراً سياسياً ـ الـ«سانكين توكاي» ـ كان الهدف الأساسي منه القبض على نظام حكم إقطاعي عبر إرساء قواعد مركزية، شكّل الدافع الأساسي لتطوّرات حدّدت الاقتصاد الياباني بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، نتج من هذه السياسة تغيّرات عميقة أثّرت في شكل المجتمع والاقتصاد اليابانيين، وقادت إلى تحويل رأس المال، ومعه بعض النفوذ السياسي، من طبقة إلى أخرى.

رسم بياني

اوجه الشبه بين حجر النقد والعملات الرقمية

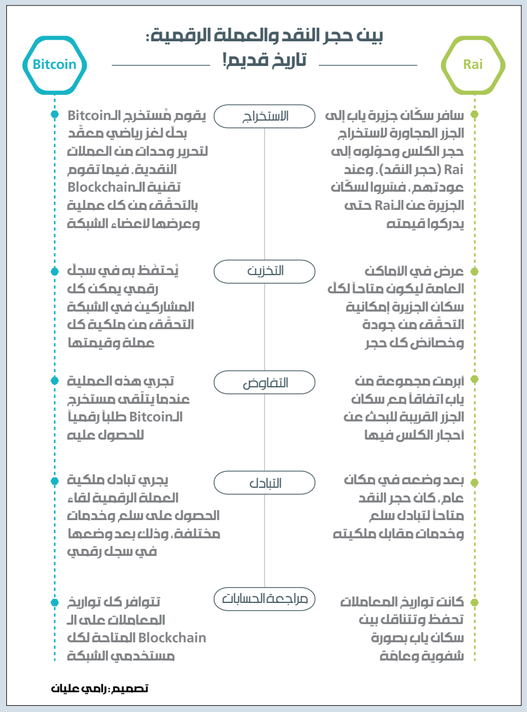

تصميم: راهي عليان

بروس بوبير

إن العملات الرقمية مثل الـBitcoin وتقنية الـBlockchain المُستخدمة لتسجيل المعاملات الرقمية في سجلات متاحة للعموم، قد لا تكون ثوريّة إلى هذا الحدّ. قبل بضعة مئات من السنين، على الأقل، استخدم سكان جزيرة ياب غرب ميكرونيسيا، في إدارة أعمالهم وتعاملاتهم المبادئ نفسها، التي تدخل في صلب آلية تشغيل العملات الرقمية اليوم. ووفقاً لعالم الآثار في جامعة أوريغون الأميركية سكوت فيتزباتريك: «سبقت التبادلات بأحجار النقد في ياب تكنولوجيا الـBitcoin والـBlockchain».

خلال الاجتماع السنوي لجمعية علم الآثار الأميركية، الذي نظّم في واشنطن، في نيسان/أبريل الماضي، شرح فيتزباتريك العلاقة بين الأقراص الحجرية الضخمة المنحوتة والعملات الرقمية المنتشرة في الفضاء الرقمي في الوقت الحالي.

يستند فيتزباتريك إلى الدراسات التي أجريت حول هذه الصخور وتاريخ مواقعها في ياب والجزر المجاورة لها، ويشير إلى أن سكّان ياب أبحروا مسافة 400 كيلومتر إلى الجزر المجاورة في ميكرونيسيا لاستخراج أحجار الكلس، وذلك قبل وصول الأوروبيين إلى هذه الجزر في عام 1783. كما أنهم تفاوضوا مع القادة المحلّيين بهدف الوصول إلى رواسب الأحجار الكلسية. وواصلوا رحلاتهم إلى هذه الجزر لاستخراج الأقراص الصخرية من مواقعها، فنحتوا ثقباً مركزياً في كل قطعة دائرية ليتمكّنوا من رفع الصخرة، التي أطلقوا عليها اسم RAI، ونقلوها إلى ياب على عوّامات، وعرضوها أمام الجموع، بحيث استحوذت مجموعات من العشائر والأفراد على ملكيات فيها، وحدّدت قيمة كل حجر وفقاً لحجمه وشكله وجودته والأخطار التي واجهت النحّاتون لاستخراجها، قبل أن يخصّص للـRAI مكان عام لتعرض فيه.

إن عملية نقل ملكية القرص كانت متاحة، فهو كان يستخدم كهدية زواج، أو لتأمين حلفاء سياسيين، أو مقابل الحصول على الغذاء من سكان الجزر القريبة. وهذه المعاملات كلّها حصلت بعلم كافة أفراد المجتمع، وبغض النظر عمّن حصل على الـ RAI، إلا أنه بقي في موقعه الأصلي.

يعمل الـBitcoin والـBlockhain بالطريقة نفسها، وفق فيزباتريك، باعتبار أن «عمّال مناجم» (أي الباحثين عن) الـ Bitcoin يحلّون ألغازاً رياضية معقّدة لتحرير وحدات العملة. فيتم عندها نقلها وتخزينها في شكل آمن في سجل Blochchain العام والآمن، حيث تتوافر تواريخ كل العمليات التي خضعت لها كل وحدة من وحدات الـBitcoin، وفي شكل علني لكافة المشتركين في الشبكة. كما يمكن تبادل الـBitcoin مع سلع وخدمات مختلفة، أو التخلّي عنها في أي وقت من قبل المشاركين في النظام الرقمي، لكن مع بقائها في المكان نفسه.

هذه المقاربة التي يطرحها فيزباتريك أثارت جدلاً واسعاً! توافق عالمة الآثار والأنتروبولوجيا في جامعة إلينوي كاثرين سامبك، على الفرضية، باعتبار أن «المقارنة مشروعة بين حجر المال في ياب وتكنولوجيا الـBlockchain، فسكان جزيرة ياب ابتكروا نظاماً عاماً لخلق آلية تتبع آمنة لتبادل الـRAI، وهذا ما تفعله تكنولوجيا الـBlockchain من خلال المحافظة على التاريخ الرقمي والتحديثات الخاصّة بكل وحدة من العملات الرقمية».

لكن في المقابل، ينتقد عالم الأنتروبولوجيا في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ديفيد غرير، هذه المقاربة، فهو ينظر إلى المال على أنه «نتاج الضرائب الحكومية والديون، فيما لا ترتقي أقراص ياب الحجرية إلى مستوى العملة، بحيث لا يمكن تقسيم الـRAI إلى أجزاء صغيرة وإجراء عمليات شراء، أو نقله بسهولة من مكان إلى آخر. والأمر نفسه ينطبق على العملات الرقمية التي لا ترتقي أيضاً إلى مستوى اسمها. إن الـBitcoin ومثيلاتها ليست إلا وحدات صرف غير مُنظّمة بقيم متقلّبة بشدّة، ما يجعل هذه الاختراعات الرقمية غير خاضعة لسلطة جامعي الضرائب أو سلطة المستهلكين».

لا يزال مصير العملات الرقمية مبهماً في الوقت الراهن. تقول عالمة الآثار والأنتروبولوجيا في كلية بارد جوان بارون: «لا يُقبل الكثير من الناس على شراء السلع من خلال الـBitcoin، خصوصاً أن مفهوم العملات الرقمية ما زال غامضاً بالنسبة لكثيرين منهم». وأيضاً، يشير فيزباتريك إلى أن «مستقبل أحجار النقد غير معروف، لكن على رغم ندرة التعامل به وتركه في الأدغال، يبدو أن الـRAI قد يستعيد ألقه إذ يتم إنقاذه مجدّداً وتجديده من قبل سكان الجزر المهتمين بماضيهم».

مجلّة Science News

ترجمة فيفيان عقيقي

اضاءة

كيف تحدَّد قيمة العملة الحقيقية؟

إن العنصر الأهم الذي يميّز عملة وطنية عن غيرها من العملات هو قيمتها، فعند طباعة العملة تقرّر المصارف المركزية ما هي أكبر الورقات النقديّة المتداولة، فيما يُحدّد عدد أصفارها قيمتها الاسمية، التي تشير بدورها إلى القوة الشرائية للورقة داخل البلد.

تعتبر الوحدات المئوية من العملة، الورقة النقدية الأكثر شيوعاً والأكثر إتاحة في كل البلدان، في الوقت الراهن. إلا أن القيمة الحقيقية لكل ورقة يُعبّر عنها من حيث قيمتها بدولارات الولايات المتحدة الأميركية، أي بما يمكنها أن تشتريه في بلدها الأم مقارنة بما يمكن أن تشتريه في الولايات المتحدة الأميركية.

فإذا كان لدينا ما يعادل مليون دولار أميركي من عملة ما، ما هو الحيّز الذي ستشغله هذه الكمية من العملة في حقيبة يدوية؟

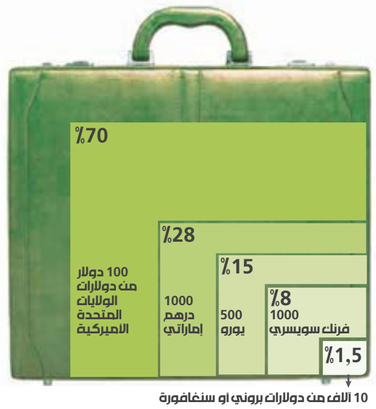

10 آلاف من دولارات برونى او سنغافورة

المصدر: مجلة التمويل والتنمية ـ صندوق النقد الدولي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

ما يجب أن نأخذه في الحسبان عندما يحين الوقت لتغيير المصرف المركزي

ضد الطوطمية

«إن المحافظين في إنكلترا كانوا دائماً يتصوّرون أنهم متحمّسون للملكية وللكنيسة ولجمال الدستور الإنكليزي القديم، إلى أن أتى يوم الخطر وانتزع منهم اعتراف بأنهم فقط كانوا متحمّسين لريع الأرض»

كارل ماركس ــ الثامن عشر من برومير

يقدّم الكاتب أربعة اقتراحات لقراءة السياسة النقدية ودورها في إعادة التوزيع وموقعها في التغيير: أولاً، إن المصارف المركزية تؤثّر على الإنتاج والعمالة، وليس فقط على قيمة العملة والتضخّم. وثانياً، إن السياسة مهمّة. أمّا «علمية» السياسات النقدية فهي وهم. وثالثاً، إن الذهب غير مهم. ورابعاً، الفكر الاقتصادي المُهيمن هو المهم

في السياسة النقدية، تمّ إحباط الآمال من إمكان اجتراح أو تطبيق «صيغة سحرية» يُمكن استعمالها مراراً وتكراراً من دون تغيير. فحتى «استهداف التضخّم»، الذي اعتُبِرَ أخيراً بموقع تلك «الصيغة»، وأصبح إلى حدّ كبير يحكم السياسة السائدة بين المصارف المركزية في العالم منذ بدايات ما يُسمّيها البعض الحقبة النيوليبرالية، أُصيب بأضرار جسيمة بعد أزمة 2008. في لبنان، وبسبب الحاجة إلى الخروج من حالة التضخّم العالي في الثمانينيات، اتبع مصرف لبنان منذ 1993 سعر الصرف كمرساة لوقف التضخّم، فتم التثبيت بعد ذلك على هذا الأساس. لكن لاحقاً، أصبح التثبيت غاية وحيدة، وفي حدّ ذاتها، وأُضفِي عليه عباءة من «التقنية»، أدّت في نهاية الأمر إلى عكس العلمية، أو نوع من «الطوطمية النقدية»، فلم يعد هناك اليوم من إمكان لتغيير الحاكم، ولم يعد هناك من إمكان لتغيير السياسة النقدية.

في هذا الإطار، لا بدّ من وضع الأطر المؤسّساتية والاقتصادية ـ السياسية للسياسات النقدية، التي تذهب أبعد من «التقنية» المزعومة وتأثيراتها، وذلك لفهم الموضوع بأبعاده المختلفة والطويلة الأمد. فعلى الرغم من أن الجسم السياسي اللبناني خاضع لنوع من قصر النظر في الزمن، إلا أن الاقتصاد اللبناني لا يجب أن يخضع لذلك.

الاقتراح 1

المصارف المركزية لها وقع على الاقتصاد الحقيقي. فعادة ما يكون لسياساتها تأثير على الإنتاج والعمالة وليس فقط على قيمة العملة والتضخّم.

سواء نظرنا إلى التطوّر التاريخي للمصارف المركزية، أو إلى الحجج النظرية المؤيّدة والمعارضة لوجود المصارف المركزية (نعم هناك من يعارض وجودها!)، فإن المرء يدرك أن المصرف المركزي هو أساسي لتحديد الناتج والأجور والتضخّم. وبالتالي، فإن المصرف المركزي لاعب مهمّ في أسواق المنتجات والعمل. وتؤكّد تجارب العقود الأخيرة في الدول الصناعية المتقدّمة هذا الرأي. فمثلاً، الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة حارب التضخّم بدءاً من 1979، ولم يقض على التضخّم فقط، بل أدّى إلى دخول الاقتصاد الأميركي في حالة ركود كانت الأشدّ منذ الكساد العظيم في عام 1929. وفي أوروبا، كان للمصرف المركزي الألماني قبل اليورو، وللمصرف المركزي الأوروبي اليوم، آثار كبيرة على خفض فرص النمو في القارة الأوروبية نتيجة سياساتهما المُحاربة للتضخّم.

في لبنان، أدّى استعمال سعر الصرف، كمرساة لمحاربة التضخّم وللاستقرار النقدي، إلى دورة اقتصادية بين 1993 و2002، تخلّلها مرحلة نمو حتى 1998 ومرحلة ركود النمو بين 1999 و2002. وكانت هذه الدورة شبيهة بمثيلاتها في البلدان التي خاضت برامج الاستقرار، والتي تستعمل سعر الصرف لذلك. وكانت مرحلة النمو مدفوعة بارتفاع الأجر الحقيقي وزيادة الاستثمار، بينما في المرحلة اللاحقة أدّى ارتفاع الفوائد الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي الناتجين من التثبيت إلى الركود.

من دون الدخول في ما حدث لاحقاً في الاقتصاد، أي بعد 2002، من الواضح أن لسياسة التثبيت النقدي آثاراً اقتصادية حقيقية غير تلك المرتبطة بالاستقرار النقدي نفسه، ويجب أن تُؤخذ في الحسبان.

الاقتراح 2

السياسة مهمّة. تُعتبر البيئة الاقتصادية ـ السياسية عاملاً مُحدداً مهماً لسياسة المصرف المركزي.

إن «علمية» السياسات النقدية وهم. فهي لديها وقع توزيعي، ما يجعلها جزءاً من الاقتصاد السياسي: أي هناك من يربح وهناك من يخسر إذا حصل تضخّم أو لم يحصل؛ أو حصل تغير في سعر الصرف أو لم يحصل. بشكل عام، هناك مجموعات وفئات مختلفة لها مصالح قد تكون متطابقة أو متصارعة حول نتائج السياسة النقدية، وهم: الدولة، والصناعيون، والقطاع المصرفي والمالي، والعمّال (النقابات). وهذا قد يفسر تغيّر السياسات بين مرحلة وأخرى. فإذا قسمنا المجتمع إلى رأسماليين وعمّال، وكانت العلاقة بين الربح والأجر متناقضة (علاقة كلاسيكية)، فإن السياسة النقدية التوسّعية تؤدّي إلى ارتفاع في الأجور وانخفاض في حصّة الربح. أمّا إذا كانت علاقة الأرباح والأجور متكاملة (علاقة كينزية)، فإنها تؤدّي إلى زيادة في الأرباح والأجور معاً. في الحالة الأولى، سيعارض الرأسماليون أي سياسة نقدية توسّعية، بينما سيدعمها العمّال (حالة الحقبة النيوليبرالية). في الحالة الثانية، ستدعم كلتا الفئتين هذه السياسة (حالة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينيات).

في لبنان، إن البنية الاقتصادية ـ السياسية مرّت، قبل النظام الحالي، بثلاثة أنظمة منذ 1964. النظام الأول (1964-1971) كانت تُهيمن عليه المصالح المصرفية، وبالتالي كانت السياسة النقدية ضد التضخّم. وشهد النظام الثاني (1971-1979) تقارباً في المصالح بين البورجوازية الصناعية وتلك المالية، ما أرسى نوعاً من سياسة نقدية أكثر مرونة تجاه التضخّم. وفي فترة 1984-1992، أصبحت السياسة النقدية أكثر لمصلحة تخفيض قيمة العملة وإطلاق التضخّم. وظهرت هذه السياسة نتيجة بيئة اقتصادية ـ سياسية جديدة تميّزت بما يأتي: صناعة تتّجه نحو التصدير، أجور اسمية غير مرنة؛ قطاع مالي ومصرفي يتّجه إلى المضاربة والاستفادة من انهيار سعر الصرف؛ وأزمة مالية وسياسية للدولة.

الاقتراح 3

الذهب ليس ذات أهمية. إن إصدار النقود الورقية وعدم أهمية الذهب في دورة الأعمال يجعل الذهب أداة قديمة للاستخدام في استقرار الاقتصاد وحتى في الاستقرار النقدي. كما أن الذهب يعكس أيضاً عقلية مركنتيلية بائدة.

في أوائل التسعينيات، أذكر أن إحدى المجلّات وضعت صورة الحاكم الجديد لمصرف لبنان آنذاك تحت عنوان «حامي الذهب». هذا التفكير الاقتصادي اللبناني الذي كان، ولا يزال، سائداً في بعض الأوساط، يعتبر أن الذهب ضمان للاستقرار الاقتصادي وللرفاهية. لكن العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي وبين مجرّد وجود احتياطيات الذهب ليس له أساس نظري. فالدور التقليدي للذهب، كضامن لاستقرار الأسواق والذي كان يعمل خلال أيام استعمال الذهب كعملة أو كداعم للعملة، لا ينطبق على اقتصادات النقد الورقي واقتصادات الائتمان credit economy. ومن طبيعة اقتصادات السوق الحديثة أن الذهب لا يمكن أن يكون ضماناً ضد طباعة النقود، كما يمكن ألا يكون فعّالاً في الدفاع عن قيمة العملة، وما حدث خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات أثبت ذلك، إذ لم يمنع وجود الذهب التضخّم ولا انهيار العملة. كما أن الذهب ليس له عائد، كما أنه مُضارب speculative، وتخزينه مُكلف. وبالتالي فإن استعمال الذهب كجزء متحرّك من محفظة استثمار ديناميكية كان من الممكن أن يؤدّي إلى احتياطات أعلى لمصرف لبنان من تلك الموجودة حالياً. إذاً، ينبغي التخلّي عن تشييء الذهب (gold fetishism) ومعه الفكر المركنتيلي القديم.

انجك بوليغان ـ المكسيك

الاقتراح 4

الفكر الاقتصادي مهم. إن العقيدة الاقتصادية السائدة لدى الاقتصاديين والطبقات الحاكمة لها تأثير على اختيار السياسة النقدية.

إن تاريخ السياسة الاقتصادية في الدول الصناعية الغربية يزوّدنا بأمثلة كثيرة عن هذه العلاقة بين الفكر والسياسة الاقتصادية. في لبنان، لم تتبنّ الدولة بعد الاستقلال النظرية الكينزية كخيار للسياسة الاقتصادية، إذ كانت الميزانيات المتوازنة واستقرار الأسعار وتراكم الاحتياطيات الأجنبية من الأهداف الرئيسة للحكومات اللبنانية المُتعاقبة منذ الاستقلال. وقد انعكس هذا في أهداف مصرف لبنان، حيث اعتبر النائب الأول الأسبق لحاكم المصرف عبد الأمير بدر الدين أن غاية المصرف هي «ضمان أساس التقدّم الاقتصادي والاجتماعي الدائم ... إن كلمة التقدّم هنا أكثر عمومية من النمو، وتعني أي نوع من التحسّن الاجتماعي».

أكثر من ذلك، في عام 1984 كان الخيار الفكري لمصرف لبنان واضحاً، إذ ورد في النشرة الفصلية الرابعة من تلك السنة: «اللبنانيون اليوم لا ينتجون ما فيه الكفاية لتأمين مستوى الاستهلاك الذي عهدوه. فلا يمكن بالتالي لأي إجراءات إدارية أو حتى نقدية محض أن تؤثّر فعلاً على مستوى المعيشة الفردي، ما لم تتوافر شروط العمل والإنتاجية العالية والنمو الاقتصادي الحقيقي. فالزيادات في الأجور المفروضة على المؤسسات بداعي غلاء المعيشة مثلاً، والتي لا ترتبط في معظم الحالات بأي زيادة في الإنتاجية، تساهم في زيادة نسبة التضخّم عن طريق زيادة كلفة الإنتاج ... كذلك تؤثّر الزيادات القسرية في الأجور على مستوى البطالة».

كان هذا مقدّمة لما سيحدث لاحقاً من تسارع انهيار العملة والتضخم، الذي أدى إلى الخفض الفعلي للأجور «المفروضة» ووقف ارتفاعها «القسري»، التي كان يشكو منها التقرير!

عاجلاً أو آجلاً، سيأتي التغيير في كل أبعاده إلى مصرف لبنان، وسنقف مرة أخرى أمام خيارات عدّة هي بالأساس لا تتصل بالأشخاص فقط، بل بالمصالح الاقتصادية. سُيِّر المصرف المركزي بالنظرة ذات البعد الواحد لفترة طويلة، لا لـ«عبقرية» أو «تقنية» ما، بل لأن قيام أرستقراطية مالية، استفادت من تراكم الثروة التي أتاحتها فوائد عالية مع دين عام واقتصاد ائتماني، هي التي أبقت على هذه السياسة الجامدة. وعندما يأتي هذا التغيير، على الجديد أن يعكس مصالح قطاعات واسعة من المجتمع اللبناني وأن يكسر احتكار نفوذ المصرفيين في عملية صنع القرار. مثل هذا التحوّل الديموقراطي سيحقّق توازناً بين الأهداف الاقتصادية المختلفة مثل الناتج والتضخّم والتوظيف وميزان المدفوعات والاستقرار النقدي. وهذا كلّه مرتبط بالتخلّي عن «الأسطورة»، والاستعداد للتغيير في الاقتصاد السياسي للبنان، الذي من دونه لا تغيير في أي مكان في الدولة ومؤسّساتها.